مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

(تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

الثمن

٢٥ قرشا

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا — ت ٥١٣٩٤ — القاهرة

مطبعة الفكرة ش منشأة الفاضل



بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

الثمن

٢٥ قرشا

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلي باشا — ت ٥١٣٩٤ — القاهرة

مطبعة الفكرة ش منشأة الفاضل

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هـذا الـكتاب فى يونيه سنة ١٩٤٢ والحرب العالمية الأخيرة مستعرة الأوار ، ولقد انتهت تلك الحرب فى مايو سنة ١٩٤٥ ، وقامت الأمة المصرية تستأنف جهادها لتحقيق أهدافها القومية ، وفى مقدمتها الجلاء ووحدة وادى النيل ، واستمر النضال عنيفا بينها وبين السياسة الاستعمارية البريطانية ، فهذه تبغى أن تستبقى احتلالها فى صور وأوضاع تختلف عن الأوضاع القديمة فى مظاهرها ومبناها ، ولا تخرج عنها فى جوهرها ومرماها ، وتعمل من ناحية أخرى على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، كما دأبت على ذلك منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، والأمة من ناحيتها مستمسكة بالجلاء المطلق الشامل لأرجاء هذا الوادى، وبالوحدة الفعلية بين مصر والسودان، تلك الوحدة الطبيعية التى برهنت الحوادث قديمها وحديثها على أنها ضرورة حيوية لـكليهما، وفيها الضمان لحفظ كيانهما ، وهى السياج لأمنهما واستقلالها ،والنصر فى هذا النضال مكفول بإذن الله للأمة ، بفضل ثباتها ومثابرتها فى الجهاد ،وإخلاصها فى أداء واجباتها نحو الوطن وبنيه ، شمالى الوادى وجنوبيه

وهـذا الـكتاب يشتمل على صفحة قاتمة من تاريخ الاحتلال الأجنبى ،يجدر بنا أن نستوعبها بتفاصيلها ومآسيها ، لنـكون أكثر علما بماضينا ، وأقدر على فهم حاضرنا على ضوء هـذا الماضى ، ففى هذه الفترة من الزمن — من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ — تمـكنت انجلترا بدهائها وغدرها من إرساخ قدمها فى البلاد ، وأخلفت وعودها وعهودها فى الجلاء عنها ، وعصفت باستقلالها ، وتغلغلت فى شؤونها ، كبيرها وصغيرها، وألغت دستورها الذى نالته قبل الاحتلال . وقضت على الجيش المصرى ، والبحرية المصرية ، وجردت البلاد من كل قوة حربية ، ورجعت بها إلى الوراء فى ميادين العلم والأخلاق ، والثقافة والاقتصاد ، وأكرهت حكومتها تحت ضغط الاحتلال العسكرى إلى إخلاء السودان ، تمهيداً لاسترداده واتخاذه فيما بعد مستعمرة بريطانية

تعاقبت هذه الأحداث والـكوارث فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، ومن الحق علينا أن نتبينها فى تسلسلها ، ونتعرف أسرارها وحقائقها ، لكى تبدو لنا صورة الاحتلال فى غدره وعدوانه ، ونـكون أكثر إيمانا بحقوقنا ، وأشد تعلقا بالجهاد فى

سبيل الذود عنها ، فإنما يكتمل إيمان الشعب بحقه ويقوى فى نضاله عنه كلما ازداد علما به ، وعرف كيف يقيه شر البغى والعدوان

ولقد تابعت سلسلة النضال القومى فيما أخرجت بعد هذا الكتاب من حلقات هذه المجموعة ، فكتاب «مصطفى كامل» يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وكتاب «محمد فريد» من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، يليه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» بجزئيه ، ثم كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية» ، وقد أخرجت الجزء الأول منه فى يوليه سنة ١٩٤٧ ، مشتملا على ترادف الحوادث من نهاية الثورة فى ابريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة المغفور له «سعد زغلول» فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

والحمد لله أولا وأخيرا ؟

يونيه سنة ١٩٤٨ — عبد الرحمن الرافعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يشتمل هذا الكتاب على تاريخ مصر القومى مدى عشر سنوات (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢) ، وهى السنوات الأولى للاحتلال

احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وكان الظن أن يكون احتلالا مؤقتاً ، إلى أن يطمئن الخديو توفيق باشا على العرش ، كما أعلنت ذلك غير مرة ، ولكن الحوادث التى ترادفت على البلاد بعد إخماد الثورة العرابية ، واستقرار الخديو على عرشه ، دلت على أن انجلترا إنما كانت ترمى بتدخلها العسكرى إلى جعل احتلالها دائماً . وبسط سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على البلاد ، فكانت السنوات الأولى للاحتلال هى سنوات رسوخ قدمها فى مصر ، وأول عمل لها فى هذا السبيل إلغاء الجيش الوطنى ، بحجة مناصرته للعرابيين ، وإنشاء جيش جديد هزيل ، خلو من الروح الوطنية ، ومن القوة المادية والمعنوية ، يرأسه سردار انجليزى ، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين ، ثم وضعت يدها على البوليس بتعيين قومندان بريطانى له ، وبذلك تمت لها السيطرة على الجيش والبوليس ، قبل أن يمضى على الاحتلال أربعة أشهر ، وألغت قوانين الإصلاحات العسكرية ، كما ألغت البحرية المصرية ، وسيطرت على المالية ، بإلغاء الرقابة الثنائية ، وتعيين مستشار مالى بريطانى فى أوائل سنة ١٨٨٣ ، ووضعت قواعد الحماية المقنعة التى فرضتها على مصر ، وقوام هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال ، وإلزام الحكومة المصرية باتباع « نصائحها » ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل وزير خارجيتها ، فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

وكانت البلاد قد نالت قبل الاحتلال دستوراً يحقق سلطة الأمة ، إذ أنشأ لها مجلساً نيابياً كامل السلطة ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، فألغى الاحتلال هذا الدستور ، واستبدل به نظاماً يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلا ، وصدر المرسوم الخديوى بهذا النظام ، فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وهو المعروف بالقانون النظامى ، فأنشأ مجلس

شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان من كل سلطة ، وظل هذا النظام مضروباً على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، إلى أن حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وهو أيضاً من وضع الاحتلال ، ومن النظم التى كان مقصوداً منها إهدار سلطة الأمة ، وتعطيل نهضتها القومية ، وإخضاع الحكومة لسياسة الاحتلال وأوامره ، وبقى مجلس شورى القوانين ، فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، خاضعاً مستسلماً ، وظل موقفه طوال هذه السنوات سلبياً محضاً ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه وإبداء مقترحات لاتحفل الحكومة بها ، ولم يكن له أى أثر فى تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام ، دون أن يسمع له صوت ، أو يحرك ساكناً للدفاع عن حقوق البلاد . وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم موظفين لدى الحكومة ، ليس لهم أن يحاسبوها أو يراقبوها ، فيما تفعل وتقرر ، وبقى المجلس خلال هذه المدة لاعمل له ولا وجود ، وكذلك شأن الجمعية العمومية ، وخيم على الأمة عامة فى تلك الفترة من الزمن جو من الخضوع والاستسلام ، وتضاءلت روح المقاومة فى النفوس ، مما كان له أثره فى الانحلال القومى الذى أصيبت به الأمة فى ذلك العهد

* * *

ولقد ارتبكت مالية مصر فى السنوات الأولى للاحتلال ، وظهر العجز فى الميزانية ، بما التزمت به الحكومة من التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وقد بلغت أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، وأدائها نفقات جيش الاحتلال سنويا ورواتب الموظفين البريطانيين ، الذين أسندت اليهم المناصب العليا فى الدواوين ، وما تكبدت من الخسائر وبذلت من الأموال فى ثورة السودان ، وبلغ العجز من ذلك كله نيفاً وثمانية ملايين جنيه ، حتى سنة ١٨٨٤ ، ففاوضت انجلترا الدول لسد هذا العجز ، وانعقد لذلك مؤتمر لندن الذى انتهى بتوقيع اتفاق لندن فى مارس سنة ١٨٨٥ ، لتسوية شؤون مصر المالية ، وفحواه عقد قرض جديد لمصر بضمان الدول العظمى ، وهو المعروف بالقرض المضمون ، ومقداره نحو تسعة ملايين جنيه ، خصص معظمها لأداء تعويضات الأجانب عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وسد عجز الميزانية

* * *

هذا ، وقد تظاهرت انجلترا منذ احتلالها مصر برغبتها فى الجلاء ، وتعهدت غير

مرة بسحب جيوشها ، واتخذ هـذا العهد صبغة عملية بمفاوضات اقترحتها الحكومة البريطانية على الحكومة التركية ، لتحديد موعد الجلاء وشروطه ، وهى المعروفة بمفاوضات السير هنرى درومندولف ، التى شغلت قرابة سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يوليه سنة ١٨٨٧ ، وحددت فيها انجلترا موعد الجلاء عن مصر بسنة ١٨٩٠ ، ولكنها قيدته بشروط تتضمن أن لا يظهر فى مصر احتمال خطر داخلى أو خارجى ، يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، وأنه إذا تم الجلاء فيكون لها ولتركيا بعد تمامه حق احتلال مصر ثانية ، فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، وإذا وجد مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها ، يبقى بها مدة احتلال الجيش البريطانى ، وتبين من هذه الشروط أن انجلترا لم تكن جادة فى تعهدها بالجلاء ، وانتهت لذلك مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وبقى الاحتلال قائماً فى مصر

* * *

وفى خلال تلك السنين توالت الأحداث والكوارث ، وأهمها تفاقم ثورة المهدى فى السودان عقب الاحتلال ، فلقد تصدعت هيبة الحكومة المصرية ، وفقدت استقلالها ، واضطربت أحوالها ، وأدى كل ذلك إلى إغراء المهدى واستخفافه بقوتها ، وزاد فى تفاقم الثورة أن الحكومة الخديوية بإيعاز السياسة البريطانية استدعت عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان سنة ١٨٨٣ ، وأقصته عن منصبه ، رغم فوزه ونجاحه فى محاربة الثوار وتوطيده سلطة الحكومة فى أرجائه ، فكان استدعاؤه من أهم الأسباب لهزيمة الجيش المصرى أمام جموع المهدى ، إذ أسندت قيادة هـذا الجيش فى أشد الأوقات حرجاً إلى الجنرال هيكس باشا ، أحد القواد البريطانيين ، فدحره المهدى ، وهلك الجيش بأكمله فى واقعة (شيكان) ، يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فاتخذت انجلترا هذه الهزيمة ذريعة « لنصح » الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به ، وكان شريف باشا يتولى رآسة الوزارة ، فرفض العمل بهذه « النصيحة » ، ووقف موقفه المشهور فى الاستمساك بارتباط مصر والسودان ، وقال كلمته المأثورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ، واستقال فى يناير سنة ١٨٨٤ ، إحتجاجاً على إخلاء السودان ، وتولى الوزارة من بعده نوبار باشا ، وأقر إخلاء السودان ، فكان هـذا القرار المشئوم أشد ضربة أصابت مصر بعد الاحتلال ،

بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته وعواقبه الوخيمة ، لأن معناه ضياع نصف الإمبراطورية العظيمة التى ضحت مصر فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وبملايين الجنيهات من أموالها ، وبجهود عشرات السنين من تاريخها

ووزارة نوبار هذه هى أول وزارة تولت الحكم على أساس الإذعان « للنصائح » البريطانية ، فلا غرو أن تغلغل النفوذ الإنجليزى فى شؤون مصر على عهدها ، وقد بدأت أعمالها بإخلاء السودان ، ثم تعيين وكيلين بريطانيين لوزارتى الداخلية والأشغال ، وتفاقمت مظاهر الحماية المقنعة على مصر فى ظلها ، إلى أن سقطت فى يونيه سنة ١٨٨٨ ، وخلفتها وزارة رياض باشا ، وهى وإن كانت أقل خضوعا من وزارة نوبار للسيطرة البريطانية ، إلا أن نفوذ الاحتلال استمر يتغلغل فى شؤون الحكومة ، وفى عهدها عين أول مستشار قضائى بريطانى لوزارة الحقانية ؛ ثم استقالت سنة ١٨٩١ ، وخلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا ، وهو الوزير الذى كانت تنشده بريطانيا ، على حد تعبير اللورد ألفريد ملنر فى كتابه (انجلترا فى مصر) ، وكانت وزارته أوج السلطة للاحتلال البريطانى ، وبقى يتولى رآسة الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى عهد الخديو عباس ، إلى أن أقاله فى يناير سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، إلى أن سقطت وزارته سنة ١٩٠٨ ، فى إبان اشتداد الحركة الوطنية

هذه نظرة عامة على تطور الحوادث ، من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٢ ، وهى موضوع كتابنا الحالى

أقسام الكتاب

أفردت الفصل الأول من الكتاب للكلام عن سياسة انجلترا فى مصر ، فى السنوات الأولى للاحتلال ، وفيه الحديث عن إلغاء الجيش المصرى والبحرية المصرية ، وسيطرة الاحتلال على الجيش والبوليس ، ثم مهمة اللورد دفرين وتقريره ، وتعيين اللورد كرومر قنصلا عاما ، ثم الحماية المقنعة على مصر ، فسياسة النصائح الإلزامية ، فتعويضات سنة ١٨٨٢ ، فظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣ ، يلى ذلك الفصل الثانى فى إلغاء الرقابة المالية الثنائية ، ثم الفصل الثالث فى إلغاء مجلس النواب وإنشاء مجلس شورى القوانين ، يليه الفصل الرابع عن إنشاء المحاكم الأهلية ، ثم الفصل الخامس عن اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ لتسوية شؤون مصر المالية ، والفصل السادس عن مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء ،

والسابع عن مسألة قناة السويس ومعاهدة الاستانه سنة ١٨٨٨ ، يلى ذلك الفصل الثامن عن مسألة السودان واستقالة شريف باشا ، والفصل التاسع عن إخلاء السودان ووزارة نوبار باشا ، والعاشر عن أقتسام أملاك مصر فى السودان ، ثم الفصل الحادى عشر عن مصر والاحتلال إلى وفاة الخديو توفيق باشا ، يليه الفصل الثانى عشر عن النتائج العامة للاحتلال ، وبه ختام الكتاب

* * *

لقد خصصت هذا الكتاب لتاريخ العشر السنوات الأولى للاحتلال . وجعلته حلقة من سلسلة تاريخ الحركة القومية . فالحلقة الأولى تبدأ بظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، على عهد الحملة الفرنسية ، والثانية من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بعد انتهاء تلك الحملة ، وتشمل الثالثة عصر محمد على ، والرابعة والخامسة خلفاء محمد على وعصر اسماعيل ، والسادسة الثورة العرابية ، والسابعة وهى موضوع هذا الكتاب ، وتتناول عهد الانحلال القومى الذى أصاب البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، والحلقة الثامنة تتناول بعث الحركة الوطنية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد أفردت لها كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ، الذى أخرجته سنة ١٩٣٩ ، تليها الحلقة التاسعة وهى كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ، وقد ظهر سنة ١٩٤١ ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ؛ ولم يبق إلا كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، فعسى أن تتاح لى الفرصة لكى أضعه ، وأتم به هذه المجموعة ، وأحقق بذلك أمنية كانت تجول فى نفسى منذ سنة ١٩٢٦ ، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية ، بأدوارها المتعاقبة ، فى تاريخ مصر الحديث ، والحمد لله أولا وآخراً ؟

يونيه سنة ١٩٤٢ — عبد الرحمن الرافعى

الفصل الأول

سياسة انجلترا فى مصر

فى السنوات الأولى للاحتلال

إن الغرض الذى أعلنته انجلترا من احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، هو إعادة سلطة الخديو ، وقمع ثورة العرابيين ، ثم الجلاء عن البلاد بعد ذلك ؛ ولكن الحوادث التى تعاقبت بعد قمع الثورة العرابية دلت على أن هذا الغرض لم يكن صحيحاً ، وأن غرضها الحقيقى إنما هو استدامة احتلالها لمصر ، وبسط سيطرتها عليها ؛ ولم يكن من سبيل لديها إلى إعلان ضمها أو فرض الحماية السافرة عليها ، لأن كلا الأمرين كان يقتضى إلغاء المعاهدات الدولية التى كانت تحدد مركز مصر الدولى ؛ ولم يكن إلغاؤها ليتم وقتئذ إلا بقبول تركيا والدول الأوروبية العظمى ، وكان مقطوعاً بأن انجلترا لا تحصل على هذا القبول ؛ فلكى تتخطى هذه العقبة ، عمدت إلى بسط حمايتها المقنعة على البلاد ، فبقى مركز مصر الرسمى كما كان قبل الاحتلال ، ولكن مركزها الفعلى قد تحول إلى بلد تحت الحماية الانجليزية ، وأساس هذه الحماية بقاء الجنود البريطانية فى مصر

ولكى تصرف انجلترا أنظار الدول عن تلك الحماية ، وتضعف المقاومة الأهلية فى مصر ، أخذت تكرر عهودها ووعودها بالجلاء ، فى حين أنها كانت تضمر نقضها ، وتعمل على تحقيق أغراضها بتخليد احتلالها

وكان سبيلها إلى تنظيم حمايتها على مصر القضاء على عناصر الاستقلال والحكومة الأهلية ، والسيطرة على الجيش ، واتخاذه مطية ذلولا فى يدها ، وبسط سلطانها فى الوزارات والدواوين ، والتدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية ؛ ثم إلغاء الدستور ، وإبطال المجلس النيابى ، وإنشاء هيئة استشارية ، لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تحد من سلطة الاحتلال فى الاستئثار بزمام الحكم

إلغاء الجيش المصرى

وتعيين سردار انجليزى

كان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية إلغاء الجيش المصرى ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره ، وقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى ، منذ الساعة الأولى للاحتلال ؛ فما إن تم لهم احتلال العاصمة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، عقب هزيمة العرابيين فى (التل الكبير) ، حتى أصدر الخديو توفيق باشا ، بإيعاز منهم ، وهو بعد فى الاسكندرية ، مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى ، صدر هذا المرسوم يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) بسراى رأس التين [1] ، وعلى اثره صرف الجنود إلى بلادهم ، وأبقى كبار الضباط لمحاكمتهم ، وكان صدوره هو الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش ، ومحو صبغته القومية ؛ كما ان التعجيل بصدوره كان ذريعة لانجلترا لتسويغ احتلالها مصر ، بحجة المحافظة على النظام ، حتى يتألف الجيش المصرى الجديد ، ويتبين هذا الغرض من خطاب اللورد دفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا فى الاستانة إلى الحكومة العثمانية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، فإنه قد صارحها بأن تسريح الجيش المصرى يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال [2]

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو مرسوماً آخر بتجريد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم أى حق فى المعاش أو مرتب الاستيداع ، واعتبر شريكا فى الثورة كل من ساهم فى « إحدى المقاومتين العسكريتين التى حصلت إحداهما فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ (واقعة قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (واقعة عابدين) [3] ، وكذلك

(١) المونيتور إجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ — ١٨٨٣ . رسالة سفير فرنسا فى الاستانة إلى وزير خارجيتها فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

(٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

من وجد تحت السلاح فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وبقى حاملا للسلاح إلى يوم طاعة الجيش ؛ ومن دخل العسكرية متطوعاً فى المدة من ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ليوم طاعة الجيش »[١] ، ومعنى ذلك إقصاء جميع ضباط الجيش تقريباً من الخدمة العسكرية

أما كبار الضباط ممن اشتركوا فى الثورة فقد حوكموا وحكم عليهم بجريمة العصيان ، ولذلك اعتبر المرسوم الخديوى الصادر بتجريد الضباط من رتبة ملازم ثان إلى يوزباشى إعفاء لهم من المحاكمة

وعهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker ، وهو ضابط انجليزى ترك الخدمة فى الجيش البريطانى ، وخدم وقتاً ما فى الجيش التركى ؛ فلما تم للإنجليز احتلال مصر استدعاه الجنرال ولسلى Wolsey قائد الحملة الانجليزية ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام ، وعهدا إليه مهمة تنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعاً للسياسة البريطانية ، وقد غادر الاستانة فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى أربعة عشر يوماً على احتلال الانجليز العاصمة ، وجاء مصر ، وأنعم عليه الخديو برتبة فريق ، فصار يعرف بالفريق (بيكر باشا)[٢] ، ووضع تقريراً اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش . وتعيين كبار الضباط من الإنجليز ، وكان الغرض من هـذا النظام محو روح الشهامة والرجولة ، والقضاء على الروح القومية فى نفوس رجال العسكرية ، ضباطاً وجنداً ، لكى يكون الجيش المصرى أداة مسخرة فى أيدى رؤسائه وضباطه الإنجليز

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو مرسوما بتعيين السير افلن وود Sir Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سرداراً (قائداً عاما) للجيش المصرى ورئيساً لأركان حربه[٣] مع الإنعام عليه برتبة فريق ، فصار يسمى (وود باشا) . وهو أول سردار

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) هو غير السير صمويل بيكر باشا الذى كان مديراً لخط الاستواء فى عهد الخديو اسماعيل وتكلمنا عن أعماله فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣

انجليزى للجيش المصرى ، وظل هذا المنصب محصوراً فى القواد الإنجليز طول عهد الاحتلال (١)

وإنك لتلحظ من تاريخ هـذا التعيين أن الإنجليز بكروا عقب الاحتلال بالقبض على ناصية الجيش ، وأن وزارة الحربية هى أول وزارة وضعوا يدهم عليها ، وهذا يدلك على أن نيتهم كانت مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم ، وإطالة أجل احتلالهم قدر مايستطيعون . إذ لو كان فى عزمهم الجلاء ، فما شأنهم فى وضع يدهم على الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى له ؟

وبتعيين الجنرال وود سرداراً للجيش المصرى صار الجيش فى قبضة الاحتلال ، وقد استعفى الجنرال استون باشا فى يناير سنة ١٨٨٣ من رياسة أركان حرب الجيش المصرى ، وهو القائد الأمريكانى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال ، واختار الجنرال وود طائفة من الضباط الانجليز لقيادة معظم فرق الجيش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب (يناير سنة ١٨٨٣) ، واستسلم عمر باشا لطفى وزير الحربية فى ذلك العهد لبرنامج الإنجليز فى اصطناع الجيش الجديد ، ولم يقاوم لهم عملا ولا رأيا

واقترح اللورد دفرين فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه إنقاص عدد الجيش الى ستة آلاف ، ونفذ اقتراحه ، فهبط عدد الجيش فى السنوات الأولى للاحتلال إلى هذا العدد ، وأصبح سنة ١٨٨٨ (٩٦٣١) من الجنود والضباط ، وبلغ عدد الضباط الانجليز الذين تولوا قيادة الجيش وإدارة شؤونه خمسة وسبعين ضابطاً ، وأقصى الضباط المصريون عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة ، وكانوا لا يضمنون البقاء

---

(١) بقى السير إفلن وود يشغل منصب السردار حتى استقال سنة ١٨٨٥ ، فعين الفريق السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش المصرى خلفاً له فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ (الوقائع المصرية عدد ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥) ، وقد استقال جرنفيل باشا فى مارس سنة ١٨٩٢ ليعود إلى الجيش البريطانى ، فخلفه اللورد كتشنر ، وظل يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر سنة ١٨٩٩ ، إذ ندبته الحكومة البريطانية لحرب الترنسفال ، وعين بدله السير رجينلد ونجت باشا ، وبعد أن عين هذا مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر عين بدله السير لى ستاك باشا فى أول ابريل سنة ١٩١٩ ، إلى أن قتل فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهو آخر السردارين الانجليز للجيش المصرى

فى مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين ، أما إذا بدت منهم روح الوطنية فجزاؤهم الإحالة على الاستيداع أو المعاش ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، فضلا عن نزوله به إلى مستوى عميق من الضعف وعدم الكفاية

ويدخل فى هذا السياق تقرير البدل النقدى للإعفاء من التجنيد ، فقد وضع هذا النظام بموجب الأمر العالى الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ والأوامر التى تلته ، وأدى إلى امتهان الجيش ، واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى

فهذا النظام ، الذى لا مثيل له فى أية أمة تحترم نفسها ، قد خرج بالجندية عن معناها السامى ، فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده ، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم ، وبذلك حرمت البلاد روح الجندية ، وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية ، كما حرم الجيش من الفئة التى تستطيع دفع البدل ، وهى فى الغالب الفئة المثقفة التى تنهض بمستوى الجيش ، والمفروض أنها أكثر من سواها تقديراً للواجب الوطنى والكرامة القومية

انحطاط مستوى الجيش

وإلغاء الصناعات الحربية

انحط مستوى الجيش فى عهد الاحتلال ، فلم يعد فى البلاد سوى مدرسة حربية واحدة (بالقبة) ، بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، وكان عدد المدارس الحربية فى عهد اسماعيل تسعاً : وهى مدرسه المشاة ، ومدرسة المدفعية (الطوبجية) ، ومدرسة الفرسان (السوارى) ، ومدرسة أركان حرب ، ومدرسة الخطرية ، ومدرسة صف الضباط ، ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانة[1] ، وكان عدد تلاميذها ١٠٩٠ تلميذاً ، وكان طلبة المدارس الحربية فى عهد محمد على ١٦٧٠

وصار يؤخذ للمدرسة الحربية فى عهد الاحتلال من ساقطى الشهادة الابتدائية ،

---

(١) راجع كتابنا «عصر اسماعيل» ج ١ ص ١٨٧ ، وقد أقفلت هذه المدارس فى أواخر عهد اسماعيل لارتباك شؤون الحكومة المالية

أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائى ، وقليل من حملة الشهادة الابتدائية ، واقتصر التعليم فى المدرسة الجديدة على معلومات ضئيلة ، يقوم بتدريسها معلمون ، معظمهم من الانجليز، ويتبين لك مبلغ انحطاط التعليم فيها من المقارنة الآتية بين مواد التعليم الحربى قبل الاحتلال ، وفى عهده

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قسموغرافيا[1]	وطنى	لغة إنجليزية	إنجليزى
كيمياء	أجنبى	مبادئ جبر	»
استحكامات		مبادئ حساب	»
أبنية عسكرية	وطنى	مبادئ هندسة	»
طبوغرافيا		ألعاب رياضية	»
مدفعية	وطنى	لغة عربية	وطنى
ميكانيكا	»	مبادئ طبوغرافيا	ضابط المدرسة
فنون عسكرية	»	قانون المشاة	
طبيعية	»	. . .	. . .
جبر وهندسة	»	. . .	. . .
جغرافية	»	. . .	. . .
قوانين عسكرية	وطنى	. . .	. . .
هندسة وصفية	»	. . .	. . .
جبر مثلثات مستقيمة	»	. . .	. . .
خط	»	. . .	. . .
لغة عربية	»	. . .	. . .
لغة فرنسية	أجنبى	. . .	. . .
لغة إنجليزية	وطنى وأجنبى	. . .	. . .
لغة ألمانية	أجنبى	. . .	. . .

(١) علم الهيئة . مبادىء الفلك

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
فن الإشارة	وطنى	. . .	. . .
حساب	«	. . .	. . .
رسم عملى	«	. . .	. . .
رسم نظرى	«	. . .	. . .
لغة حبشية	«	. . .	. . .

فلا عجب أن هبط مستوى الضباط فى العلم والكفاية على عهد الاحتلال [١] وفقد

(١) نشرت (الوقائع المصرية) إعلانا من وزارة الحربية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ عن حاجة المدرسة الحربية لخمسة وعشرين تلميذاً (للانتظام فى المحلات الخالية الموجودة بالمدرسة) وأعدت لذلك امتحانا لاختيار هذا العدد، وجعلت شروط الدخول فى الامتحان تقديم الطالب شهادات: (١) بأنه مصرى (٢) بأن عمره من ١٦ إلى ٢٠ سنة (٣) بحالة أبيه ووظيفته (٤) الشهادات التى يكون تحصل عليها فى أى مدارس تعلم فيها. والمواد التى يجرى فيها الامتحان هى: الحساب. الهندسة العادية. اللغة العربية. الجغرافيه. الانجليزى. الفرنساوى (الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤)

ويتبين لك من هذه المواد أنها دون مستوى الشهادة الابتدائية

وأعلنت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ أنه بما أن المدارس الحربية ليس فى إمكانها أن تقدم للجيش العدد الكافى من الضباط فان الوزارة ستجرى امتحانا لتخريج اثنى عشر ضابطا. ويتقدم لهذا الامتحان من يرغب من مستخدمى الحكومة أو من تلاميذ المدارس الحربية سابقا أو من المهندسخانة أو المساحة أو أية مدرسة أخرى أميرية، أو من المدنيين، ويجرى هذا الامتحان فى المواد الآتية: (١) القراءة العربية والخط والإملاء (٢) الحساب (٣) تاريخ مصر (٤) الجغرافية (٥) اللغة الانجليزية أو الفرنسية (٦) الجبر والهندسة (٧) علم ركوب الخيل. والمواد الثلاث الأخيرة غير ضرورية؛ ومن ينجح فى هذا الامتحان يعين ضابطا على سبيل التجربة لمدة ثلاثة أشهر ثم يثبت إذا حسنت الشهادة فى حقه من رئيس الأورطة التى يلحق بها (الوقائع المصرية عدد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤)

ومعنى ذلك اختيار الضباط دون أن يتلقوا تعليما حربيا أو يتخرجوا من مدرسة حربية

وأعلنت بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٨٦ عن شروط امتحان راغبى الدخول فى المدرسة الحربية، وهى أن يكون الطالب مصرى الجنس بالغاً من العمر من ١٦ إلى ١٨ سنة؛ وإذا لم

الأمل إلى وقت طويل فى أن يكون للبلاد جيش مصرى جديد بالدفاع عنها وحفظ كيانها

وقد ألغيت جميع الترسانات التى أسست فى عهد محمد على واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها وأدواتها بأبخس الأثمان ، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشترى من انجلترا ؛ وبالجملة جردت مصر من كل قوة تدافع عنها ، وأودعت جميع الذخيرة قلعتى القاهرة والخرطوم ، بحراسة ضباط من الانجليز ، وحرم على كل ضابط مصرى القيام بالمحافظة عليها ، وصارت الذخيرة لا توزع على الأورط إلا عند التمرين

السيطرة على البوليس

وأصدر الخديو مرسوما فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشا عاما للبوليس وقومندانا عاما له (١) ، فصارت قوات البوليس فى القطر المصرى تحت سيطرته ؛ وهكذا تم للانجليز السيطرة على الجيش والبوليس فى شهر ينايرسنة ١٨٨٣ ، ولما يمض على الاحتلال أربعة أشهر

إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية

وأصدر الخديو مرسوما آخر بإلغاء القوانين التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهى القوانين التى طالب بها العرابيون لإصلاح الجيش ونظامه ، وصدرت إبان الثورة العرابية ؛ وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجند ، كقانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المحالين على الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية ، وقانون القواعد الأساسية للترقى ؛ وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات

يسبق له الدخول فى مدارس الحكومة فيقدم شهادة تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية وشهادة بحسن سلوكه وشهادة بتطعيم الجدرى له ؛ ويمتحنون فى المواد الإلزامية الآتيه : العربية . الانجليزية أو الفرنسية . الجغرافية ـ الحساب ـ الهندسة ـ أما الامتحان الاختيارى فيشمل الألمانية والطليانية والتركية والجبر وإقليدس والتاريخ الحديث والخفة الجسدية (الألعاب الرياضية) وركوب الخيل (الوقائع المصرية عدد ٢١ يوليه سنة ١٨٨٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ يناير سنه ١٨٨٣

العسكرية ، فألغى الخديو هذه القوانين ؛ وأمر بالرجوع إلى أحكام النظام القديم ؛ إلى حين وضع قانون للعسكرية ، وألغى المرسوم الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ الذى زيدت فيه مرتبات الضباط والجند ؛ وألغيت جميع العلاوات التى أضيفت إلى مرتبات الاستيداع ومعاش التقاعد

إلغاء البحرية المصرية

بينا فى كتابنا (عصر اسماعيل) أن الخديو اسماعيل عنى فى أوائل حكمه بتجديد أسطول مصر الحربى والتجارى ، فبعث النشاط فى ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ؛ وأحيا معاملها ومصانعها ، فعاد إليها بعض النشاط الذى كان لها فى عهد محمد على ، وأنشىء بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة (لطيف) ، وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة) ، وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا ، وجدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط قدير من ضباط البحرية الانجليزية وهو (مكيلوب باشا) ، ووكيله ضابط مصرى كفء ، وهو عبد الرازق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده ، وكان من كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوه ؛ من مشاهير ضباط البحرية ؛ ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب «حقائق الأخبار عن دول البحار» ؛ وناظر المدرسة الحربية ، وقد أوردنا أسماء البوارج الحربية والبواخر التجارية التى كانت لمصر فى ذلك العهد [١] ؛ وكان عددها بحسب إحصاء اسماعيل باشا سرهنك ١٨ سفينة حربية ؛ عدا ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو

ومن رجال البحرية المشهورين فى ذلك العهد الأميرال قاسم باشا ؛ الذى عمل على رفع شأن الأسطول المصرى ؛ وتقوية وحداته ؛ وهو آخر من تولى الأميرالية العامة للأسطول من قواد البحرية المصريين [٢]

---

(١) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) ترجم له اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٤٩ ؛ فذكر ما خلاصته أنه تخرج من المدرسة البحرية بالاسكندرية وصار ضابطا

فلما وقع الاحتلال اضمحلت المنشآت البحريه كافة ؛ وكان قد بدأ اضمحلالها في أوائل عهد الخديو توفيق ؛ بسبب تدخل الرقيبين الماليين الانجليزى والفرنسى ؛ بدعوى الاقتصاد فى الميزانية

وفى سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة قصر البحرية على السفن (المحروسة) و(محمد على) و (الصاعقة) ؛ فى البحر الأبيض المتوسط ؛ و (الجعفرية) و (فجر) و (الطور) بالبحر الأحمر ، وبيعت السفن الحربية الأخرى أو حطمت وبيعت أجزاؤها وآلاتها قطعا ؛ بحجة عدم صلاحيتها ، ثم بيع الباقى من هذا الأسطول تدريجا ، حتى لم يبق منه سوى (المحروسة) وقد جعلت يختاً لركوب الخديو

وعطلت الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وبيعت أدواتها وآلاتها ومهماتها وأصبحت أثراً بعد عين

وألغيت المدرسة البحرية التى كانت بالاسكندرية ؛ وعطل الحوض الحجرى المعد لإصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت الآلات التى كانت معدة لإخراج المياه منه ، وألحق

بالأسطول سنة ١٢٦٥ ﻫ (١٨٤٩ م) ، وفى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ م) نال رتبة الصاغ وعين ربانا للباخرة (أسيوط) فى البحر الأبيض المتوسط ، وفى سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩ م) رقى إلى رتبة بكباشى وعين قبودانا للبارجة (محمد على) واستمر يرقى فى المناصب البحرية ؛ ولما اشتركت مصر فى حرب كريت (سنة ١٨٦٦) تولى قيادة العمارة البحرية التى أقلت الجيش المصرى إلى الجزيرة ؛ وبعد أن عاد من كريت عين قبودانا للباخرة المحروسة المخصصة لركوب الخديو اسماعيل ؛ وكان ذلك تمييزاً أدبيا له ، وسافر بها إلى لندن سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣ م) لإصلاحها وتغيير مراجلها . ورقى بعد عودته إلى رتبة الفريق البحرى ، وعين وكيلا لوزارة البحرية . وتولى سنة ١٨٧٦ قيادة العمارة البحرية الكبيرة التى أقلت الجيش المصرى من السويس إلى مصوع فى حرب الحبشة

وعهد إليه الخديو اسماعيل الاشراف على نقل الحملة المصرية التى اشتركت فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ ، وكان عددها سبعة آلاف مقاتل ، وقام بمهمته خير قيام ، وفى سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨م) اعتزل الخدمة فى أواخر حكم اسماعيل على عهد الوزارة المختلطة (وزارة نوبار الأولى) لخلاف وقع بينه وبين موريس بك مفتش خفر السواحل إذ انتصرت الوزارة لجانب موريس بك ، ولما تولى الخديو توفيق أمر باعادته إلى منصبه (وكيل وزارة البحرية) سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩ م) وبقى يتولاه إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٢٩٨ (١٨٨١ م) ، ثم توفى فى ١٩ رمضان سنة ١٣١٥ (١٨٩٨ م)

الحوض العائم الذى كان بهذا الثغر بمصلحة وابورات البوستة الخديوية ، وكذلك حوض السويس مع المعامل البحرية التى كانت بميناء ابراهيم [١] بالسويس ، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاء تاما

أما البواخر النيلية فقد غرق بعضها أو تحطم فى عهد الثورة المهدية ، وبيع البعض الآخر إلى شركة كوك الانجليزية ، وبقى النزر اليسيرمنها تابعا لوزارة الأشغال ، وكذلك أحيلت ترسانة بولاق على هذه الوزارة فأخذت فى تصفية بواخرها وبيعها ، واستبقت القليل منها لركوب المفتشين الانجليز . وفى عهد الخديو عباس بيعت بواخر البوستة الخديوية بأبخس الأثمان إلى شركة إنجليزية ، فألغيت البحرية التجارية كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) [٢]

جيش الاحتلال

ولما اطمأنت انجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من عدد جيش احتلالها تدريجا . فبعد أن كان فى إبان الحرب العرابية ٥٠ر٦٠٠ مقاتل ، هبط إلى ١٢٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يتولى قيادته الجنرال أليزون Alison ، وفى أبريل سنة ١٨٨٣ خلفه الجنرال ستفنسن Stephenson ونقص عدد الجيش فى يونيه سنة ١٨٨٣ إلى ٦٧٦٣ جندى ، ثم هبط بعد ذلك إلى ثلاثه آلاف . ولم يزد على هذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهذا الجيش قل عدده أو كثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى كتابه [٣] : « إن وجود طابور واحد من الجيش الانجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزنا لا يكون لها بدونه ، ولاجرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال »

مهمة اللورد دفرين

وتقريره

اعتزمت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال وضع نظام جديد للحكم يكفل لها جعل

(١) هو الميناء الذى كان خاصا بالسفن الحربية بثغر السويس وأنشىء فى عهد سعيد باشا

(٢) ص ٣١٥ وما بعدها « من الطبعة الأولى »

(٣) انجلترا فى مصر England in Egypt

مصر تحت مطلق سيطرتها ، وليس من عادة الانجليز فى سياستهم التسرع فى رسم الخطط والبرامج ، بل هم قوم جبلوا على الأناة وبعد النظر وسعة الحيلة فى وضع مشروعاتهم وتنفيذها تدريجا ، لكى يكفلوا تحقيق أغراضهم التى يرمون إليها ، ومن هنا تعرف سبباً من أسباب نجاح سياستهم الاستعمارية ، لأنهم أحكموا تدبير خططهم ، فى حين أن خصومهم فى الغالب لم تكن لهم خطط مرسومة محكمة وليدة البحث والتمحيص

فلما تم لهم احتلال مصر ، لم يكتفوا بالاحتلال العسكرى ، بل شرعوا فى تغيير نظام الحكم فى البلاد ووضع نظام جديد يساعدهم على استمرار السيطرة عليها ، وأوفدوا لذلك رجلا من دهاقنتهم فى السياسة ، وهو اللورد دفرين Lord Dufferin سفير انجلترا فى الاستانة ، فعينته الحكومة البريطانية « مندوبا ساميا » فى مصر لكى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما انتهى إليه من الآراء والمقترحات ، وكانت مهمته الرسميه «إعادة تنظيم البلاد بعد أن تم القضاء على الثورة »

أما مهمته الحقيقية فتنظيم الحماية المقنعة على مصر ، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢

وهذه المهمة فى ذاتها ، وتعجيل الانجليز بندب اللورد دفرين للاضطلاع بها قبل أن يمضى على احتلالهم القاهرة خمسة وأربعون يوما ، يدلك على نيتهم فى تثبيت احتلالهم ورسوخ أقدامهم فى البلاد

ويتبين لك حسن تدبير السياسة الإنجليزية من اختيار اللورد دفرين لهذه المهمة ، فإنه فضلا عما اشتهر به من أصالة الرأى والكفاية ، وسعة الاطلاع على أحوال الشرق ، قد تتبع بوصف كونه سفير انجلترا فى تركيا الأطوار الأخيرة للمسألة المصرية ، ووقف على أسرارها ، ولقد تولى هذه السفارة منذ مايو سنة ١٨٨١ ، وكان من قبل سفيراً لانجلترا فى الروسيا منذ سنة ١٨٧٩ ، وكلا المنصبين لا يشغلهما إلا أقطاب السياسة المحنكون ، واشترك فى مؤتمر الاستانة ، خلال الحوادث العرابية ، وكان له أثر كبير فى تدبير الدسائس التى أدت إلى الاحتلال ، فهو من الناحية الانجليزية أقدر الرجال على رسم الخطط التى تكفل نجاح سياستها

وبهذه المناسبة يجمل بنا أن نلاحظ الفرق بين حسن اختيار انجلترا لرجالها الذين تعهد إليهم بالمهام الجسام ، فى مختلف العصور والبلدان ، وإهمال الحكومات المتعاقبة فى

مصر اختيار الرجال الذين تكل إليهم شؤونها ، كبيرها وصغيرها ، وهذا الفرق وحده يلقى كثيراً من الضوء على أسباب نجاح السياسة الانجليزية ، وإخفاق السياسة المصرية ، وتعثر سير الإصلاح والتقدم فى الشؤون المصرية عامة ، فإن حسن اختيار الرجال للمهمات التى تعهد إليهم ، واضطلاعهم بواجباتهم ، من أول دعائم الإصلاح فى جميع المرافق القومية

جاء اللورد دفرين إلى الاسكندرية يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، تصحبه عقيلته، فاستقبل فيها وفى العاصمة استقبالا فخماً ، أعده الإنجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكى يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ؛ فأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله أحمد رأفت باشا محافظ الثغر ، وعثمان بك عرفى (باشا) مأمور الضبطية (الحكمدار) ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، ونزل ضيفاً بسراى رأس التين ، وبعد أن تناول ومستقبليه طعام الغذاء بالسراى ، ذهب إلى المحطة ، حيث استقل قطاراً خاصا إلى العاصمة ، فوصلها بعد الغروب بساعة ، وكان فى انتظاره بالمحطة شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذو الفقار باشا رئيس التشريفات [1] ، نائبا عن الخديو ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام فى مصر ، ورجال الوكالة البريطانية ، والجنرال أليزون Alison ، القائد العام للجيوش البريطانية ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، واصطف فى المحطة فريق من رجال البوليس ؛ فلما نزل من القطار حيا مستقبليه ، مبتدئا بالسير إدوار مالت ، ثم استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا ، واستقلت عقيلته عربة أخرى صحبة السير إدوار مالت ، وذهبوا إلى قصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) حيث أعد لاقامته [2]

وفى صبيحة اليوم التالى (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢) ، توجه إلى سراى الجزيرة تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، يصحبه السير ادوارد مالت ، وزكى بك التشريفاتى ،

(١) والد المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ والمونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند Bland سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو بالحفاوة والإكرام ، وقابل اللورد هذه الحفاوة بالثناء على الخديو ، وأبان له أنه اكتسب ثقة أوروبا ، بما أبداه من الحزم والثبات . . . وقد أطلقت له المدافع من القلعة ، عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته إليه (١)

وفى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة ، وتبادل الزيارة مع شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم أخذ يتفرغ للمهمة التى عهدت بها إليه حكومته ، ويضع تقريره المشهور الذى صار أساس السياسة الانجليزية فى مصر ، وبقى نحو ستة أشهر يشرف على أحوال البلاد ، وتتبع محاكمة زعماء الثورة ، وأملى فيها إرادته حتى انتهت المحاكمة ، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره غادر مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ عائداً إلى الاستانة ، مقر منصبه الرسمى

خلاصة تقرير اللورد دفرين

رفع اللورد دفرين تقريره إلى اللورد جرانفيل Lord Granville وزير خارجية انجلترا ، فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وهو من الوثاق الهامة فى المسألة المصرية ، لأنه وضع أساس سياسة انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال

ورغم ما فى التقرير من العبارات الخلابة ، وما يبدو فيها من العطف على الأمانى المصرية ، فإن روح السياسة الاستعمارية تتراءى فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فيه قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة على مصر ، ورسم الخطط التى اتبعتها انجلترا طوال سنى الاحتلال ، وأساس هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال فى مصر ، ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة ، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ، ولا يبرم أمر إلا بإرادتهم

وسنذكر هنا خلاصة موجزة لأهم محتويات التقرير :

أبدى اللورد دفرين فى مقدمة تقريره أنه لا ينصح بأن تتولى انجلترا حكم مصر المباشر وإدارتها ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها تثير سخط المصريين وكراهيتهم وتكون عرضة للدسائس والمؤامرات ، فتضطر بإزائها إما إلى الجلاء عن البلاد بشروط مهينة ،

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

أو ضمها إلى أملاكها ، وهو ما لا ينصح به ، ولـكن الطريقة التي يراها هي الاكتفاء بنصيب أقل في السيطرة على البلاد ، وإعداد المصريين لأن يحكموا أنفسهم في ظل الصداقة (يقصد الحماية) البريطانية

وتكلم عن الجيش المصري ، فذهب إلى أن مصر ليست في حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها (تأمل !) ، لأنها تحدها الصحاري من ثلاث جهات ، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر في إقرار الأمن والنظام داخل البلاد ! ! وأن إنشاء جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندي كاف لهذا الغرض ، على أن يتولى قيادته قائد انجليزي لمدة من الزمن ، لم يحددها في تقريره ، يعاونه لفيف من الضباط الإنجليز لقيادة الآلايات

وتكلم عن البوليس ، فحبذ جعله تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من الأوروبيين (الإنجليز) ، يعاونه في ذلك بعض المفتشين البريطانيين

وبذلك وضع اللورد دفرين في تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية ، وهي القاعدة التي حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها طول عهد الاحتلال

وعرض للنظام الدستوري ، فقال : « إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديموقراطية » ، وقال إن مجلس النواب الذي انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن يمثل الأهلين ، لأنه كان مؤلفاً من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هـــذه الطبقة لا تكترث لمصالح الفلاحين ، ورسم في تقريره نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ، وهو النظام الذي ابتكره وصدر به المرسوم الخديوي أثناء إقامته في مصر ، طبقاً للقواعد التي اقترحها في تقريره ، والتي سنبسطها في الفصل الثالث

وتكلم عن القضاء ، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهليه الجديدة ، التي تقررت في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) ، وألمع إلى تعطيل العمل بها ، بسبب حوادث الثورة العرابية ، ثم استئناف اللجنة التي وضعت هـــذه اللائحة عملها ، وإعدادها القوانين الحديثة ، وحبذ إدخال العنصر الأوروبي في المحاكم الأهلية ، وإسناد وظيفة النائب العمومي إلى محام انجليزي ، وبإيعازه عين فعلا السير بنسون مكسويل

Sir Benson Maxwell نائباً عمومياً فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ ، بدلا من اسماعيل يسرى باشا [١]

وعرض لأعمال الرى والأشغال العمومية ، وأظهر ما بين نظام الرى فى مصر والهند من الشبه ، ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندساً كبيراً ممن مارسوا أعمال الرى فى الهند ، يناط به كل ما يتعلق بأمور الرى فى مصر ، وكذلك حبذ تعيين مفتشين بريطانيين للرى يستحقون الثقة ، وبإيعازه صدر المرسوم الخديوى ، فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ ، بتعيين الكولونل كولن سكوت منكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاما للرى فى وزارة الأشغال [٢]

وشرح نظام التعليم ، وعرج على النظام المالى والدائرة السنية والدومين ، ومصلحة التاريع (المساحة)

ثم شرح حالة الفلاحين ، وما عليهم من الديون ، وأبان أن المحاكم المختلطة ، منذ إنشائها سنة ١٨٧٥ ، قد حركت فى نفوس الأعيان والفلاحين الميل إلى الاستدانة ، برهن أطيانهم إلى المرابين الأجانب ، الذين وجدوا من نظام القضاء المختلط ضماناً كافياً لاستيفاء ديونهم ، فنشأ عن ذلك زيادة ديون الأهلين ، فى السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة ، زيادة جسيمة ، وأن هذه المحاكم ترعى بغير حق مصالح الدائنين . وانتقلت بسببها ملكية أطيان كثيرة إلى أيدى الأجانب

واقترح صيانة لأملاك صغار المزارعين ، منع البيع الجبرى وفاء للدين ، فى مقدار محدود من أطيانهم ، يبقى محفوظاً لهم ، ليقوم بأود المالك ، وإنشاء بنوك زراعية تمد المزارعين بالقروض بفائدة ١٢ فى المائة ، ولا تتجاوز السلفة ٧٥ فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة

وتكلم عن السودان ، وكانت الثورة المهدية وقتئذ فى إبانها ، وجموع المهدى تحاصر (الأبيض) عاصمة كردفان (يناير سنة ١٨٨٣) ، فأشار إلى ما كان ينصح به بعضهم للحكومة المصرية بالتخلى عن السودان ، وقال : إنه لا يتوقع أن تقبل مصر هذه

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ مايو سنة ١٨٨٣

السياسة[١] : لأن مصر فى حاجة إلى استبقاء أملاكها فى وادى النيل ، على طول مجراه ، ثم تكلم عن الثورة المهدية ، فقال إنها ترجع إلى سوء الإدارة المصرية ، وقد كتب تقريره قبل واقعة شيكان (التى أبيد فيها الجيش المصرى فى كردفان ، وسنتكلم عنها فى الفصل الثامن) ، وأشار إلى مقدمات هذه الواقعة ، فألمع إلى اختيار الحكومة المصرية للكولونل هيكس (باشا) رئيساً لأركان حرب الحملة السودانية ، وزعم أن اختياره لم يكن بتدخله ، ولا بتدخل السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام

وأشار فى ختام تقريره إلى المصاعب المالية والاقتصادية التى تكتنف مصر ، وقال إن رجال الحكومة الوطنيين لا يستطيعون مواجهة هذه المصاعب ، دون إرشاد الإنجليز ومساعدتهم ، وأنه لا يجوز أن يتم الجلاء عن مصر قبل إتمام إصلاح شؤونها ، والتغلب على المصاعب التى تحيط بها ، أى أنه وضع قاعدة بقاء الاحتلال ، وعدم تحديده بوقت معلوم

وقد اتبع وهو فى مصر السياسة التى أشار بها ، وهى التدخل فى شؤون الحكومة ، وإملاء إرادته عليها ، فبإيعازه عين السير افلن وود سردارا للجيش المصرى ، والسير فلنتين بيكر مفتشا عاما للبوليس ، والسير بنسون مكسويل Benson Maxwell نائباً عمومياً للمحاكم الأهلية ، والكولونل سكوت منكريف مفتشاً عاماً للرى بوزارة الأشغال ، وتدخل فى محاكمة العرابيين ، وأبدى اهتماما بشأن عرابى ، ووجه التحقيق والمحاكمة الوجهة التى أرادها ، وطلب من الحكومة المصرية المحافظة على حياة عرابى ، وهدد الوزارة والخديو إذ أصابه سوء ، وكان ما أراد ، فاستبدل بحكم الإعدام النفى إلى سيلان ، وبإيعازه أيضاً أبطل الدستور ، وألغى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين ، وصدر به القانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، قبل رحيله عن مصر . طبقاً للقواعد التى رسمها فى تقريره

تعيين اللورد كرومر قنصلا عاما

عاد اللورد دفرين إلى الاستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير ادوار مالت Edouard Malet لم يزل قنصلا عاما لانجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية أن

---

(١) قد قبلتها مع الأسف بعد كتابة تقريره بعام كما سيجيء بيانه

تعهد فى تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ ما يجعله فى مقام نائب الملك ، أو الحاكم العام فى المستعمرات

فاختارت لهذا المركز السير افلن بارنج Sir Evelyn Baring ، الذى عرف بعد ذلك باللورد كرومر Lord Cromer ، فأعلن وكيل الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تعيينه فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو الذى بقى يسيطر على أحوال البلاد ثلاثاً وعشرين سنة ، كان فى خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية

الحماية المقنعة على مصر

كان من المتعذر على انجلترا كما أسلفنا تغيير مركز مصر الدولى ، دون مصادقة تركيا والدول التى اشتركت فى إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل (النصائح) الإلزامية إلى الحكومة المصرية ، وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة

(فالنصائح) إذن كانت وسيلتها إلى التدخل فى شؤون الحكومة المصرية ، وهذا يدلك على ضعف مركز انجلترا الرسمى ، رغم الاحتلال ، ولو أنها وجدت من وزراء مصر مقاومة لسياستها ، لما استطاعت أن تجد من تلك (النصائح) ما يحقق لها أغراضها

النصائح الإلزامية

تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣

وقد أوضح اللورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية مركز انجلترا فى مصر عقب الاحتلال فى تلغراف أرسله إلى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال فيه :

« إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء

سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »[١]

تلغراف جرانفيل الثانى

فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

أخذت انجلترا تتبع سياسة « النصائح » فى مصر ، فلما وجدت من شريف باشا امتناعاً عن قبولها ، إذ رفض أن يقر إخلاء السودان كما سيجىء بيانه ، انكشفت السياسة البريطانية بتلغراف جرانفيل الثانى الذى أرسله إلى السير إفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ [٢] ، وأوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية ، وقد أرسله لمناسبة توقف شريف باشا عن تقرير إخلاء السودان ، مما أدى إلى استقالته ، وهذا نص التلغراف :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة »[٣]

فمركز انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال كان مناطه بذل (النصائح) إلى الحكومة

---

(١) انجلترا فى مصر : للورد الفريد ملنر ص ٦٨

(٢) أى بعد عام من تلغرافه الأول

(٣) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦

المصرية ، وإرغامها على اتباع هذه (النصائح) ، وهو مركز غير شرعى ، لم يستمد وجوده من معاهدة أو اتفاق ، بل هو قائم على مجرد الغصب والعدوان ، ولولا أنها وجدت وزراء يطيعون (نصائحها) لما أمكنها تثبيت هذا المركز المضطرب ، ويبدو لك اضطرابه من كونها لم تستطع تغيير مركز مصر رسمياً ، ولكنها باستسلام الوزراء المصريين ، واتباعهم (نصائحها) ، قد صار مركزها أشبه بحماية مقنعة ، كانت سبيلها إلى انتهاك حقوق مصر ، والعبث باستقلالها ، وقد وصف اللورد ملنر هذه الحالة بقوله :

« إننا وضعنا مصر تحت حمايتنا ، ولم تكن هذه الحماية سافرة ولا شرعية ، ولكنها حماية لم نكن نستطيع أن نعترف بها ، ولا أن نطلب من الغير أن يعترف بها ، أو بعبارة أخرى هى حماية مقنعة ، غير محدودة السلطة ، ولا مؤقتة بأجل ما ، لتحقيق أغراض صعبة وبعيدة المدى »

It was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. Is was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distant object (1)

من ذلك يتبين أن انجلترا لم تمتنع عن إعلان حمايتها على مصر سنة ١٨٨٢ تورعاً ولا تعففاً ، بل لأنها صرحت أمام العالم أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو ، ولأن إعلان الحماية السافرة على بلاد لها نظام سياسى من الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية ، وهى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، لا يمكن أن يتم إلا بمصادقة تركيا والدول المشتركة فى هذه المعاهدة ، وكانت انجلترا على يقين أنها لا تنال مصادقتهن على هذه الحماية

تفاقم الأحداث

واجهت البلاد أزمات شديدة عقب الاحتلال ، وتعاقبت عليها الأحداث والأزمات ، فمن نضوب معين الخزانة ، إلى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، الى ظهور الكوليرا ، الى استفحال ثورة المهدى فى السودان

---

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ٢٨ طبعة سنة ١٩٢٠

١ ـ تعويضات سنة ١٨٨٢

هى التعويضات التى طالب بها الأجانب عن الأضرار والخسائر التى لحقت أملاكهم وتجارتهم وأموالهم ، فى حوادث سنة ١٨٨٢ ، وبخاصة مذبحة الاسكندرية فى ١٠ يونيه ، وحريق الاسكندرية فى ١٢ يوليه

كانت هذه التعويضات موضع حديث الوكالات السياسية والصحف والجاليات الأجنبية فى مصر ، وموضع المطالبة من الحكومات الأوروبية ، فقد تألبت هذه العناصر جميعها لإجبار الحكومة المصرية على تعويض الأجانب من الخسائر التى لحقتهم ، ومع أن المسئول عن هذه الخسائر هو الحكومة البريطانية لأنها هى التى تسببت فيها ، فان مصر قد احتملت عواقبها الوخيمة وتعويضاتها الجسيمة

وقد اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل الفصل فى هذه التعويضات من اختصاص لجنة دولية تؤلف لهذا الغرض ، بحيث تخرج عن اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية

ففى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية ، والمتعلقة بالحوادث الثورية التى وقعت فى مصر من ابتداء ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وبأن تشكل لجنة دولية للحكم فى الطلبات المذكورة (١)

وصدر مرسوم آخر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (وكانت تسمى المجالس المحلية) بنظر هذه القضايا (٢) فى حالة رفعها من الأهالى

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بناء على اتفاق الحكومة المصرية والدول الأوروبية بتأليف اللجنة الدولية للنظر فى الطلبات التى تقدم لها عن هذه التعويضات والحكم فيها (٣) ، وهى لجنة مختلطة مؤلفة من رئيس ووكيل تعينهما الحكومة المصرية وأعضاء تعينهم الدول الاوروبية ، على قاعدة أن يكون لكل من انجلترا وفرنسا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٣

وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو ، وأن يكون للدول الأخرى بلجيكا والدانيمارك وأسبانيا والبرتغال وهولاندة والسويد والنرويج عضو واحد . يتفقن على تعيينه ، بحيث إذا لم يعين فى الوقت المحدد لاجتماع اللجنة فلا يعين فيما بعد ، وفى هذه الحالة يكون لكل دولة ليس لها عضو فى اللجنة أن تعين مندوبا يشترك فى مداولاتها وأحكامها عند ما تنظر طلب التعويض الخاص برعاياها

وفى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا للجنة ، ويعقوب أرتين بك (باشا) نائبا للرئيس [١] ، كما عين الأعضاء النائبون عن الدول الأوروبية

وما إن صدر المرسوم بتأليف اللجنة حتى انهالت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالغ الأجانب فى مطالبهم ، وأسرفوا فى التلفيق وتزوير المستندات التى يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتنموها للإثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، وكون أغلبيتها الساحقة التى تكاد تكون إجماعا من الاوروبيين ، ماساعدهم على اقتناص الأموال جزافا على حساب مصر ، فبلغت التعويضات التى قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات [٢] دفعتها الخزانه المصرية

٢ ـ ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣

من الآفات التى أصابت البلاد عقب الاحتلال ظهور وباء الكوليرا (وكان يسمى الهيضة أو الشوطة) ، ظهر هذا الوباء أول ماظهر بدمياط يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٣ [٣] وانتشر منها إلى بلاد القطر

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص٣٥ وص ٤٩ ، ثم عين المستر كاليار مديرعموم الجمارك بدلا من يعقوب ارتين بك (مرسوم أول اكتوبر سنة ١٨٨٣) ، ولما عين عبدالرحمن بك رشدى وزيراً للأشغال العمومية فى وزارة نوبار (يناير سنة ١٨٨٤)، عين بدله فى رياسة لجنة التعويضات يعقوب أرتين بك (باشا)

(٢) مذكرة اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا إلى الدول فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ، وثيقة رقم ١ ص ٧

(٣) رسالة (وباء الهيضة فى سنة ١٨٨٣) للدكتور حسن باشا محمود مدير مصلحة الصحة العمومية

وقد اختلفت الآراء فى مصدره ، فقال بعضهم انه نشأ فى دمياط ذاتها ، لقلة العناية بالوسائل الصحية ، وقال آخرون إنهوافد من الهند ، وهو الرأى الذى أيدته الملابسات ، فقد أثبت التحقيق أن أحد وقادى البواخر البريطـانية التى وصلت إلى بورسعيد قادمة من الهند ، نزل الى البر ، وجاء الى دمياط ولم يكد يصل اليها حتى ظهر الوباء فيها [1] وساعد على سريان عدواه بها رطوبة مناخها وكثرة ما فيها من الحوارى الضيقة المتعرجة ومرور خليج فى وسطها يستقى منه سكانها ، ويصل ماء النيل الى الأراضى المجاورة لها ، وكان سبباً فى زيادة الرطوبه فى منازلها ، هذا الى ما كانت عليه حالة البلاد عامة من قلة الوسـائل الصحية

وقد أجمعت البعثات الطبية التى جاءت الى مصر لفحص هـذا الوباء أنه وافد من الهند

سرى الوباء من دمياط الى المدن الأخرى ، وانتشر على الأخص فى شربين والمنصورة وطلخا وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا وزفتى وميت غمر والسنبلاوين ومنوف وكفر الزيات ودمنهور وكفر الدوار والاسكندرية ورشيد وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق ، ثم القاهرة وبنها والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ، وبلغ عدد المتوفين به من دمياط ١٩٣٦ نفسا ، ومن الاسكندرية ١٠٣٤ ، ومن شبين الكوم ١١٢٠ ، ومن القاهرة وحدها ٥٦٦٤ ، وقد هلع له الناس ، إذ كانت ضحاياه تبلغ فى بعض الأيام بالمئات ، وكافحته الحكومة بكل ما لديها من الوسـائل والاحتياطات ، وأنشئت اللجان فى مصر والاسكندريه ودمياط والمنصورة وغيرها لإسعاف المصابين وارشادهم الى طريق الوقاية من هذا الداء ، وانتشر انتشـاراً مروعا فى الأحياء الآهلة بالسكان ، ثم خفت وطأته فى أواخر أغسطس ، وأمكن اسـتئصاله فى شهر ديسمبر سـنة ١٨٨٣ بعد أن بلغت ضحاياه فى مختلف القطر ستين ألفاً ، فكان من أخطر الأوبئة التى أصيبت بها البلاد

٣ ـ استفحال ثورة المهدى

وقد استفحلت ثورة المهدى فى أعقاب الاحتلال ، مما سنتكلم عنه تفصيلا فى موضعه بالفصل الثامن

---

(١) البوسفور اجبسيان عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٣

الفصل الثانى

إلغاء الرقابة المالية الثنائية

وتعيين مستشار مالى بريطانى

ان « الرقابة الثنائية » هى ذلك النظام المالى الذى فرضته الدول الأوروبية على الخديو اسماعيل ، حينما ارتبكت حالة مصر المالية فى عهده ، وصدر به المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى قضى بتعيين رقيبين (مفتشين عموميين) ، أحدهما انجليزى ، والآخر فرنسى ، لمراقبة ايرادات الحكومة ومصروفاتها ، وقد بطل العمل مؤقتاً بهذا النظام حين فرضت الدولتان الانجليزية والفرنسية أيضاً على اسماعيل تعيين وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى ، وهو السير ريفرس ويلسن Sir Rivers Wilson ، وزيراً للمالية ، والآخر فرنسى ، وهو المسيو دى بلينيير De Blignieres وزيراً للأشغال العمومية ، فى وزارة نوبار باشا الأولى سنة ١٨٧٨ ، ولما تألفت وزارة شريف باشا الأولى سنة ١٨٧٩ خالية من الوزيرين الأوروبيين ، عرض على الدولتين إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية ، فرفضتا هذا العرض ، وأصرتا على أن يبقى الوزيران الأوروبيان فى الوزارة ؛ وأعقب ذلك خلع اسماعيل [1]

فلما تولى توفيق باشا مسند الخديوية ، قبلت الدولتان إعادة نظام الرقابة الثنائية ، وعين الرقيبان الأجنبيان ، وهما السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) رقيباً على الإيرادات [2] ، والمسيو دى بلينيير رقيباً على المصروفات [3] ، وخولا حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) ، مع بقاء اختصاصاتهما القديمة فى رقابة شؤون الحكومة المالية

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها و ٢١٤ وما بعدها

(٢) وفى سنة ١٨٨٠ تقلد السير إفلن بارنج إدارة مالية الهند فعين بدله السير أوكلن كولفن

(٣) وفى سنة ١٨٨٣ استقال دى بلينيير فعين بدله المسيو دى بريديف

ولما قامت الثورة العرابية صارت البلاد فى حالة من الهياج بحيث تضاءلت سلطة الرقيبين ، وانقطع حضورهما جلسات مجلس الوزراء ؛ فلما وقع الاحتلال سعت انجلترا فى الاستئثار بالرقابة المالية ، لتنفرد بالحول والطول فى مصر ، فأخذت فى العمل لإبطال الرقابة الثنائية ، وكان سعيها يبدو عليه فى الظاهر أنه لصالح مصر ، إذ ان البلاد قد عانت الأمرين من تدخل الرقيبين الأجنبيين فى شؤونها

وتمهيداً لالغاء هذا النظام ، أعان السير أوكلن كولفن Auckland Colvin الرقيب الانجليزى أنه انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وأخذ المجلس يجتمع بدون حضور الرقيبين ، ولم يدع المسيو بريديف Bredif الرقيب الفرنسى إلى الحضور ، فاعترض هذا على عدم دعوته ، وشكى الأمر إلى المسيو رندر Raindre قنصل فرنسا العام فى مصر ؛ فاستوضح القنصل من شريف باشا عن سبب عدم دعوة الرقيب الفرنسى ، فأجابه شريف باشا بأن الرقابة الثنائية هى فى ذاتها نظام مثنوى ؛ فما دام الرقيب الانجليزى قد انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، فليس للرقيب الفرنسى أن يحضر وحده ، وهى حجة وجيهة يؤيدها المنطق ؛ ومعنى ذلك أن شريف باشا سعى أيضاً من ناحيته إلى إبطال الرقابة الثنائية ، مدفوعاً بغير الأسباب التى دعت انجلترا لابطالها ، فانجلترا كانت ترمى إلى الاستئثار بالرقابة والسيطرة على مصر ، أما شريف فكان يرمى إلى تخليص البلاد من نظام مهين ، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الوصاية عليها ، وكان إلى ذلك الحين حسن الظن فى وعود انجلترا فى الجلاء ، إذ لم يكن مضى على احتلالها البلاد أكثر من بضعة شهور ، حقاً إن ملابسات الموقف السياسى كانت تنم عن نيات الحكومة الانجليزية من إلغاء الرقابة الثنائية ، وأنها تبغى الانفراد بها ، ولكن حتى مع ظهور هذه النيات لم يكن مطلوباً من شريف باشا أن يصر على بقاء هذا النظام البغيض مضروباً على البلاد ، لمجرد توقع انفراد انجلترا بالسيطرة المالية على مصر ؛ فقد أثبتت التجارب أن الدول الاستعمارية كلها سواء فى امتهان حقوق البلاد ، والعبث بمصالحها ، وأن التنافس بين الرقيب الفرنسى والرقيب الانجليزى لم يمنع انسحاب فرنسا من الميدان فى ساعة الخطر ، وتركها انجلترا تحتل بجنودها أرض مصر ، فالتمسك بالنظم المختلطة وانتظار الخير منها ، إنما هو ضرب من الوهم والخيال يجب أن نربأ بأنفسنا عن التعلق به ، بعد طول التجارب ، قديمها وحديثها

لم يخطىء إذن شريف باشا فى سعيه لإلغاء الرقابة الثنائية ، وإنما أخطأ بعد ذلك فى

قبول تعيين مستشار مالى انجليزى للحكومة المصرية ، كما سيجىء بيانه ، فإن هذا المستشار وإن لم يكن له فى مرسوم تعيينه سلطة الرقيب ، ولكنه صارت له هذه السلطة تدريجاً

أرسل شريف باشا مذكرة الى الحكومتين الفرنسية والانجليزية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، باعتزام الحكومة المصرية إلغاء الرقابة الثنائية ، وبيان الأسباب التى تدعوها الى ذلك ، وهذا نصها[١]

« ان الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد وجهت نظر الحكومة الخديوية اضطراراً الى نظام المراقبة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذى حل مؤقتا محل الأمر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذى يرجع اليه أصل المراقبة ، وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى إصدار ديكريتو ١٥ نوفمبر المشار اليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة على ما جرى تحويرها منذ ذاك أمست إدارة سياسية لا مزية لها فى تأييد الضمانة الممنوحة لحاملى الأسهم المصرية وهم حاصلون على ضمانات خصوصية

« ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم ، والمصدق عليه من الدول ، لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضمانات ، كانت المراقبة لا تتعلق على الإطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية ، فهى لذلك ليست جزءاً من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ، ووجودها أو إلغاؤها يتعلق فقط باتفاق خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحكومة الخديوية من جهة أخرى

« وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية أن تعرض على الحكومة الانجليزية (وورد فى النسخة المرسلة الى باريس على الحكومة الفرنسية) العدول عن تأييد هذه الادارة التى لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنسبة للدائنين

« وليس فى نية الحكومة المصرية أن تبين فى هذا المقام جميع المضار التى تنشأ عن وجود المراقبة ، ولكن ترى فرضاً عليها أن تذكر منها ما هو مشهور لدى الجميع ، وهو أن هذه الإدارة بصفة كونها مثنوية وذات صبغة سياسية قد أحدثت مساوئ إدارية

---

(١) عن مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٦ ، مع تنقيح بعض عبارات الترجمة لتوضيحها بالرجوع إلى الأصل الفرنسى المنشور فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٣ ص ٩٥ وثيقة رقم ١٠٩

لاشك فيها ، وهاجت خواطر المصريين وبعثتهم على المطالبة بمطالب شرعية ، وكان من نتائجها أيضا أنها انتقصت بطريقة خطيرة سلطة الحكومة فى البلاد

« ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل أن لا تخفى جسامة هذه المضار عن أنظار الحكومة (البريطانيه أو الفرنسية) وأن تقر بما تعودت من الإنصاف بوجوب إلغاء الأمر الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وإلغاء ما يتعلق بالمراقبة فى الأمر الآخر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ »

واستقال السير أوكلن كولفن من منصب الرقيب فى ١١ يناير سنة ١٨٨٣

ثم صدر المرسوم الخديوى فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشىء للرقابة الثنائية والأمرين الصادرين فى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها (١)

وقد احتجت فرنسا على الحكومة المصرية لإلغائها الرقابة ، وعهدت إلى قنصلها العام فى مصر ، المسيو (رندر) ، إبلاغ هذا الاحتجاج إلى الخديو ، ففى ٢١ يناير سنة ١٨٨٣ توجه المسيو رندر إلى سراى عابدين وقدم للخديو كتابا مطولا يتضمن هذا الاحتجاج ولكن الحكومه لم تأبه له

تعيين أول مستشار مالى بريطانى

وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريراً يتضمن تسويغ إلغاء الرقابة الثنائيه وبيان مساوئها التى دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما ارتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب الذين لهم دراية بالشؤون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفا مصريا يكون أمر اختياره وتعيينه موكولا إلى الخديو مع تحديد اختصاصه

ولما كان هذا التقرير من الوثائق الهامة فى تاريخ التدخل البريطانى فى مصر ، فانا ننشر نصه هنا (٢)

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٦ فبراير سنة ١٨٨٣

« مولای !

« قد تكرم جنابكم السامى بالتصديق على مشروع الأمر العالى الذى تشرفت بتقديمه لأعتابكم السنية . لإلغاء الأمرين العاليين ، الصادرين فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، بمعنى إلغاء ما اشتمل عليه الأمر الأول من الأحكام المتعلقة بالتفتيش العمومى (الرقابة الثنائية) ، وإلغاء الأمر الثانى بتمامه ، فالتماس حكومه جنابكم العالى هذا الإلغاء نشأ عن رغبتها فى مراعاة حاسيات المصريين وخواطرهم ، وفى تأييد أركان سلطة حكومتكم ، على أن الخدمات التى أتى بها التفتيش مهما كانت جزيلة ، فلا ينكر مع ذلك أن التدخل فى أمور القطر الإدارية الناشىء عن وجود التفتيش العمومى بالكيفية التى كان عليها قد عبث بنفوذ نظار دواوين حكومتكم ، وكان مؤيداً لنقل سلطة الحكومة إلى أيدى مأمورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقا بإرادتكم العلية وحكومتكم فقط ، وعدا ما أشرت إليه من المحذورات مما يختص بالنظام الداخلى ، فان استمرار حضور المفتشين العموميين (الرقيبين) فى جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للمداولة كان من شأنه أن يوسم قلم التفتيش وسماً سياسياً يتجاوز مقاصد جنابكم العالى

« غير أنه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم السنية من الصواب أن تستعين لوقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عونا لها فى حل المسائل المالية

« فأرى مولاى أن الشخص الأوروباوى يكون مأموراً مصريا يعطى لقب (مستشار مالى) ، فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ، ويكون تابعا لها مباشرة ، ولا يكون له وظائف ناظر ديوان ، إنما يمكنه الحضور فى جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس ، وله أن يبحث وينظر فى المواد المالية ويعطى رأيه عنها ، بدون تجاوز الحدود التى يعينها له جنابكم العالى ونظار دواوين حكومتكم ، ولا يكون له الحق فى التدخل بأى وجه كان فى أمور القطر الإدارية ، فاذا استصوب جنابكم العالى ما رأته حكومتكم السنية بهذا الشأن ، فأتجاسر ملتمسا بالاتفاق مع رفقائى تعيين السير أوكلن كولفن فى وظيفة مستشار مالى . لأن تمكنه من معرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا كل ذلك من الصفات والمزايا التى تجعله جديراً بثقتكم وحكومتكم السنية ، هذا وإنى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع »

فيتضح من هذا التقرير أن المستشار المالى كان تعيينه مؤقتا ، ولم يكن مشترطا أن

يكون انجليزيا ، بل يكون أجنبيا فحسب ، وأن يكون اختياره من حقوق الخديو ، وأن لا يكون له سلطة الرقيبين الأوروبيين السابقين ، وليس له حضور جلسات مجلس الوزراء كما كان لهما هذا الحق ، بل يحضر كلما استدعاه رئيس الوزراء ، وأن لا يكون له الحق فى التدخل بأى وجه كان فى أمور القطر الإدارية

فهذه الوثيقة التى يرجع إليها تعيين المستشار المالى تدلك على مبلغ ماجرى عليه العمل من تجاوز حدودها ، وطغيان نفوذ المستشار المالى الانجليزى على سلطان الحكومة المصرية ، إذ ظل صاحب الحول والطول فى شؤون مصر المالية قاطبة ، طيلة عهد الاحتلال .

وفى اليوم الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ صدر المرسوم الخديوى بتعيين السير أوكلن كولفن « مستشاراً ماليا لدى حكومتنا » [(١)] ، وعلى اثر استقالته عين السير إدجار فنسنت Edgar Vincent مستشاراً ماليا بدلا عنه فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ [(٢)]

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧ ، وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩ على اثر استعفاء السير إدجار فنسنت عين السير الوين بالمر Elwen Palmer مستشارا ماليا بدله ، وذلك فى عهد وزارة رياض باشا (الوقائع المصرية عدد ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨٩)

الفصل الثالث

إلغاء مجلس النواب

من أهم التغييرات الخطيرة ، التى قررتها الحكومة البريطانية عقب الاحتلال ، إلغاء مجلس النواب ، وإنشاء نظام جديد يحل محله ويجعل سلطة الأمة معدومة حكما وفعلا ، وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو الاستيثاق من خضوع الحكومة المصرية لسياسته وأوامره ، وإضعاف الروح الوطنية ، وتعطيل النهضة القومية سنين عديدة ، حتى لا تعترض السياسة البريطانية عقبات من ناحية الأمة ، وقد ظهر هذا الغرض فى تقرير اللورد دفرين ، فانه أشار إلى عيوب المجلس النيابى وإلى النظام الذى يجب فى نظره أن يحل محله ، ووضع فى تقريره نظام مجلس (شورى القوانين) ، و (الجمعية العمومية) ، فاقترح أن يكون المجلس التشريعى (كما يسميه فى تقريره) مؤلفا من ثلاثين عضواً ، نصفهم بالتعيين ونصفهم بالانتخاب ، وأن تكون سلطته محصورة فى إبداء آرائه فيما يعرض عليه من مشروعات القوانين ، واقترح أيضا إنشاء (جمعية عمومية) تتألف من ٤٦ عضوا عدا الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين ، وتجتمع عند اللزوم « للمداولة فى المسائل المهمة التى ترتبط بالمصالح العامة » كما اقترح إنشاء مجالس المديريات

فهذه المنشآت التى اقترحها اللورد دفرين ، هى بذاتها التى صدر بها القانون النظامى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد صدر هذا القانون واللورد دفرين لا يزال فى مصر ، ولم يبارح العاصمة إلا بعد صدوره ، ولعله أراد أن يتأكد من أن نظام الحكم الذى وضع قواعده فى تقريره قد صار أمراً نافذاً قبل مغادرته البلاد

فهذا النظام الذى أهدرت فيه سلطة الأمة وضرب على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، هو من وضع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دفرين ، وقد حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ [1] ، وهو أيضا من صنع الاحتلال ، ومن مقترحات اللورد كتشنر

---

(١) راجع نظام الجمعية التشريعية فى كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ص ٣٥٠

وقد كان الخديو توفيق باشا ميالا بطبيعته إلى مثل هذه النظم الصورية ، التى لم يكن لها حول ولا قوة ، لأنه كان من أول أمره معارضا فى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، وكان ذلك سببا فى استقالة وزارة شريف باشا الثانية ، فى أوائل عهده ، ولم يصدر أمره بالدعوة إلى انتخابات المجلس النيابى سنة ١٨٨١ إلا تحت ضغط الثورة العرابية ، فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة

ولكن الأمر الذى يلاحظ مع شىء من الأسف هو اشتراك شريف باشا فى وزارته الرابعة فى إصدار القانون النظامى الجديد ، الذى قضى بإلغاء ما خالفه من القوانين والأوامر ، أى بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء تلك الهيئات الشورية ، عديمة السلطة

هذه ملاحظة نبديها آسفين ، لأن شريف باشا ، كما أسلفنا فى ترجمته [١] ، هو بلا مراء مؤسس النظام الدستورى فى مصر ، فعلى يده تقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب القديم على عهد الخديو اسماعيل ، فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وهو الذى وضع دستور سنة ١٨٧٩ ، كما أنه استقال من وزاراته الثانية استمساكا بالنظام الدستورى ، وفى عهد وزاراته الثالثة أنشىء مجلس النواب

حقا ان تجربة الدستور سنة ١٨٨٢ قد خيبت آمال شريف باشا ، إذ كان أول عمل هام لمجلس النواب هو إسقاط وزارته التى وضعت الدستور ! وحقا ان شريف باشا لم يكن يعتقد أن تركيز النفوذ فى يد السلطة التنفيذية سيؤدى إلى انتقالها إلى يد المعتمد البريطانى ؛ ولكن كل هذه الأسباب ما كانت لتسوغ أن يلغى مجلس النواب ويستبدل به مجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة ، فمهما قلبنا المسألة على جميع نواحيها ، نجد أن إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامى سنة ١٨٨٣ ، هو خطأ سياسى ، ما فى ذلك شك

على أنه يجب أن لا ننسى أن بقاء شريف باشا فى الحكم جعل مصر تستفيد من موقفه المشرف فى الاحتجاج على السيطرة الإنجليزية ، والاعتراض على سلخ السودان ، باستقالته التاريخية المشرفة سنة ١٨٨٤ ، ومسألة السودان هى من الوجهة القومية أهم من النظام النيابى ، ولا مراء أن استقالته سنة ١٨٨٤ من أجل السودان ،

---

(١) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٤

كانت أولى وأنفع للبلاد مما لو استقال من أجل المجلس النيابى سنة ١٨٨٣ ، ومن الحق أن نقول أيضا ان هذا المجلس كان ملغيا بالفعل ، من يوم أن وطئت الجنود الانجليزية أرض مصر ، ولا يد لشريف باشا فى هذا الاحتلال ، ولا فى الأسباب التى مهدت إليه

خلاصة أحكام القانون النظامى سنة ١٨٨٣

صدر المرسوم الخديوى بالقانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ) ، ونشر فى « الوقائع المصرية » يوم صدوره ، وهو يتضمن إنشاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديريات

ولما كانت هذه الهيئات قد ظلت مظهراً للنظام الشورى فى البلاد مدى ثلاثين سنة متوالية ، إلى أن أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وحلت محلها ، فإنا ذاكرون هنا خلاصة قواعدها ، كما أوردنا من قبل خلاصة النظم الشورية والدستورية التى تعاقبت على مصر ، من عهد الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٨٢ (١)

مجلس شورى القوانين

هو مجلس مؤلف من ثلاثين عضواً ، وأعضاؤه على نوعين ، أعضاء معينون ، وعددهم أربعة عشر ، تعينهم الحكومة ، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وأعضاء منتخبون ، واسمهم فى القانون (أعضاء مندوبون) ، وعددهم ستة عشر ، ومنهم أحد الوكيلين ، أما الأعضاء المعينون فعضويتهم دائمة ، ولذلك سموا (دائمين) ، ولا يعزلون من العضوية (أو الوظيفة كما سميت فى القانون النظامى) الا بأمر عال (مرسوم) ، وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثى أعضائه على الأقل ، ومدة نيابة الأعضاء المنتخبين ست سنوات ، وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام ، وللعضو المعين راتب مقداره مائة جنيه فى السنة بصفة مكافأة ، اذ انهم فى الغالب اما من الموظفين

---

(١) راجع نظام الديوان على عهد الحملة الفرنسية فى كتابنا تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٧٨ (من الطبعة الثالثة) و ج ٢ ص ١٠ (من الطبعة الثانية) ، ونظام مجلس المشورة على عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٦ (من الطبعة الثانية) ، ومجلس شورى النواب فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٢ ، ومجلس النواب فى كتاب (الثورة العرابية) ص ١٧١

العاملين أو السابقين ، ووضع استثناء للأعضاء الدائمين الذين ليسوا موظفين عاملين أوسابقين ، ويكونون خارج القاهرة ، فيعطى للعضو منهم ٣٠٠ ج فى السنة ، أما الأعضاء المنتخبون فيعطون ٣٠٠ ج بصفة مصاريف انتقال ، عدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى ١٠٠ ج

وينتخب الستة عشر عضواً على النحو الآتى :

عضو واحد عن القاهرة ، وآخر عن الثغور كلها وهى :

الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والعريش ، وانتخاب هذين العضوين يكون بواسطة مندوبى الانتخاب ، وكانوا يسمون (المنتخبين المندوبين) ، وعضو عن كل مديرية من الأربع عشرةمديرية ، ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه

ولم يكن لهذا المجلس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وانما كان يستشار فى كل تشريع تنوى الحكومة إصداره ، ولا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يقدم ابتداء الى المجلس لأخذ رأيه فيه ، واذا لم تأخذ الحكومة برأيه ، فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك ، انما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز المناقشة فيهامن جديد ، وله أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية

ويبدى المجلس رأيه أيضا فى ميزانية الحكومة ، ومن أجل ذلك كانت ترسل اليه الميزانية فى أول ديسمبر من كل سنة ، ويبدى آراءه ورغباته فيها ، وترسل هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية ، فإن شاء أخذ بها ، وان شاء رفضها ، وعليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية الى ذلك دون أن يترتب على بيانها جواز المناقشة فيها ، ويرسل له فى كل سنة الحساب الختامى عن الادارة المالية للسنة الماضية ، لابداء آرائه وملحوظاته فيه ، ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل

وليس للمجلس أن يبدى رأياً أو رغبة أو يتذاكر فى الجزية ، التى كانت تدفع لتركيا أو الدين العمومى ، وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية

وجلسات المجلس سرية ، وكان يجتمع ست مرات فى السنة ، باعتبار مرة واحدة

كل شهرين ، فى أول فبراير وأول ابريل وأول يونيه وأول أغسطس وأول اكتوبر وأول ديسمبر ، وقد يمتد اجتماعه كل مرة عدة جلسات ، وكان اجتماعه فى المرة الأولى (أول فبراير) بمقتضى أمر عال ، واذا دعت الحال الى اجتماعه فى غير هـذه المواعيد ؛ فينعقد بأمر يصدر من الخديو ، وتفض جلساته متى انتهى من نظر المسائل المعروضة عليه [١].

يتبين من هذه القواعد أن مجلس شورى القوانين كان مجلسا محروما كل سلطة ، وكان بحكم تأليفه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، لأن نحو نصف أعضائه (أربعة عشر) معينون ، وستة عشر منتخبون انتخابا لا تشترك الأمة فيه إلا بقسط لا يكاد يذكر ، فاثنان فقط من الأعضاء وهما النائبان عن القاهرة وعن الثغور ينتخبهما مندوبو الانتخاب ، أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديريات ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من بين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، ولكى يكون المرشح عضواً لمجلس شورى القوانين ، يجب أن يكون أولا عضواً بمجلس المديرية ، وإذا سقطت عضويته بمجلس المديرية ، سقطت تبعا لذلك عضويته بمجلس الشورى ، وكان مقصوداً من هذا التشكيل وضع المجلس تحت ضغط الحكومة وسيطرتها ، فان قلة عدد أعضائه وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة المعوجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضوا ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته ، وجعلها سرية ، كل هذه العوامل جعلت منه أداة فى يد الحكومة ، فهو فى الظاهر هيئة شورية قيل انها تنوب عن الأمة وفى الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتا ، ولا أن تعتمد عليها فى توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها

الجمعية العمومية

هى هيئة نيابية تتألف من الوزراء ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضواً ، ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب على النحو الآتى :

٤ عن القاهرة — ٣ عن الاسكندرية — ١ عن دمياط — ١ عن رشيد — ١ عن

---

(١) نشرنا فى قسم الوثائق التاريخية نص القانون النظامي المنشيء لمجلس شوري القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات

السويس وبورسعيد — ١ عن العريش والاسماعيلية — ٤ عن مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا — ٣ عن المنوفية — ٣ عن الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة — ٣ عن الشرقية — ٣ عن البحيرة — ٢ عن القليوبية — ٢ عن الجيزة — ٢ عن بنى سويف — ٢ عن الفيوم — ٢ عن المنيا — ٣ عن أسيوط — منهم واحد لبندر أسيوط — ٢ عن جرجا — ٢ عن قنا — ١ عن اسنا (أسوان)

ولما كان الوزراء ستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون ، فعدة الأعضاء جميعاً ٨٢

ومدة نيابتهم ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وتعطى لهم مصاريف انتقال

ويشترط لعضوية الجمعية العمومية أن يكون العضو بالغا من السن ثلاثين سنة كاملة على الأقل ، عارفا القراءة والكتابة ، مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا ، مندرجا اسمه منذ خمس سنوات على الأقل فى دفتر الانتخاب

اختصاصها

خولت الجمعية العمومية سلطة قطعية فى أمر واحد ، وهو تقرير ضرائب جديدة ، فنص القانون النظامى على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه (مادة ٣٤)

وتستشار فى بعض المسائل العامة وهى : (١) كل قرض عمومى (٢) إنشاء أو إبطال أى ترعة أو أى خط من خطوط السكك الحديدية مارا أيهما فى جملة مديريات (٣) فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وكان رأيها فى ذلك كله استشاريا ، وعلى الحكومة اذا رفضت الأخذ به أن تخطر الجمعية بالاسباب التى دعتها الى ذلك ، مع عدم جواز المناقشة من الجمعية فى تلك الأسباب . . .

ولها أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى ترسلها اليها الحكومة للبحث فيها

ولها أن تبدى آراء ورغبات من تلقاء نفسها فى كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية والمالية

وكانت تجتمع مرة واحدة كل سنتين بأمر يصدر من الخديو ،وله فضها وتحديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضا حلها وفى هذه الحالة تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر ، وجلساتها سرية ، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين

مجالس المديريات

هى هيئات اقليمية تمثل المديريات وتنظر فى مصالحها المحلية ، وعدد أعضاء كل مجلس كما يأتى :

٨ لمجلس مديرية الغربية — ٦ المنوفية — ٦ للدقهلية — ٦ للشرقية — ٥ للبحيرة — ٤ للجيزة — ٤ للقليوبية — ٤ لبنى سويف — ٣ للفيوم — ٤ للمنيا — ٧ لأسيوط — ٥ لجرجا — ٤ لقنا — ٤ لإسنا (وقد حلت مديرية أسوان محل مديرية إسنا) ، وينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب فى كل مديرية

ويشترط فى عضو مجلس المديرية أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون له معرفة بالقراءة والكتابة ، وأن يدفع مالا مقرراً على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسون جنيها مصريا منذ سنتين على الأقل ، ويكون اسمه مدرجا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات

ومدة الأعضاء ست سنوات ، ويتغير نصفهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، وتجوز إعادة انتخابهم ، ورئيس المجلس هو المدير ، ويجتمع فى السنة مرة واحدة على الأقل ؛ وجلساته سرية

اختصاصها

لم يكن لمجالس المديريات رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديريات ، وكان لها تقرير رسوم فوق العادة تصرفها فى منافع المديرية ، ولكن قراراتها فى هذا الشأن لا تكون قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها

وأهمية هذه المجالس أن من بين أعضائها كان ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين ؛

كما تقدم بيانه ، فلا يكون الشخص عضواً فيه إلا إذا كان ولا عضواً بمجلس المديرية ، ثم ينتخبه زملاؤه عضواً عن المديرية فى مجلس شورى القوانين

قانون الانتخاب

وصدر مع القانون النظامى قانون للانتخاب [١] خول كل مصرى بلغ العشرين سنة حق الانتخاب ، على أن لا يكون فى حالة من الأحوال المانعة من هذا الحق ، كالمحكوم عليهم جنائيا ، أو المطرودين من وظائفهم بموجب أحكام قضائية ، ولهؤلاء الناخبين حق انتخاب مندوبين للانتخاب ، فينتخب مندوب عن كل ثمن من أثمان القاهرة ، وكل قسم من أقسام الاسكندرية ، وعن كل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش ، وكل بندر أو بلد من بنادر وبلاد القطر ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية ، وأعضاء مجالس المديريات ، وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والثغور ، أى أن الانتخاب للجمعية العمومية ولمجالس المديريات كان على درجتين ، أما انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين فعلى ثلاث درجات ، فيما عدا عضوى القاهرة والثغور

أعضاء مجلس شوى القوانين سنة ١٨٨٣

جرت الانتخابات الأولى لمجلس شورى القوانين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وأسفرت عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم [٢] :

(عن القاهرة) محمد بك السيوفى (باشا) . (عن الاسكندرية) السيد مصطفى بك الطحان . (عن القليوبية) سليمان افندى منصور . (عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى . (عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار . (عن الشرقية) عامر بك نصير . (عن الغربية)

---

(١) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ونشر فى الوقائع المصرية عدد ٢ مايو سنة ١٨٨٣

(٢) راجع أسماء أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١ فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ١٧٥ ، وأعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٨ (من الطبعة الثانية) ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٩ (من الطبعة الثالثة) والجزء الثانى ص ١٥ و ١٨ و ١٨٤ (من الطبعة الثانية) من كتاب «تاريخ الحركة القومية»

إبرهيم افندى سعيد (باشا) . (عن الدقهلية) عبد الله افندى هلال . (عن الجيزة) عباس بك الزمر . (عن الفيوم) محمد بك جعفر . (عن بنى سويف) سيد احمد بك زعزوع . (عن المنيا) حسن افندى عبد الرازق (باشا) . (عن أسيوط) مصطفى افندى خليفة (باشا) . (عن جرجا) عبد الرحيم بك حمادى . (عن قنا) الشيخ طايع سلامه . (عن إسنا) الشيخ عبد الجليل على

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب السابق رئيسا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو أول من تولى رآسة المجلس منذ إنشائه ، وقد مرض على اثر تعيينه ، وتوفى فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء دائمين فى المجلس ، وهم : عبد الرحمن نافذ افندى قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد العباسى المهدى مفتى الديار المصرى . السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف . الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس . على باشا شريف . أحمد رشيد باشا . عبد القادر باشا حلمى ، محمد رؤوف باشا . حسن حلمى باشا . اسماعيل يسرى باشا . حسن سرى باشا . ابراهيم أدهم باشا . عوض بك سعد الله (١)

وصدر مرسوم آخر بتعيين أحمد رشيد باشا أحد الأعضاء الدائمين ، وأحمد بك عبد الغفار أحد الأعضاء المنتخبين وكيلين للمجلس ، ثم استقال أحمد رشيد باشا ، فعين على باشا شريف وكيلا للمجلس بدلا عنه (٢)

افتتاح المجلس

أعد مكان اجتماع المجلس بوزارة الأشغال (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) ، واجتمع لأول مرة يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٢٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) فى الساعة العاشرة صباحاً ، برياسة محمد سلطان باشا وبحضور رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، وكان الاجتماع سريا طبقا لما يقضى به القانون النظامى ، ولم يسترع الافتتاح نظر الجمهور ، ولا اكترث الناس له ، ولا علقوا عليه أملا ما ، وعند افتتاح الجلسة ألقى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء الكلمة الآتية :

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٧٦

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٤

« إن الأمر العالى الذى صدر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو القانون النظامى) يشير إلى أن اجتماع مجلس شورى القوانين يكون فى هذا اليوم اجتماعا غير اعتيادى وان جلساته الاعتيادية تعتبر من ابتداء يوم السبت عشرة صفر سنة ١٣٠١ الموافق أول ديسمبر سنه ١٨٨٣ ، فحضرت مع سعادات باقى النظار يوم تاريخه لحضور هـذا الافتتاح ، كما أنه تطبيقا لما تدون فى المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى المصرح بأن تعيين رئيس مجلس شورى القوانين والوكيلين يكون بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظار فقد اقتضت الإرادة الكريمة تعيين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس وصدر لى الأمر بذلك ، وبإقرار الحكومة وتصديق الارادة العلية تعيين سعادتلو أحمد باشا رشيد وأحمد بك عبد الغفار وكيلين إليه »

ثم ألقى سلطان باشا خطبة الافتتاح ، مبينا فيها اختصاصات المجلس والجمعية العمومية ، قال

« قد دعتنى ثقة الحضرة الفخيمة الخديوية لرياسة مجلس شورى القوانين ، فصرت سعيداً لوجودى بين حضراتكم أيها الذوات والأعيان الذين اجتمعتم هنا بناء على ما للحضرة الخديوية وللحكومة السنيـة وللأهالى من الثقـة فيكم ، واجتماعنا هو بقصد الاشتراك فى الأعمال المتعلقة بسن القوانين ، فاقبلوا منى جميل التحية ، وكونوا على يقين بأنى أقوم بما حملته على وظيفتى من الواجبات بدون غرض ، هذا وأقول ان من مقتضى وظائفنا النظر فى مشروع كل قانون وكل أمر يشتمل على لائحة إدارية عموميـة قبل أن يصدر ذلك القانون أو تلك اللائحة ، وإن لم تقبل الحـكومة رأينا فعليها أن تعلمنا بالأسباب التى أوجبت عدم قبولها ، ويجوز لنا أيضا أن نطلب من الحـكومة تقديم مشروعات القوانين أو اللوائح الإدارية التى يتراءى أنهـا تأتى بالفائدة على البلاد ، ولنا أن ننظر فى العرضحالات التى ترسل إلينا من طرف الحضرة الخديوية بالـكيفيـة المدونة بالقانون النظامى ، هذا وميزانية إيرادات ومصروفات الحـكومة العمومية يجب إرسالها لنا ويجوز لنا أن نبدى رأينا ورغباتنا فى كل قسم من أقسامها ، ثم تبعث هذه الآراء وهذه الرغبات إلى سعادة ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين لنا الأسباب الداعية لذلك ، وكذلك يرسل لنا فى كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة التى انقضت وأقفلت حساباتها لابداء رأينا وملحوظاتنا فيه

« وتتكون الجمعية العمومية من حضرات النظار ومنا ومن الستة والأربعين الأعيان المندوبين من المدن والمديريات ، وأهم امتيازات هذه الجمعية هو أنه لا يجوز ربط أموال أو رسوم جديدة على الأطيان وسائر العقارات ، أو على المنقولات أو ربط عوايد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد المداولة بالجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه

« فإذا قمنا بهذه الوظائف حق القيام بالنشاط والتروى ، فنكون قد أتينا بمساعدة الحكومة فى أداء وظيفتها العليا ، وأتينا بلادنا بخدمات جليلة ، وحققنا بذلك ما أظهرته الحضرة الخديوية وجميع الأهالى من الأمل والثقة فينا » نسأل الله حسن المبدأ والمصير ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير »

وفى عهد وزارة نوبار باشا عين سليمان باشا أباظه ، ومحمد بك (باشا) الشواربى عضوين دائمين بالمجلس بدلا من أحمد رشيد باشا المستقيل واسماعيل يسرى باشا الذى عين رئيسا لمحكمة الاستئناف الأهلية (مرسوم ٦ فبراير سنة ١٨٨٤) [(١)]

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عين على باشا شريف رئيسا للمجلس بعد وفاة سلطان باشا ، وحسن حلمى باشا وكيلا له بدلا من على باشا شريف ، وعين ابراهيم حليم باشا عضواً دائما بالمجلس بدلا من حسن حلمى باشا [(٢)]

وفى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ عين اسماعيل باشا محمد عضواً دائما فيه بدلا من محمد رؤوف باشا الذى عين ناظراً لديوان عموم الأوقاف [(٣)]

وفى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ عين عبد الله جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر والسيد محمد توفيق البكرى نقيب الأشراف عضوين دائمين بدلا من عبد الرحمن نافذ افندى والسيد عبد الباقى البكرى لوفاتهما

وبقى على باشا شريف يتولى رياسة المجلس طوال حكم الخديو توفيق حتى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨٨

استقال فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤ فى أوائل عهد الخديو عباس الثانى ، فخلفه عمر باشا لطفى [١]

انتخابات سنة ١٨٨٩

انتهت مدة نيابة الأعضاء المنتخبين لمجلس شورى القوانين ، وهى ست سنوات ، سنة ١٨٨٩ ، فجرت الانتخابات التالية فى أواخر سنة ١٨٨٩ ، طبقا لقانون الانتخاب المتقدم ذكره ، وتم انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم :

(عن القاهرة) حسن بك مدكور (باشا) . (عن الاسكندرية والثغور) مصطفى بك الطحان ، (عن الغربية) أحمد افندى الهرميل . (عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار . (عن الشرقية) أحمد بك أباظه . (عن الدقهلية) جاد بك مصطفى . (عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى . (عن القليوبية) محمد بك الفقى . (عن الجيزة) الشيخ حسين عابدين . (عن الفيوم) طلبة بك سعودى . (عن بنى سويف) إبراهيم بك الغمراوى . (عن المنيا) أحمد افندى مرزوق . (عن أسيوط) مصطفى بك خليفه (باشا) . (عن جرجا) السيد سرور شهاب الدين ، (عن مديرية الحدود) مصطفى بك منصور . وعين أحمد بك الصوفانى وكيلا للمجلس فى مايو سنة ١٨٩٠

نظرة عامة

فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

استمر مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ يخيم عليه الخضوع والاستسلام للاحتلال ، وبقى موقفه طوال هذه السنوات سلبيا محضا ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت فيه روح المعارضة ، واقتصر عمله على

---

(١) وقد ظل عمر باشا رئيسا للمجلس إلى وفاته فى يوليه سنة ١٨٩٩ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد من نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى وفاته فى ابريل سنة ١٩٠٢ ، وخلفه عبد الحميد صادق باشا الذى شغل هـذا المنصب حتى استقال فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ ، وخلفه الأمير (السلطان) حسين كامل حتى استقال فى فبراير سنة ١٩١٠ ، فخلفه محمود باشا فهمى ، وهو آخر من تولى رآسة هذا المجلس ، إذا ألغى هو والجمعية العمومية سنة ١٩١٣ وحلت محلهما الجمعية التشريعية (انظر كتاب محمد فريد ص ١٥٧ و ٣٤٧)

النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى فى بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة ، ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له أى صوت فى تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام على البلاد ، من تغلغل السيطرة البريطانية فى شؤون الحكومة ، إلى القضاء على الجيش ، إلى استفحال الثورة المهدية ، ثم استقالة شريف باشا احتجاجا على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار وقرارها إخلاءه ، دون أن يحركّ المجلس ساكنا ، أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة ، لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر ، وبقى المجلس خلال هذه المدة لا عمل له ، ولا أثر لوجوده

وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر فى توجيه سياسة الحكومة ، فى أى شأن من الشؤون ، بل كان موقفها من هذه الناحية كموقف مجلس شورى القوانين ، ويبدو لك هوان شأنها من أنها اجتمعت فى احدى دوراتها يوم ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٥ ، وعرضت عليها الحكومة الأمر العالى بقرض تسعة ملايين جنيه انجليزى الذى سيرد الكلام عنه [١] ، فأقرته ، وكان قد صدر فعلا قبل اجتماعهما ، فكان الاجتماع عديم القيمة ، وصارح مصطفى باشا فهمى وزير المالية الأعضاء أن الحكومة انما عرضت الأمر العالى على الجمعية لمجرد الإحاطة فقط . . . فكان هذا المظهر دالا على قيمة الجمعية فى نظر الحكومة ، وأنها هى ومجلس شورى القوانين هيئتان استشاريتان ، لا حول لهما ولا سلطة ، ولا كرامة ولا عزة

---

(١) انظر الفصل الخامس

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

سنة ١٨٨٣

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، سطع فى سماء مصر نجم زاهر ، لم يلبث مع امتداد الزمن أن صار بدراً كاملا ، يفيض على وادى النيل وساكنيه نور العدالة والطمأنينة والنظام والرقى ، ونعنى به إنشاء المحاكم الأهلية

نظرة تاريخية

يرجع إنشاء المحاكم الأهلية إلى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، قبل الاحتلال ، ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ ﻫ) ، صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية [١] وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

١ — وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها بالجريدة الرسمية ، « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما »

٢ — عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها ، أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة

٣ — رتبت اللائحة انواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والأسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية . وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة ، وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية

٤ - ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما يكون للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

٥ — تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدرى باشا ، وكان يتولى وزاة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، إذ صدر الأمر الخديوى فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل نخيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة [١] ، وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية [٢]

ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العرابية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارة شريف باشا الرابعة اعتزمت افتتاحها ووضع القوانين التى تطبقها ، وعرض حسين فخرى باشا وزير الحقانية على مجلس الوزراء أمر الإسراع فى تشكيلها ، وكان محيطا بتفاصيل المشروع ، إذ كان رئيسا للجنة التى ألفت على عهد وزارة رياض باشا الأولى فى ٢٧ يوليه ١٨٨٠ لإنشاء المحاكم الأهلية ، فاستقر رأى المجلس على إصدار لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، مع تعديلات

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

يسيرة فيها ، أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والابرام ، ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائى الجديد على السودان، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم الا بالضمانات المتقدم ذكرها ، ورأى المجلس وجوب الإسراع فى تشكيل المحاكم الجديدة من الرجال ذوى الكفاية للقضاء ، سواء من أعضاء المجالس المحلية القديمة[1] أو من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة أو أتموا دراستهم القانونية فى أوروبا وفى مصر ، مع تعيين بعض القضاة الأجانب باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية ، وأكثر من واحد فى محكمة الاستئناف ، بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية

أما عن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فقد استقر رأى المجلس على اتباع قوانين المحاكم المختلطة كما كانت عليه ، أى القانون المدنى والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات ، أما قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فيجرى تعديلهما بما يلائم حالة البلاد

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة بموجب الأمر العالى المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ [2] ، وهى كما تقدم مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

وصدر القانون المدنى فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ) صدر الأمر العالى بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها ، أما محاكم الوجه القبلى فلم تؤلف إلا فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩

---

(١) هى المحاكم الملغاة وكانت تسمى المجالس المحلية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى لمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحرى ، وهى [1] :

محكمة الاستئناف

اسماعيل يسرى باشا رئيس . سليمان بك نجاتى وكيل . إبراهيم رشدى باشا . المسيو فليمنكس . المستر إيموس . المسيو مينار . المسيو همسكرك . عبد الحميد صادق بك . مصطفى شوقى بك . إدريس ثروت بك . إبراهيم حليم بك . محمود فهمى بك . شفيق منصور بك . أحمد بليغ بك (قضاة) [2]

محكمة مصر الابتدائية

ابراهيم فؤاد بك رئيس . مراد بك وكيل . سليمان رؤوف بك . محمد كامل بك . مسيو اندريس . مسيو لجريل . محمد سعيد بك . صالح ثابت بك . سليم كحيل بك . حنا نصر الله بك (قضاة)

محكمة الاسكندرية

حسين واصف بك رئيس . يونس افندى يسرى وكيل . عمر رشدى بك . المسيو دهلتس . ابراهيم شوقى افندى . عبد الغنى فكرى افندى . أمين عزمى افندى . برسوم حنين افندى (قضاة)

محكمة طنطا

اسماعيل صفوت بك رئيس . اسماعيل صبرى افندى (الشاعر الكبير اسماعيل باشا صبرى) وكيل . سليمان يسرى بك . المسيو فابرى . محمد افندى جوهر . سليم فؤاد افندى . مصطفى رحمى افندى (قضاة)

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

(٢) سمى قضاة محكمة الاستئناف فيما بعد (مستشارين)

محكمة بنها

أحمد نابي بك رئيس . عامر حموده بك وكيل . المسيو فان درجرخت . خليل حلمى افندى . مصطفى شوقى افندى . محمود افندى العبانى . تادرس ابراهيم افندى (قضاة)

محكمة المنصورة

مصطفى رضوان بك رئيس . يوسف صدقى افندى وكيل . عبدالهادى افندى . محمد منيب افندى . محمد على افندى . ابراهيم محمد افندى . المسيو جورج برنار . ميخائيل شاروبيم افندى . محمد افندى وصفى . حبيب نعمه افندى (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : جبرائيل كحيل بك . أحمد حشمت افندى . حامد محمود افندى . أمين فكرى افندى . عبد العزيز كحيل افندى

وعين وكلاء للنيابة كل من : اسماعيل ماهر افندى . حمد الله أمين افندى . على فائق افندى . محمد زكى افندى . مسيحه لبيب افندى . محمد مجدى افندى [١]

وصدر أمر عال آخر فى يوم ٣٠ ديسمبر بجعل مركز محكمة بنها فى شبين الكوم ، ومحكمة المنصورة فى الزقازيق ، لعدم تيسر مكانهما فى بنها والمنصورة

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاح المحاكم الأهلية ، ففى منتصف الساعة السادسة (بحساب الوقت العربى) من ذلك اليوم توجه رؤساء وقضاة هذه المحاكم إلى سراى عابدين ، وتقدمهم حسين فخرى باشا وزير الحقانية إلى الخديو توفيق باشا ، وألقى بين يديه الكلمة الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

مولاى :

« من يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شئون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها ، وهاهم ياخديونا الأجل ، الرجال الذين دعتهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق فى محاكمكم المحمية »

ولما أتم فخرى باشا كلمته التفت الخديو إليه وإلى القضاة ، وألقى عليهم الكلمة الآتية:
« لقد سرنى اجتماعكم لدى فى هذا اليوم المبارك الذى أعد لافتتاح المجالس التى انتظمت ، وأشكر همتكم ، والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل

« ومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، والسير على وفق ماتقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليبلغ العدل بذلك مبلغة ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره ، وتعلمون زيادة ميلى ورغبتى فى حب العدالة والإنصاف والتساوى فى الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير ، ومن عهد ماستوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكارى متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح ، ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لاجراء الاحكام وتنفيذها تطبيقا للقوانين ، وإناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة فى شئون ذوى المصالح ، لاتأخذهم فى الحق لومة لائم ، ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة ، وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهلية واللياقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التى يعتد بها ويستند إليها فى تحميلكم هذه الوظائف الجليلة ، وأملى ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تسلكوا المسلك الحميد الأثر ، ومن الله التوفيق والاستقامة »

ثم حلف رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى (السير بنسون مكسويل) اليمين بين يدى الخديو ، بأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق ، وبعد أن جلسوا هنيهة انصرفوا وتوجهوا إلى سراى المحكمة بباب الخلق ، يصحبهم حسين فخرى باشا ، حيث

أعلن افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية ، وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« ياحضرات القضاة :

« لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك ، قد وجه الجناب العالى — حفظه الله — أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لاصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد واصطلاحات بلادنا على قدر الامكان ، ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض ، والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية ، وبناء على ماتعهده فيكم الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ، ألا وهى القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم ، مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف

« وقد اجتمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ، ومحكمتها الأهلية أيضا

« ولهذا فإنى أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتتحتان من يومنا هذا ، ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين

« نسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموما فى حسن اجتهادكم وإخلاصكم ، وأن يقرن بالنجاح أعمالكم »

وبعد أن أتم كلمته أجابه اسماعيل يسرى باشا رئيس محكمة الاستئناف بقوله :

« بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنئة على مابذلتموه من الهمة فى إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشكركم أيضاً على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا فى أعمالنا القضائية »

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر والاسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة اليمين أمام محكمة الاستئناف ، وحلف رؤساء أقلام النائب العمومى ووكلاؤه اليمين بين يدى وزير الحقانية ، ثم توجه القضاة إلى وزارة الحقانية فاستقبلهم فخرى باشا وقدمهم إلى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، فهنأهم بتقلد مناصبهم وشكروا له ثقة الحكومة بهم

أول جمعية عمومية لمحكمة الاستئناف

واجتمعت الجمعية العمومية الأولى لمحكمة الاستئناف بمصر يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٢ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ هـ) برآسة إسماعيل يسرى باشا رئيس المحكمة ، وحضور كل من : سليمان بك نجاتى وكيل المحكمة ، وأحمد بك بليغ ، وعبد الحميد بك صادق ، ومحمود بك فهمى ، وإدريس بك ثروت ، والمسيو مينار والمسيو فليمنكس والمسيو همسكرك والمستر إيموس ، وإبراهيم بك حليم ، ومصطفى بك شوقى أعضاء ، والسير بنسون ماكسويل النائب العمومى ، وتخلف إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة عن الحضور لانتدابه بمأمورية من ديوان (وزارة) الداخلية

وافتتح اسماعيل يسرى باشا جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

« إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار فى طريق العدل ونفذ أحكامه ، لا يخفى أن من خلال الكمال التى تتنافس فيها كل دولة ، وتفتخر بها كل أمة ، إيجاد القوانين التى بها تحفظ الأموال ، وتحقن الدماء ، وتصان الأعراض ، ولا تكون تمشيتها إلا برجال عفوفى النفس طاهرى الذيول ، لا يميلون مع الاهواء والأغراض ، والسعيد من اقتدى فى الكمال بغيره ، واقتفى اثره فى استقامة سيره

« سادتى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل والحرية وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتمدن ، وبهما انتظام الملك ودوامه

« سادتى : الملك بستان والعدل سياجه ، ومالا يصان لا يدوم حفظه

« سادتى : قد آن لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يهنىء نفسه ، ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شموس توفيقها من مطالع السعادة ، وأينعت به غصون فضلها من مجامع الإفادة ، الا وهو قانون المحاكم الأهلية النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام وانتقاء من وثقت به للقيام بأعباء هذه المهمة ، من القضاة والحكام

« سادتى : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، وتخلت عن مسئولية الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ،مع كمال الثقة بحضراتكم فى تأدية هذه الوظيفة الشريفة ، التى

من شأنها التسوية بين القوى والضعيف فى الأحكام ، والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لاربابها على مقتضى القانون

« سادتى : لا تحسبن الظلم منحصراً فى أخذ المال من يد مالكه بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحق ، فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات وإنصاف المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق ، قد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم ، فعلينا أن نتعاضد على إنجازه على الوجه المستقيم

« سادتى : المشاورة أصل من أصول الدين ، وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه فى كتابه أشرف النبيين ، وما ألفت المحاكم إلا لهذا القصد الجليل ، وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل فى مبدئه ومنتهاه »

وبعد ذلك تداولت الجمعية فى تأليف دوائر الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ولجنة الاعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها ؛ ثم انتهى الاجتماع

التعيينات القضائية لمحاكم الوجه القبلى

وفى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ صدرت التعيينات القضائية الأولى لمحاكم الوجه القبلى ، وهى :

محكمة بنى سويف

يحي ابراهيم افندى (رئيس) . سليم فؤاد افندى (وكيل) . محمد صالح افندى . حسن جلال افندى ، مصطفى سامى افندى . أحمد حلمى افندى . مصطفى واصف افندى . يسى عبد الشهيد افندى . قاسم أسعد افندى . حسن السبكى افندى (قضاة)

محكمة أسيوط

حسين ثابت افندى (رئيس) . مصطفى فهمى افندى (وكيل) . أمين على افندى . أحمد زيور افندى . على نميش افندى . مرقص غالى افندى . على أحمد بك . أحمد عبد الله افندى . عبد المجيد فريد افندى . محمود رشاد افندى (قضاة)

محكمة قنا

محمد مصطفى افندى (رئيس) . محمد مظهر افنـدى (وكيل) . محرم غانم افنـدى ، برسوم جريس افندى . أبو النعمان عمران افنـدى . حسن حسنى افنـدى . على كمال افندى . على حسين افندى . محمد وهبي افندى . احمد فتحى افندى (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : قاسم أمين افندى . أحمـد فتحى زغلول افندى . محمد النجارى افندى

وعين وكلاء للنيابة كل من : أحمد طلعت افندى . أنطون حمصى افندى . على جلال افندى . محمود على افندى . محمد عبد الفتاح افندى . أحمد حمدى افندى

* * *

هذا ، وقد أخذت المحاكم الأهلية من عهد إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة والشعور بالـكرامة والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حيـاتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما استقر الأمن والنظـام ، كل أولئك كان له الأثر الـكبير فى ارتقاء أخـلاق الشعب ، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفـكرية ، هذا إلى أن القضاء والمحاماة قد خرجا للبلاد طـائفة كبيرة من أعلام الفـكر والقانون ، والتشريع والتأليف ، والأدب والخطابة ، والسياسة والاجتماع ، فالنظام القضائى فى مصر له فضل على البلاد عظيم ، وله الأثر الذى لا ينـكر فى نهضتها القومية

الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فإن الحرب العرابية كبدتها خسائر فادحة ، وخاصة لما أصاب الإسكندرية من ضربها بالمدافع ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المبانى التى احترقت ، والنهاب التى ضاعت ، أضف إلى ذلك أن انجلترا قد اضطرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً ، وإغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب العليا ، وزاد فى نفقاتها ماتكبدته من الخسائر فى السودان ، وما بذلت من الأموال للإنفاق على التجاريد التى أنفذتها لمقاومة ثورة المهدى ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفاتها زيادة مضطردة أدت إلى ظهور العجز فى الميزانية

وكان القانون المعروف بقانون التصفية [1] الصادر سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيه فقط ، بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها ٦٨١٫٤٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الإيرادات ، أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وكذلك كان حق الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا ، وموافقة دائنى مصر ، وأن يكون الغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية

فرأت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغل يدها عن التصرف فى شؤون مصر المالية ، ويجعل الموارد المخصصة للحكومة المصرية لاتفى بنفقاتها الباهظة ، وأنه لابد لها من الرجوع إلى الدول لتعديل هذه القيود ، والترخيص بعقد قرض لمصر ، لسد هذا العجز الطارىء

---

(١) راجع تفصيل الكلام عنه فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٥٢

مؤتمر لندن وإخفاقه

يونيه سنة ١٨٨٤

فأرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مذكرة تلغرافية فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، يدعوهن إلى عقد مؤتمر فى لندن أو فى الاستانة ، للمفاوضة فى شؤون مصر المالية ، والنظر فى أمر تعديل قانون التصفية ، ومدى هذا التعديل [١]

كانت هذه الدعوة فى ذاتها مظهراً من مظاهر الحماية البريطانية ، لأن انجلترا قد دعت الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى شؤون مصر ، دون أن تكون لها صفة فى ذلك ، سوى الحماية المقنعة التى فرضتها عليها ، وكان فى صدور الدعوة من انجلترا دون مصر إهدار لشخصية مصر واستقلالها ، وافتيات على حقوقها ، وبخاصة لأنها لم تدع إلى المؤتمر ، ولم يكن لها فيه مندوب ينوب عنها ، ولم تكن الدعوة فى ذاتها لصالح مصر ، لأن عقد مؤتمر المفاوضة فى شؤون مصر المالية ، دون السياسية ، معناه إطلاق يد الإنجليز فى مصر ، وتمكينهم من التصرف فى أموالها ، ولو كانت الدول الأوروبية تريد الخير لمصر ، «لانتهزت هذه الفرصة ، لوضع حد للاحتلال البريطانى ، وقد أظهرت فرنسا رغبتها فى « المفاوضة فى مسائل أخرى تتصل بهذه الدعوة » ، وكانت ترمى بذلك إلى تحديد أجل الاحتلال ، فلم تكترث انجلترا لهذا التلميح ، وكل مافعلته أنها أجابت فرنسا على مساوماتها بمذكرة للورد جرانفيل فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ، قال فيها :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن فى مصر وستقترح عند نهاية الاحتلال الإنجليزى أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الحياد ، على غرار بلجيكا ، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها » [٢]

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٥

(٢) كتاب اللورد جرانفيل فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ — الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ ص ٢١

وبديهى أن هـذا الوعد لم يكن عليه مسحة الجد ، بل كان واحداً من شتى العهود الكلامية التى كررتها انجلترا فى شأن الجلاء ، دون أن تحترم منها عهدا [1]

أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يأتى :

٤,٣٩٧,٠٠٠ ج الإيرادات (عدا المخصصة للدين العام)
٥,٢٤٧,٠٠٠ ج المصروفات » » » »

٨٥٠,٠٠٠ ج العجز

وأن حسابات سنة ١٨٨٣ كانت كما يأتى :

٤,٣٣٧,٠٠٠ ج الايرادات
٥,٩٧٢,٠٠٠ ج المصروفات

١,٦٣٥,٠٠ ج العجز

وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ بلغت ١٧٤,٠٠٠ ج ، وفى سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥,٠٠٠ ج ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر فى ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢,٠٠٠ ج ، منها ٣٦٠,٠٠٠ ج لجيش الاحتلال

وجاء فى هذه المذكرة أن مجموع العجز فى حسابات الحكومة كان ما يأتى :

١٦٠,٠٠٠ ج عجز سنة ١٨٨١
٨٥٠,٠٠٠ ج » » ١٨٨٢
١,٦٣٥,٠٠٠ ج » » ١٨٨٣
٥١٢,٠٠٠ ج » » ١٨٨٤
٣,٩٥٠,٠٠٠ ج التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ عدا ما دفع سنة ١٨٨٣
١,٠٠٠,٠٠٠ ج نفقات إخلاء السودان

٨,١٠٧,٠٠٠ جنيه

---

(١) نشرنا هذه العهود والوعود فى قسم الوثائق التاريخية

واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر فى حاجة إلى عقد قرض جديد مقداره ثمانية ملايين جنيه [1]

وقد لبت الدول دعوة انجلترا ، واجتمع المؤتمر بلندن فى يونيه سنة ١٨٨٤ ، ولكن المؤتمرين لم يتفقوا رأياً فى طريقة تسوية حالة مصر المالية ، فانفض المؤتمر فى ٢ أغسطس على غير جدوى ، وأخفقت الحكومة البريطانية مؤقتاً فيما قصدت إليه

إيفاد اللورد نورثبرك إلى مصر

أرادت انجلترا أن تستر إخفاق مؤتمر لندن ، فأوفدت فى أغسطس سنة ١٨٨٤ اللورد نورثبرك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق ، ومن رجالها الماليين والسياسيين إلى مصر ، حاملا لقب « مندوب سام » ، مهمته درس الحالة فى مصر ، وتعرف النصائح التى يحسن بذلها للحكومة المصرية ، لكى تستأنف بحث ما أخفق فيه مؤتمر لندن

جاء اللورد نورثبروك إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ [2] فى عهد وزارة نوبار باشا ، وكان يصحبه الجنرال اللورد ولسلى قائد الحملة التى أعدتها انجلترا لانقاذ غردون [3] ، فاستقبلا استقبالا فخماً فى الاسكندرية والقاهرة ، وزار اللورد نورثبروك الخديو توفيق باشا ، وتبودلت الزيارات بينه وبين الوزراء ، وأخذ يزور المصالح والدواوين ، ويستقبل الموظفين والأعيان ، كأنه الحاكم بأمره ، وأخذ يفحص حالة البلاد السياسية والمالية ، وبإيعازه أبلغت الحكومة أعضاء صندوق الدين فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وجود عجز مقداره ١٩٨ر٥٨٨ ج ، وأن حالة الخزانة فى شهر اكتوبر تدل على وجود عجز جديد مقداره ٣٢٧٤٧ ج ، وإذا استمرت الحال كذلك فان الحكومة ستضطر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين ، ولايجوز أن تسلك هذا السبيل ، لذلك قرر مجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام ، وأن الايرادات التى كانت مخصصة بموجب

---

(١) مذكرة اللورد جرانفيل إلى الدول وملحقها . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) سيرد الكلام عنها فى الفصل التاسع

قانون التصفية لصندوق الدين لاتدفع له ، بل ترسل إلى خزانة وزارة المالية ، وأصدرت الوزارة أوامرها إلى مديرى المديريات المخصص إيرادها للدين ، وإلى مديرى الجمارك والسكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، بالكف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين ، فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد [١].

كان هذا القرار نقضاً لقانون التصفية ، وقد عدته الدوائر الأجنبية (انقلاباً مالياً) ، واحتج عليه معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين ، فأجاب نوبار باشا على احتجاجهم بأن الضرورة قضت باتخاذ هذا القرار ، وقد بلغ ما استولت عليه الحكومة من حساب صندوق الدين تنفيذاً لهذا القرار ٢٥٠ ألف جنيه ، فرفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة ، بإلزامها برد ما أخذت من المال ، فأصدرت المحكمة المختلطة فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها فى هذه القضية الهامة ، وهو يقضى بإلزام الحكومة رد المبلغ إلى خزانة صندوق الدين

لم يطل اللورد نورثبروك إقامته فى مصر ، إذ رأى أن التسوية المالية لاتتم إلا بموافقة الدول ، فبارحها فى أواخر اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بعد أن أخفق فى مهمته الحقيقية

توقيع اتفاق لندن

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

فعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأخرى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا) ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضة من جديد المشروع الذى سبق لفرنسا أن قدمته فى مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها إلى الاتفاق ، كما استمالت ألمانيا والروسيا بأن جعلت لكل منهما عضواً فى صندوق الدين ، وانتهت المفاوضة بتوقيع اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وفحواه أن تضمن الدول الست انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى بفائدة لا تزيد عن ٣ ونصف فى المائة ، وخصص لفوائد واستهلاك هذا القرض قسط سنوى قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه انجليزى ، يؤخذ من الايرادات

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، على أن يدفع من القرض ما يكفى لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، ثم لسد عجز الخزانة المصرية ، وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف فى هذا القرض ، فيخصم منه أولا المبالغ اللازمة للتعويضات ، ويدفعها إلى أربابها لحساب الحكومة المصرية ، تنفيذاً لقرارات لجنة التعويضات ، ويدفع باقى القرض إلى الحكومة ، تبعاً لحاجاتها [١]

وحددت المصروفات العادية السنوية للحكومة بمبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه ، ونص على ذلك فى المرسوم الخديوى الذى صدر بالقرض الذى اتفقت عليه الدول

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

واقترن هذا الاتفاق « بتصريح » بتاريخ ١٧ مارس ، اتفق عليه مندوبو الدول السبع التى اشتركت فى توقيع الاتفاق ، يتضمن الشروط الآتية :

(أولا) ترخص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض المذكور

(ثانياً) قبلت الدول أن تسرى على رعاياها ضريبة الأملاك المبنية (العوايد) ، كما صدر بها مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأن تسرى عليهم ضريبة أوراق الدمغة والباطنطه ، وكان الأجانب لا يلتزمون بهذه الضرائب من قبل

(ثالثاً) التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذى يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وتشكيل لجنة مؤلفة من مندوبى الدول السبع ، تجتمع بباريس يوم ٣٠ مارس ، لتحضير مشروع هذا النظام ، على أساس تلغراف الحكومة البريطانية إلى الدول بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ [٢] ، ويحضر اللجنة مندوب عن الخديو بصوت استشارى (تأمل !) ، وأن يعرض هذا المشروع على الدول السبع ، فاذا وافقت عليه تتخابر مع الدول الأخرى لإقراره

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ ، وقد نشرنا نص الاتفاق والتصريح المرافق له فى قسم الوثائق التاريخية

(٢) يتضمن هذا التلغراف مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأنه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات حربيه وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون واستحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

القرض المضمون

٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى اتفاق لندن بفائدة ٣ فى المائة ، وقيمته الحقيقية ٠٠٠ ر٧٧٥ ر٨ جنيهاً مصرياً ، وهو المسمى القرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة فى اتفاقية لندن ، وحدد فيه للمصروفات العادية مبلغ ٠٠٠ ر٢٣٧ ر ٥ جنيه من الإيرادات الحرة ، أى غير المخصصة للدين العام ، مع إمكان زيادته فى بعض الأحوال ، وإذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الايرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ؛ وكل ما يزيد من الايرادات الحرة والايرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها

وصار هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة ، كما كان قانون التصفية من قبل

وغنى عن البيان أن إبرام اتفاق لندن على النحو المتقدم ، يرجع إلى نفوذ السياسة البريطانية ، وتردد السياسة الفرنسية ، وكان الباعث على قبوله من الدول الأوروبية عامة رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فهو مظهر من مظاهر التواطؤ بين تلك الدول وانجلترا على هضم حقوق مصر ومساعدة انجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية ، ويبدو هذا التواطؤ جلياً من أن الدول المشتركة فى الاتفاق لم تتعرض لمركز الاحتلال ، ولا طالبت انجلترا باحترام الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ، فلا غرو أن عدت انجلترا إبرام هذا الاتفاق فوزاً لسياستها فى المسألة المصرية

الفصل السادس

مفاوضات درومند ولف

بشأن الجلاء

١٨٨٥ -- ١٨٨٧

هى مفاوضات اقترحت الحكومة الانجليزية إجراءها مع تركيا بقصد تجديد موعد للجلاء عن مصر ، وبيان شروطه . وقد شغلت هذه المفاوضات سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ الى يوليه سنة ١٨٨٧ ، وانتهت على غير نتيجة

وقد يبدو غريباً أن تقترح انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا فى شأن الجلاء ، فهل كانت حقيقة جادة فى رغبتها الانسحاب من مصر حتى تتفاوض فى هذا الصدد ؟

إن الظروف والملابسات لاتدل مطلقاً على هذه الرغبة ، وإنما هى مظاهر أرادت بها أن تكسب ماتستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأى العام فى مصر وفى مختلف البلدان ، وتلقى فى روعه أنها لاتنوى البقاء فى مصر ، وأنها راغبة فى احترام المعاهدات ، وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية ضدها ، وتخفف حدة المقاومة التى يثيرها الاحتلال فى النفوس ، لأن الدخول فى المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ، مادامت المفاوضة جارية ، وقد أفلحت انجلترا فى مد أجل مفاوضات درومندولف سنتين متعاقبتين ، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائما فى البلاد

استقالة وزارة جلادستون

وتأليف وزارة سالسبرى

ان وزارة المستر جلادستون Gladstone هى التى فى عهدها وقع الاحتلال ورسخت قدمه فى مصر وأقيمت قواعد الحماية المقنعة التى بسطتها انجلترا على البــــلاد ، وقد بقى جلادستون يتولى الحكم الى أن استقالت وزارته فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، على اثر قرار

أصدره ضدها مجلس العموم ، فخلفتها وزارة المحافظين برآسة اللورد سالسبرى Lord Salisbury ، وكان أول عمل له فى المسألة المصرية ايفاده السير هنرى درومندولف Sir Drummond Wolff الى الاستانة لمفاوضة الحكومة التركية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعده

مجىء درومند ولف الى الاستانة

وصل السير درومند ولف الى الاستانة يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، حاملا لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشؤون المصرية » ، وقابل السلطان عبد الحميد ، باسطاً أمله فى أن تصل الحكومتان الى اتفاق فى الشؤون المصرية ، وبعد أن التقى برجال الحكومة التركية ، أسفرت مفاوضاته الاولى عن اتفاق وقع عليه هو ووزير خارجية تركيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وفحواه ايفاد مندوب سام (قوميسير) عثمانى ، وآخر انجليزى ، الى مصر ، تكون مهمتهما الاشتراك مع الخديو فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبحث التغييرات التى يحسن إدخالها فى نظام الإدارة المصرية

وهذه المهمة فى ذاتها تدل على أن انجلترا لم تكن تنوى الجلاء ، فان الجلاء لا يتفق مع إعادة تنظيم الجيش المصرى ، أو إدخال تغييرات فى نظام الإدارة المصرية ، بل تنم هذه المهمة عن نية الانجليز فى البقاء ، لا فى الجلاء

واشتمل الاتفاق على أمر آخر ، وهو أن على المندوب السامى العثمانى الاتفاق مع الخديو لإعادة الهدوء فى السودان ، على أن يطلع المندوب السامى الانجليزى على مفاوضاته فى هذا الصدد ، وأن لا ينفذ شىء يتعلق بهذا الغرض إلا بعد موافقته ، وإذا لم يبق شك فى سلامة الحدود المصرية وانتظام الحكومة المصرية واستقرارها ، فالمندوبان الساميان يقدمان تقارير الى حكومتيهما ، وبعد ذلك تتبادل الحكومتان الرأى لعقد معاهدة تتضمن جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، وتحديد موعده المناسب [١]

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ص ١

وتنفيذاً لهذا الاتفاق جاء السير درومند ولف إلى مصر ، فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ [١] وعين السلطان أحمد مختار باشا (الغازى) مندوباً سامياً لهذه المهمة ، فجاء فى ديسمبر من تلك السنة [٢] والتقى بالسير ولف ، وقابل كل منهما الخديو توفيق باشا ، وأبدى الخديو اهتمامه بهذه المفاوضات ، ورغبته فى أن يتولاها بنفسه لما لها من الأهمية ، وتباحثوا فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكلف مختار باشا وضع تقرير فى هذا الشأن ، فقدم تقريرين يتضمنان وجوب زيادة عدد الجيش المصرى إلى ١٦،٨٠٠ مقاتل ، وأعرب عن أمله فى أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن المبلغ الذى تتقاضاه من مصر سنوياً نفقات لجيش الاحتلال ، ومقداره ٢٠٠٠٠٠ جنيه على وجه التقريب ، وبضمه إلى ميزانية الجيش يكون فيها الكفاية للإنفاق على الجيش المصرى ، وأبان ضرورة استعادة دنقلة تمهيداً لاسترداد السودان وإخماد الثورة المهدية التى كانت وقتئذ فى إبان انتصارها ، رغم وفاة المهدى ، وقال إنه لا يمكن إخماد هذه الثورة بواسطة جيش انجليزى ، أو جيش مختلط مؤلف من جنود انجليزية وجنود مصرية ، بل لابد لقمعها من جيش مصرى ، وان العلاج الناجع لهذه الثورة هو إعادة تنظيم الجيش المصرى بقيادة ضباط مصريين أو أجانب ممن قضوا فى خدمة الجيش مدداً طويلة حتى أصبحوا كالمصريين ، واقترح الاستغناء عن منصب السردار (الذى كان انجليزياً) ، وأن يحل محله رئيس أركان الحرب ، كما اقترح إنقاص الرواتب الباهظة التى كانت تؤدى للضباط الإنجليز ، للاقتصاد فى نفقات الجيش ، وقدر نفقات هذا الجيش بمبلغ ٤١٥٠٠٠ جنيه سنوياً . ولما كانت ميزانية الجيش تبلغ وقتئذ ١٣٠٠٠٠ جنيه ، يضاف إليها ٢٠٠٠٠٠ جنيه المخصصة لجيش الاحتلال ، فيكون مجموعها ٣٣٠٠٠٠ جنيه ، والباقى ٨٥٠٠٠ جنيه يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى أبواب الميزانية الأخرى . وقال إنه على اثر تأليف هذا الجيش يكون من الواجب أن تنسحب الجنود الإنجليزية من الحدود المصرية والسودانية ، ويحل هذا الجيش محلها ، متخذاً دنقلة قاعدة عسكرية لأعماله ، وقال إن مجرد وجود جيش إسلامى وإعداده

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٥

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥

لاسترداد السودان ، يوقع الفرقة والانقسام بين زعماء القبائل السودانية ، ويساعد الجيش على إتمام مهمته (١)

لم تكن هذه المقترحات مما تقصده الحكومة الانجليزية في مفاوضات درومند ولف ، لأن تأليف جيش مصرى ضباطه من الوطنيين ، وإلغاء منصب السردار الانجليزى ، وإخماد ثورة السودان ، كل ذلك مما لا يتفق مع مقاصدها الاستعمارية ، فلا غرو أن أجابت على مقترحات مختار باشا بمذكرة قدمها السير درومند ولف فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٦ ، تتضمن رفض هذه المقترحات ، فقد أبت الموافقة على استرداد دنقلة ، وتمسكت «بالنصيحة» التى أبدتها للحكومة المصريه فى إخلاء السودان ، وبأن لاتتجاوز حدود مصر الجنوبية وادى حلفا ، وقالت فى مذكرتها أن لاضرورة لزيادة عدد الجيش المصرى إلى القدر الذى اقترحه مختار باشا ، لأن حالة الميزانية المصرية لاتسمح بهذه الزيادة ، ونوهت إلى ما اقترحه اللورد دفرين فى تقريره من جعل عدده ستة آلاف فقط ، واقتراح الكولونيل فريزر فى مؤتمر لندن جعله خمسة آلاف ، ثم اقتراح اللورد نورثبروك جعله سبعة آلاف ، ورفضت أيضاً التنازل عن المائتى ألف جنيه التى كانت تدفعها مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وتمسكت ببقاء الضباط الانجليز فى الجيش المصرى برآسة السردار الانجليزى (٢)

فكان هذا الرد إيذاناً بأنها لاتنوى قط الجلاء عن مصر ، وقد صرح الكونت دونى D'Auny معتمد فرنسا فى مصر وقتئذ فى حديثه عن هذه المذكرة مع السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) أن موقف الحكومة البريطانية يبدو متناقضا مع حديثها عن الجلاء (٣)

وفى خلال هذه المفاوضات سقطت وزارة سالسبرى فى أواخر يناير سنة ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة جلادستون ، ثم سقطت هذه فى يونيه سنة ١٨٨٦ ، وأعقبتها وزارة سالسبرى من جديد ، فاتخذت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة ذريعة لوقف المفاوضات

---

(١) عن تقرير أحمد مختار باشا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٣

(٢) مذكرة السير درمندولف إلى مختار باشا . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٩

(٣) المرجع السابق وثيقة رقم ١٨

مؤقتاً ، اكتساباً للوقت ، ولم يكن يضيرها الانتظار لأنها فى الواقع تحتل البلاد ، ولأن فى بقاء المندوب العثمانى والمندوب الانجليزى فى القاهرة مايشعر أغلبية الأهلين أن هناك مساعى من الجانبين فى سبيل التفاهم والاتفاق ، فتضعف روح المقاومة الأهلية ، وهذا فى ذاته أعظم مكسب للانجليز

ثم استؤنفت المفاوضات فى الاستانه بين السير درومندولف والباب العالى ، وطالت على غير جدوى ، لأن الحكومة التركية كانت تلح قبل الاتفاق فى تحديد موعد للجلاء ، وأخيراً أذن اللورد سالسبرى للسير ولف أن يحدد موعد الجلاء بثلاث سنوات للقاهرة ، وخمس بالنسبة لسائر القطر المصرى

اتفاقية الاستانة

٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وعلى هذا الأساس اتفق المفاوضون من الجانبين على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الاستانة ، تضمنت أن تجلو الجنود الانجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (أى فى سنة ١٨٩٠) ، إلا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء ، وعندئذ تتمتع مصر بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طول مدة احتلال الجيش البريطانى [1]

يتبين من هذه النصوص أن انجلترا لم تكن تقصد إلا تسويغ مركزها فى مصر ، وجعل احتلالها شرعياً ، لأنها قدرت إمكان احتلالها بعد الجلاء باشتراكها مع تركيا ، وقد تبين من حوادث سنة ١٨٨٢ مبلغ بطء الحكومة التركية فى إرسال قواتها ، فهذه المعاهدة تخول انجلترا وحدها احتلال مصر ، وقد ظهر هذا القصد مما ورد فى المادة الخامسة

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

من الاتفاقية ، إذ جاء فيها : « وفى حالة وجود مانع لدى تركيا من إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها » ، ومعنى ذلك أن تتكرر مأساة سنة ١٨٨٢ ، وتخلق انجلترا من الذرائع مثل ماخلقته لضرب الاسكندرية ، وتتأخر تركيا عن إرسال جيشها إلى مصر ، فتحتلها انجلترا وحدها ، ويكون احتلالها شرعياً يستمد وجوده من المعاهدة ؛ وفى ذلك يقول اللورد ألفريد ملنر : « إن النقطة الهامة فى هذه الاتفاقية هى الاعتراف بحق بريطانيا فى إعادة احتلال مصر ، حقاً إن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولكن بما ان تركيا ليست فى أى وقت مستعدة للعمل السريع ، فإن اشتراكها فى هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون انجلترا وحدها هى التى تتولى قمع الاضطرابات » (١)

وقد كانت الاتفاقية لم يزل ينقصها ، لكى تحوز قوتها القانونية ، تصديق السلطان ، فاعترض عليها مختار باشا ، وعارض فيها سفيرا فرنسا والروسيا ، لما فيها من تمييز مركز انجلترا فى مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وأسفرت هذه المساعى عن إحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تكن ، وبذلك انتهت مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وغادر الاستانة فى يوليه سنة ١٨٨٧

أما مختار باشا فقد استمر فى مصر ، رغم إخفاق هذه المفاوضات ، لأنه اعتبر أن مهمته هى مطالبة انجلترا بالجلاء ، وهذه المهمة لاتنتهى إلا بتمام الجلاء ، فلا غرو أن سخط الانجليز على بقائه فى مصر ، ولقد صرح هو فى غير مرة أنه يعد نفسه « احتجاجاً حياً على الاحتلال » ، ومن هنا جاء عطف الشعب عليه ، إذ كان يرى فيه رمزاً للاحتجاج على الاحتلال الأجنبى

ويلزمنا أن نعترف بأن عدم توقيع اتفاقية الاستانة لم يكن فى ذاته مكسباً للقضية المصرية ، إذا لم تعقبه مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر ، أما مافعلته فرنسا من معارضتها فى توقيع هذه الاتفاقية ، ثم تركـ انجلترا بعد ذلك تفعل فى مصر ماتشاء ، فهذا فى الواقع هو مكسب لإنجلترا ، ومظهر من مظاهر اضطراب السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، وفى ذلك تقول مدام جوليبت آدم فى مقالة لها نشرتها فى فبراير سنة ١٩٠٤ بمجلة (القول الفرنسى فى الخارج) (٢) منتقدة سياسة فرنسا حيال المسألة المصرية:

---

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر ص ١٢٣ طبعة سنة ١٩٢٠

(٢) نشر اللواء تعريبها فى عدد ٦ مارس سنة ١٩٠٤

« لقد كانت اتفاقية (درومندولف) عقداً ناقصاً ، ولكنها كانت أفضل من لاشيء ، ففيها حددت انجلترا تاريخ الجلاء ، وكانت فقرة واحدة منها تتضمن خطراً حقيقياً ، وخصوصاً في يد انجلترا ، وهي التي حفظت فيها لنفسها الحق في احتلال مصر مرة أخرى إذا حدثت فيها اضطرابات جديدة ، وقد بذلت فرنسا ومعها الروسيا غاية الجهد في منع السلطان من التوقيع على هذه الاتفاقية ، فبماذا عوضتها فرنسا ؟ بم أثبتت للمصريين رغبتها الأكيدة في نهو أجل الاحتلال ، والحصول على ذلك الميعاد الذي ضربته الانجليزا ؟ وإذا كانت قد اعترفت بمبدأ الجلاء ، فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتنا ؟ كلا ، لم تعمل فرنسا شيئاً ما ، وارتكبت بذلك خطأ لايمحى ولا يزول ، حيث سمحت لإنجلترا أن تقول : « لقد سلكت مسلك الشرف والاستقامة ، ولكنكم رفضتم اقتراحاتي بشأن الجلاء » ، ولقد اعتقد المصريون يومئذ أن فرنسا تعد مشروعا أوضح وأتم من مشروع (درومندولف) ، وانتظروا ظهوره ، ولكن انتظارهم كان عبثاً ، ولم يروا بعد الانتظار الطويل إلا (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ مع انجلترا !

وكتب (اللواء) في عدد ١٣ ابريل سنة ١٩٠٤ لمناسبة عقد (الاتفاق الودى) بين فرنسا وانجلترا يقول : « إن فرنسا التي ألحت على السلطان في عدم التوقيع على معاهدة درومندولف ، وبذلت كل جهدها لإحباط مساعي انجلترا يومئذ ، مع أن هذه المعاهدة كانت تحدد ميعاد الجلاء بعام ١٨٩٠ بعبارة صريحة قطعية ، لايجوز لها أن تسخر من استقلال هذه البلاد وتسلم بالاحتلال ونتائجه »

وكتب في عدد ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ في صدد موقف تركيا حيال مصر بعد الاحتلال يقول : « اهتم الباب العالي بمسألة مصر اهتماما كلياً ، فاتفق مع انجلترا عام ١٨٨٥ على إرسال مندوب من قبله (وهو أحمد مختار باشا) ، وآخر من قبلها لوضع تقرير عن حالة مصر وتمهيد سبيل الجلاء ، وتوصل بمجهوداته السياسية إلى أن عقد معها معاهدة درومندولف في سنة ١٨٨٧ ، ولولا إلحاح الروسيا وفرنسا عليه لوقع عليها وكانت ارتبطت انجلترا بها ارتباطا فعليا وتحتم عليها الجلاء عن مصر »

وصفوة القول ان إخفاق مفاوضات درومندولف لم يكن مكسباً جدياً للقضية المصرية ، بل كان هذا الإخفاق وما أعقبه من ترك الاحتلال قائماً خسارة لاشك فيها .

الفصل السابع

مسألة قناة السويس

ومعاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨

كان من شروط عقد الامتياز الذى منحه سعيد باشا إلى المسيو فريدينان دلسبس فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لحفر قناة السويس ، جعل القناة وموانئها على الحياد ؛ والملاحة فيها حرة ومباحة للسفن التجارية جميعاً ، دون تفرقة أو تمييز أو حرمان لأى شخص أو لأية جنسية (مادة ١٤) ، وأن لا تمنح الشركة صاحبة الامتياز لأى شخص أو سفينة مزايا يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الأفراد (مادة ١٥) ، وقد بقى حياد القناة مرعياً ومحترماً بين الدول ، إلى أن وقعت الحوادث العرابية ، فخرقت انجلترا هـــذا الحياد ، واتخذت القناة ميداناً لحركاتها الحربية ، فاحتلت بور سعيد ثم الاسماعيلية والسويس ، ومنعت مرور السفن من القناة واحتلتها ، واتخذتها قاعدة للزحف على مصر [١]

فلما وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ ووضعت انجلترا يدها على مصر ، أرادت أن تطمئن الدول على حياد القناة ، فنوه اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بهذا الحياد فى تلغرافه الذى أرسله الى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ عن سيـاسة بريطانيا العظمى فى مصر ، وأوضح فيه مقترحات الحكومه البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها كما تقدم بيانه (ص ٦٧) أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأن لا يجوز القيام بأعمال حربية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون أو استحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

وقد تضمن « التصريح » المؤرخ ١٧ مارس المرافق لاتفاق لندن المبرم فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ (انظر ص ٦٧) تأليف لجنة دولية تضع النظام الذى يضمن حرية المرور فى القناة ، وأن تتألف هذه اللجنة من مندوبين عن الدول السبع التى اشتركت فى مؤتمر

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٣٨٧ و ٤١٦ وما بعدها

لندن [١] ، ومندوب عن الخديو يحضر اجتماعات اللجنة ، ويكون له صوت استشارى فقط (تأمل !)

وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة فى باريس يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وحضر اجتماعاتها حسين فخرى باشا مندوباً عن مصر ، وأخذت تضع مشروع هـــذا النظام ، واستمرت المفاوضات طويلا فى هذا الصدد ، سواء داخل اللجنة أو بين الدول ، بحيث طالت مدة ثلاث سنوات ، لأن الحكومة البريطانية رفضت أن يتضمن الاتفاق أى إشارة إلى الجلاء عن مصر ، وغنى عن البيان أن حياد قناة السويس لا يمكن أن يكون حياداً صحيحا مع وجود القوات البريطانية فى مصر ، ولم يكن تقرير حياد القناة ليهم انجلترا بعد الاحتلال ، ولذلك سوفت فى المفاوضات بشأنه ، فى حين أنها عجلت بتقرير اتفاق لندن الخاص بشؤون مصر المالية فى مارس سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، لأن هـذه الشؤون كانت تهمها لتفادى العقبات التى اعترضتها فى السيطرة المالية على البلاد

معاهدة الاستانة — ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

المنظمة لحياد قناة السويس

ثم أسفرت المفاوضات بشأن القناة عن توقيع الاتفاق الدولى الضامن لحيادها ، وحرية الملاحة فيها ، وهو المعروف بمعاهدة الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وقع عليها مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا وهولاندا

وخلاصة أحكام هـذه المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائماً حرة ومفتوحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، دون تمييز بينها ، وتعهدت الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم أو الحرب ، وبأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميداناً للحركات الحربية ، وللسفن المتحاربة فى حالة

---

(١) انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، وقد حضر اجتماعات اللجنة مندوبون أيضاً عن هولندا واسبانيا

الحرب أن تجتازها وتمتار فيها بالقدر الضرورى لمرورها ، وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بميناءى بور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة ، ولكن لها أن تبقيها فى ميناءى بور سعيد والسويس ، على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة ، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفى دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، وبالنسبة لترعة المياه العذبة التى تروى منطقة القناة ، تعهدت الدول بعدم المساس بها وبفروعها ، وتعهدت أيضاً بعدم المساس بجميع المهمات والمبانى والمنشآت التابعة للقناة البحرية أو الترعة العذبة

وحفظت المعاهدة حق مصر على منطقة الحياد من حيث أنها أرض مصرية ولمصر حق السيادة عليها ، وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام ، على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور فى القناة (١)

فالقناة بموجب هذه المعاهدة بقيت أرضاً مصرية ، مع ترتيب حق ارتفاق دولى عليها ينحصر فى حرية مرور السفن التجارية والحربية بها ، وقررت المعاهدة حق مصر فى الدفاع بقواتها عن القناة وحمايتها ، مع استعانتها فى ذلك بقوات تركيا فى حالة عدم كفاية قوات مصر لهذه المهمة

تحفظ انجلترا

على أن انجلترا قد أبدت تحفظا على هذه المعاهدة ، وذلك فى حالة ما إذا تعارضت نصوصها مع حريتها فى العمل مدة احتلال جنودها لمصر ، ولأهمية هذا التحفظ ننقله هنا ، وهذا نصه :

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة : كنظام

---

(١) نظراً لأهمية هذه المعاهدة نشرنا نصها فى قسم الوثائق التاريخية

نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة فى مصر ، أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

ومعنى هذا التحفظ أن انجلترا أعلنت أنها لا تطبق نصوص المعاهدة إذا تعارضت مع الاحتلال البريطانى ، وأنها خولت نفسها الحرية فى خرق حياد القناة إذا استلزم ذلك وجود الاحتلال

وقد بقيت انجلترا تتمسك بهذا التحفظ حتى إبرام الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ بدون شرط ولا قيد

وظلت هذه الحالة كذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، فتولت انجلترا السيطرة على القناة ، ومنعت مرور سفن أعدائها التجارية والحربية منها

معاهدة لوزان — ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

وحياد القناة

ولما عقدت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، تقرر فيها استمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٨٨ (مادة ٩٩ من معاهدة لوزان) ، كما نصت المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، ومعنى هذا التنازل انفراد مصر بالدفاع عن القناة ، بعد أن كان من حق تركيا مشاركتها فيه ، لأن تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر ، مع نفاذ أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، يجعل الدفاع عن القناة من حقوق مصر وحدها ، وبما أن معاهدة لوزان هى معاهدة دولية ، فلا يؤثر فى الحقوق المقررة فيها ما ورد فى المادة الثامنة من معاهدة التحالف بين مصر وانجلترا المبرمة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من تخويل انجلترا وضع قوات مسلحة بجوار القناة للاشتراك فى الدفاع عنها ، لأن المعاهدة الثنائية لا تأثير لها فيما يتعارض مع أحكام المعاهدات الدولية

على أنه مما لاشك فيه أن حياد القناة لايتفق فعلا مع الاحتلال البريطانى ، وأنه مادام الاحتلال قائما فإن هذا الحياد لايعدو أن يكون نظرياً ، بل وهمياً ، لأن الاحتلال يجعل الدولة المحتلة صاحبة السيطرة الفعلية على القناة ، ويجعل هذا الحياد رهناً بإرادتها ، وكل دولة أجنبية تقيم على القناة لاتلبث أن تهدد بوجودها حرية الملاحة فيها

الفصل الثامن

مسألة السودان

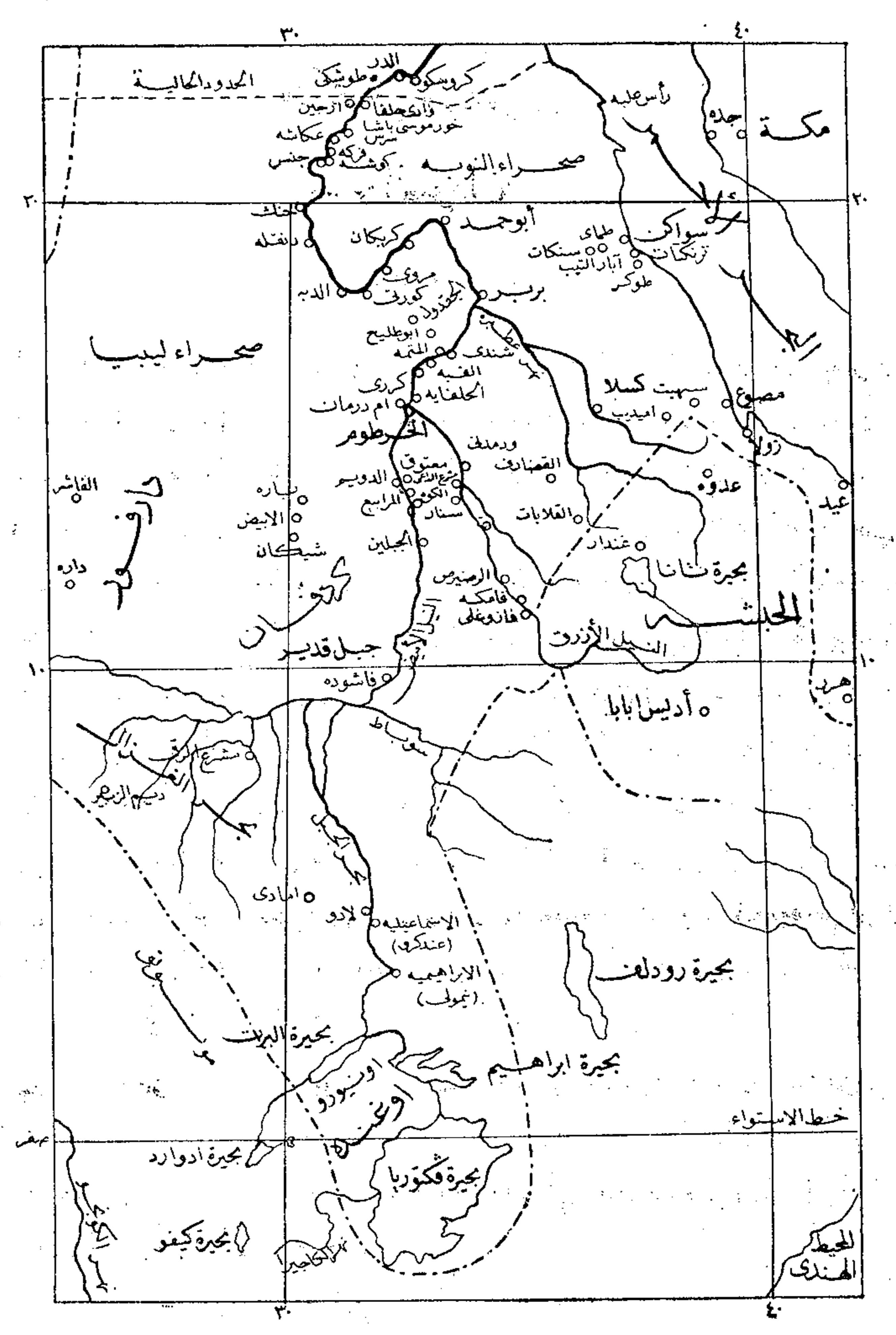
واستقالة شريف باشا

إن استقالة وزارة شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ لها أهميتها الكبرى فى تاريخ مصر الحديث، لسببين : (أولها) ارتباطها بمسألة السودان وضرورته الحيوية لمصر . (وثانيهما) أن شريف باشا بهذه الاستقالة قد رسم خطة المقاومة الرسمية ضد الاحتلال الانجليزى ، فهو أول وزير مصرى فى عهد الاحتلال استقال احتجاجاً على سياسة الانجليز وتصرفاتهم وتدخلهم فى شئون مصر ؛ فاستقالته من هذه الناحية حادث هام فى تاريخ الحركة القومية لأن الاحتلال الإنجليزى ماكان ليتغلغل فى شؤون مصر ، ويمعن فى عدوانه على حقوقها، لو لم يجد من الوزراء المصريين استخذاءاً واستسلاماً ، ومعاونة له فى تصرفاته ، فلو وجد من خلفاء شريف باشا فى الحكم مالقيه منه من الإباء وإيثار الاستقالة الكريمة على التسليم فى حقوق البلاد ، لكان نصيب سياسته الإخفاق لامحالة . لأن المقاومة الوطنية إذا جاءت من طريق الحكومة ، كانت أقوى أثراً وأبعد مدى مما إذا اقتصرت على الناحية الشعبية ولكن من حسن حظ الاحتلال وسوء حظ مصر أن خلفاء شريف باشا فى الحكم لم يتبعوا القاعدة التى وضعها ، بل نقضوها واتبعوا قاعدة أخرى أضاعت على مصر استقلالها وكرامتها ، وهى الاستسلام للانجليز ، وتنفيذ مايأمرون به

جاءت استقالة شريف باشا على اثر استفحال الثورة المهدية ، حين طلب الانجليز من الحكومة المصرية أن تقرر إخلاء السودان وسحب جيوشها منه ، لذلك يجمل بنا أن نبين حالة السودان فى عهد الخديو توفيق باشا [1] والأسباب التى أدت إلى ظهور الثورة المهدية، ثم نشوب الثورة ووقائعها ، الى استقالة شريف باشا

---

(١) راجع ما كتبناه عن السودان على عهد محمد على فى كتابنا (عصر محمد على) ص١٥٧ وما بعدها طبعة أولى ، وعلى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٠ ومابعدها



خريطة السودان في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق

(مقتبسة من كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٣٤)

السودان قبل الثورة المهدية

كان السودان المصرى فى أواخر حكم اسماعيل وأوائل عهد توفيق يمتد جنوباً إلى خط الاستواء ، ويشمل بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما . إذ كانت مصر قد ضمت اليها مملكة (أونيورو) ، وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) ، وبلغت حدود السودان شرقا سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدوده الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى . وضمت اليها فى هذه النواحى سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر ، وسواحل السومال الشمالية ، وصارت جميع شواطىء البحر الأحمر الغربية من السويس شمالا إلى بوغاز باب المندب جنوباً ملكا لمصر ، وامتدت سلطتها إلى شواطىء خليج عدن من بوغاز باب المندب إلى رأس جردفون « جردفوى » ، ثم إلى رأس حافون الواقعين على المحيط الهندى ، وبلغت حدود الدولة المصرية غربا إلى مملكة (واداى) الواقعة غربى دارفور ، « انظر الخريطة ص ٨٢ »

وكان السودان مؤلفاً من المديريات والمحافظات الآتية :

المديريات والمحافظات		العاصمة
مديرية الخرطوم		الخرطوم
« سنار وفازوغلى		سنار
« بربر		بربر
« دنقلة		دنقلة
« كسلا أو التاكه		كسلا
« فاشوده		فاشوده
« كردفان		الأبيض
« الفاشر	مديريات دارفور (١)	الفاشر
« داره	مديريات دارفور (١)	داره
« كبكبيه	مديريات دارفور (١)	كبكبيه

(١) كما ذكرها مسدالياً بك مدير دارفور فى عهد غردون باشا فى بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية مجموعة ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكبية

المحافظات والمديريات	العاصمة
مديرية بحر الغزال	ديم الزبير
« خط الاستواء	الاسماعيلية (غندوكرو) ثم اللادو ثم ودلاى

وكانت مقسمة إلى مأموريات : لوتوكا ، وبور ، ومكركة ، ومنبوتو ، وودلاى ، وفوير

محافظة سواكن	سواكن
« مصوع	مصوع
حكمدارية هرر	هرر
محافظة زيلع	زيلع
« بربره	بربره[1]

وكان آخر ولاة السودان فى عهد اسماعيل هو غردون باشا ، وقد استقال من منصبه فى أوائل عهد توفيق باشا ، على اثر إخفاقه فى تحديد التخوم بين مصر والحبشة

تعيين محمد رؤوف باشا حكمداراً [2] للسودان

مارس سنة ١٨٨١

وخلفه محمد رؤوف باشا ، وهو آخر الولاة الذين حكموا السودان قبل الثورة المهدية ، وكان حاكما ضعيفا ، خلوا من الكفاية الحربية والإدارية ، وفى عهده ظهرت تلك الثورة التى قضت على نفوذ مصر فى السودان ، ومهدت للحكم الإنجليزى فى أرجائه ، وقد عينه الخديو توفيق باشا حكمداراً لعموم السودان وملحقاته ، ما عدا هرر وزيلع وبربره وتاجوره وسواحل البحر الأحمر من مصوع وسواكن وغيرها [3] ، إذ كان لها محافظون ومديرون آخرون ، فكان محمد نادى باشا مديراً لعموم هرر وزيلع وبربرة وتاجوره [4] ، وعلى رضا

باسم (كلكل) . ويوافق التقسيم الوارد فى خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقة بالكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٣٨

(١) انظر الخريطة ص ٨٥

(٢) حاكما عاما

(٣ و ٤) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

باشا المهندس محافظاً لسواحل البحر الاحمر [١] ، ويتبعه محافظتا سواكن ومصوع ، ثم جعل لكل منها محافظ على حدة ، فجعل علاء الدين باشا محافظا لمصوع ، وبقى وكيل محافظة سواكن يقوم بأعمال محافظتها

وعهدت الحكومة إلى محافظ سواحل البحر الأحمر الإشراف على شؤون محافظاته ، ومحافظتى زيلع وبربره ، وأصدر إليه الخديو توفيق أمراً عالياً بذلك فى ٧ رجب سنة ١٢٩٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٨٠) ، يدل على مبلغ اتساع أملاك مصر فى تلك الأصقاع (وقد نشرناه فى قسم الوثائق التاريخية)

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بجعل شرق السودان جميعه ويشمل مديرية التاكة وسواكن ومصوع وسنهيت والقلابات وتوابعها إدارة قائمة بنفسها منفصلة عن حكمدارية السودان ، وأضيفت إليها محافظة عموم سواحل البحر الأحمر ، وعين علاء الدين باشا مديراً لعموم شرق السودان [٢]

وكانت الحكومة لا تفتأ توجه عنايتها إلى المديريات والمحافظات البعيدة عن مركز الدولة ، فمن ذلك الأمر العالى الصادر إلى محمد نادى باشا مدير عموم (هرر) فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ (٣١ مارس سنة ١٨٨٠) ، وقد تضمن توجيه نظره إلى السهر على كل ما يكفل تقدم البلاد ورخاءها ، والمحافظة على كيانها (وقد نشرناه فى قسم الوثائق التاريخية)

وكانت مصر تنفق من ميزانيتها على السودان نحو ٢٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً [٣] ، ولم تفتر عزيمتها عن بذل الجهود لترقيه شؤونه ، فمن ذلك أنها أنشأت فى عهد الخديو توفيق باشا مدرسة طبية بالخرطوم لتعليم أبناء الأهلين الفنون الطبية [٤]

وأقيمت الحفلة السنوية لامتحان مدرسة الخرطوم برياسة محمد رؤوف باشا حكمدار السودان يوم ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨ (يوليه سنة ١٨٨١) ، فكانت مظهراً حياً للعناية بالحضارة والتعليم فى السودان

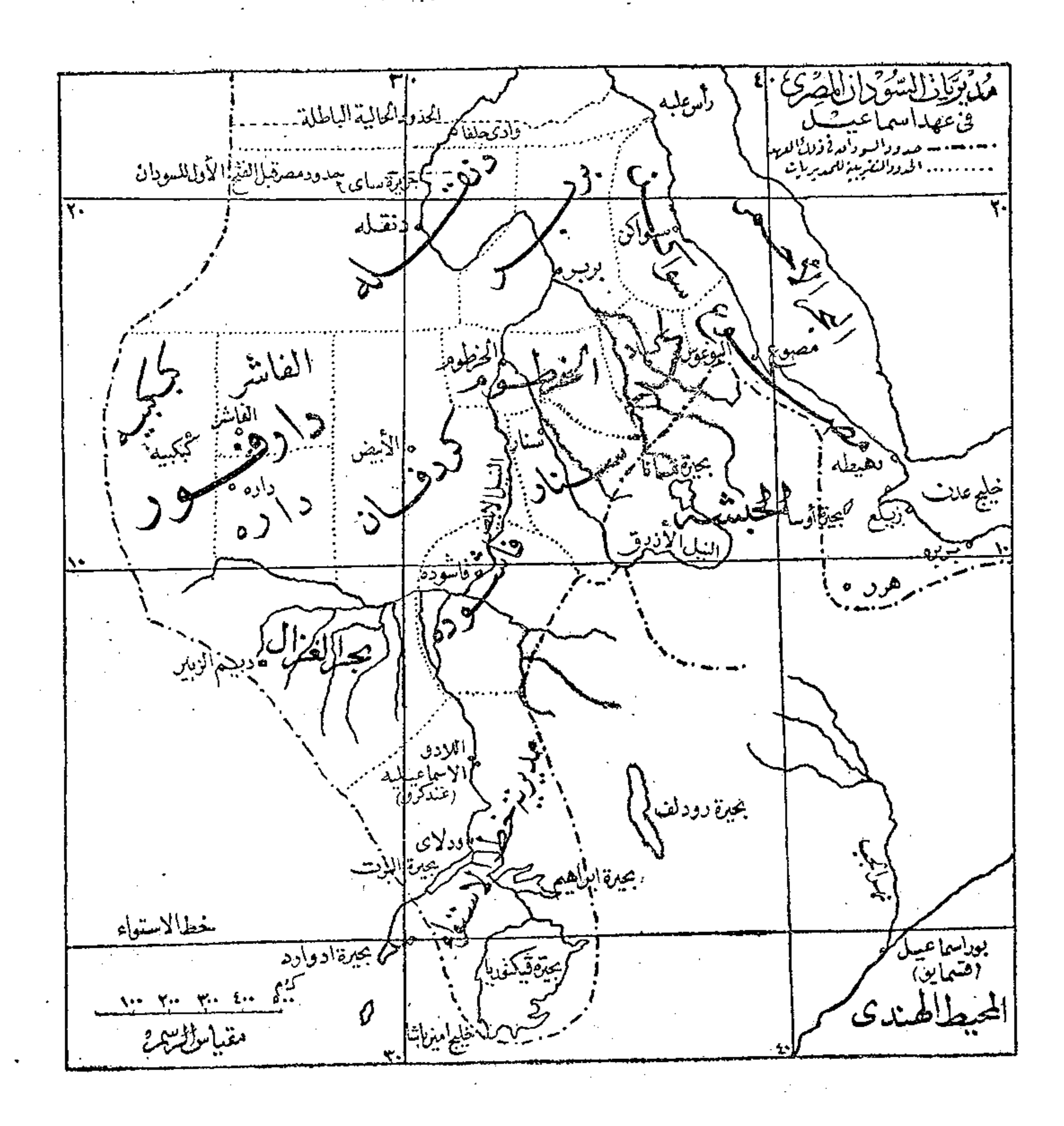
---

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ ابريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد أول ديسمبر سنة ١٨٨٠

(٣) انجلترا فى مصر للورد ألفريد ملنر ص ١٢٤

(٤) الوقائع المصرية عدد ١١ اغسطس سنة ١٨٧٩



مديريات السودان فى عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق

(نقلا عن كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ٧٦١)

الجيش المصرى بالسودان

وكان الجيش المصرى بالسودان وقت شبوب الثورة المهدية يبلغ ٣٢٦١٠ مقاتل[١] موزعين فى المواقع الآتية :

هرر ٣٩٥٥ ، الجيرة ٥٠١ ، زيلع ٢٨٠ ، بربره ١٩٦ ، مصوع ٢٤٤٢ ، سواكن ١٨٠٠ ، على حدود الحبشة ٤٣٠٤ ، باقى نواحى السودان ١٩٫٤٠٢ مرابطين فى المدن والمواقع الهامة كالخرطوم ، وأم درمان ، ودنقله ، والدبة ، ومروى ، وبربر ، وسنكات ، وطوكر ، وسنهيت ، وأميديب ، وكسلا ، وقوز رجب ، وسوق أبو سن (القضارف) وأبو حراز ، وسنار ، والكوه ، والأبيض ، وباره ، والفاشر ، وفوجه ، وأم شنقه ، وكبكبيه ، وكلكل ، وفاشوده ، ومشرع الرق ، وديم الزبير (أوديم سليمان) ، ورمبك ، وشامبه ، وبور ، وأمادى ، واللادو ، ومكركه ، والدفلاى ، وودلاى ، وفويره[٢]

ظهور الثورة المهدية سنة ١٨٨١

وأسبابها

ظهرت الثورة فى السودان سنة ١٨٨١ ، تلبية لدعوة محمد أحمد ، المشهور بالمهدى ، وهذه الدعوة لم تكن سوى السبب المباشر للثورة ، وقد سبقتها أسباب أخرى كانت بمثابة العوامل المهيأة لنجاحها ، وسنتناولها بالبحث والتحقيق ، قبل الكلام عن شخصية المهدى

فأول هذه الأسباب مظالم الحكام ، وما عاناه الأهلون من العسف وفداحة الضرائب ، ويلزمنا أن نعترف بأن حكام السودان قبيل ظهور الثورة المهدية ، وحين ظهورها ، كانوا على جانب كبير من الظلم والجور ، لقد كانوا خليطاً من الترك والشراكسة أو من المصريين ، وكانوا كلهم سواء فى إرهاق الأهلين ، هذه حقيقة قد نشعر بالمرارة إذ نقررها ، ولكنها الحقيقة الواقعة التى لايجوز أن نتجاهلها ، بل علينا أن نعترف بها ،

---

(١) إحصاء السير رجنلد ونجت باشا فى كتابه (المهدية والسودان) ص ٥١

(٢) المرجع السابق بالخريطة مقابل صحيفة ، وتجد هذه المواقع فى الخرائط المنشورة بكتابنا ص ٨٢ ، و ٨٦

وأن نستخلص العبرة منها ، فلو أن كل موظف مصرى يشعر بأن عليــه واجباً قومياً لمنصبه وبلاده ، ويؤدى هذا الواجب بأمانة واستقامة ، لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ، ولو أن الموظفين الذين تولوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة فى الإصلاح ، لسعد الشعب السودانى فى عهدهم ، ولما وجدت دعوة المهدى من يستمع إليها من الأهلين ، فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى إلى ضياع الأمبراطورية العظيمة التى بذلت مصر ما بذلت من الدماء والأرواح والأموال فى سبيل تأسيسها

حقاً إن هذا الحكم لا يسرى على جميع حكام السودان ، فإن منهم من كان يرعى العدل وينصف المظلومين ، ولكن من الحق أن نعترف بأن العادلين من الحكام كانوا قلة ؛ وأن غالبيتهم كانت تتخذ الوظائف وسيلة للرشوة والإثراء من طريق غير مشروع ، ولقد زاد فى ارتكاب المظالم أن السودان كان يعتبر منفى للحكام ، ولم تكن الحكومة ترسل إليه فى الغالب إلا الموظفين المغضوب عليهم ، فالموظف الذى يذهب إلى السودان وهو شاعر بأنه مبعد أو منفى ، لا ينتظر منه العدل والاستقامة فى عمله ، أضف إلى ذلك أن حكام مصر فى ذلك العصر لم يكونوا فى الغالب مثال العدل والصلاح ورعاية مصالح المحكومين ، بل إن مظالمهم كانت كذلك من أسباب الثورة العرابية[1] ؛ فكيف بهم إذا كانوا فى أقاصى السودان حيث لا رقيب عليهم ولا حسيب ؟ فالأهلون إذن كانوا هدفاً للظلم وسوء المعاملة ، يبتز منهم الحكام ما يقدرون عليه من المال ، ويرهقونهم بمختلف أنواع الضرائب والمغارم ، وهذا لا ينفى أن الحكم المصرى فى السودان قد بسط رواق الحضارة والعمران فى ربوعه مدى خمسين سنة متوالية ، كما فصلنا ذلك فى كتابنا عن (عصر اسماعيل) ، ولكننا نتكلم عن ناحية العدالة التى كان إغفالها من جانب الحكام المحليين سبباً من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة المهدية ، وليست هذه الناحية أمراً هيناً ، بل هى من أعظم الأركان التى تشاد عليها عظمة الممالك ، وسعادة الشعوب ، وقديما قالوا : (العدل أساس الملك)

نعم إن حكومة المهدى وخليفتــه التعايشى التى قامت على أنقاض الحكم المصرى ، كانت مثال الظلم والقسوة ، وعنوان الفوضى والتأخر ، ولم يسعد السودان قط على يدها بل وقعت فى عهدها المظالم ، وتلاحقت المحن والخطوب ، والأوبئة والمجاعات ، ولكن

---

(١) كما أوضحنا ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٦٦

هذه المقارنة لا يجوز أن تصرفنا عن تقصى أسباب الثورة المهدية ، فمن الواجب أن نعترف بأن مظالم الحكام كان لها دخل كبير فى دفع الناس إلى الثورة

وثمة سبب آخر يتصل بالحكم ، وهو تولية الحكومة بعض الأوروبيين كبرى المناصب فى السودان ، فإن هؤلاء الأجانب لم يكونوا صادقى النية نحو مصر ، بل كانوا يثيرون بأعمالهم ومظالمهم أيضاً روح الكراهية فى نفوس الشعب ، وقد انتهزوا أوامر الحكومة بمنع تجارة الرقيق ، فحاربوا هذه التجارة بكل عنف وقسوة ، مع علمهم أن هذه الحرب تثير كراهية فريق كبير من الأهلين ، وتدفعهم إلى مقاومة الحكومة

ولقد كانت محاربة الاتجار بالرقيق فى ذاتها من أسباب نجاح الثورة المهدية ، وهذا السبب يبدو مناقضاً للسبب الأول ، لأنه مما لا شك فيه أن محاربة الرق هى من مستلزمات الحضارة والإنسانية ، ومن مقتضيات العدل والعمران ، إذ ليس من أنواع المظالم ما هو أشد همجية من اقتناص الأهلين الآمنين ، وتشريدهم فى الأقطار ، وبيعهم بيع السلع فى أسواق الرقيق ، وهكذا الثورات تحتوى فى بعض المواطن على شتى المتناقضات وكذلك كانت جهود الحكومة المصرية فى محاربة الاسترقاق من أسباب نجاح الثورة المهدية ، لأن تجار الرقيق كانوا يمثلون فى البلاد طبقة قوية من الأعيان والتجار ، فلما حرمت عليهم الحكومة ممارسة هذه التجارة التى كانت تدر عليهم الأرباح الوفيرة ، انقلبوا عليها ، وانضموا إلى الثائرين

ويتصل بهذا السبب احتكار الحكومة تجارة العاج ، وهو من أهم مصادر الثروة فى السودان ، وقد وقع هذا الاحتكار فى عهد غوردون باشا ، فاستأثرت الحكومة بالأرباح الطائلة التى كانت تثمرها هذه التجارة على أربابها ، فنقموا من الحكومة هذا الاحتكار وسخطوا عليها ، وانضموا إلى الثورة بعد نشوبها ، قال الكولونل شايى لونج بك Chaille' Long bey فى هذا الصدد [١] : « إن أمر غوردون باحتكار محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة ، وهؤلاء التجار كانوا سادة السودان الحقيقيين ، فكان هذا العمل المنطوى على الظلم هو النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض فى أحشائه »

أضف إلى ما تقدم سبباً آخر ، وهو جهل الأهلين ، وسرعة تصديقهم للخرافات

---

(١) فى كتابه مصر ومديرياتها المفقودة ص ١٨٦

والأوهام ، واعتقادهم من قبل بقرب ظهور المهدى المنتظر ، فأقبلوا على دعاوى محمد أحمد يصدقونها ويؤمنون بها ، دون تفكير ولا تحقيق

وثمة سبب هام كان له أثر كبير فى نجاح الثورة ، وهو عجز قيادة الجيش المصرى فى السودان حين شبوبها ، فعلى رغم أن عدده كان يبلغ كما تقدم بيانه ص (٨٧) اثنين وثلاثين ألف مقاتل ، موزعين بين مختلف المدن ، فإنه كانت تعوزه كفاية القيادة والنظام ، كما أن إدارة السودان كان يتولاها وقت ظهور المهدى حاكم من أضعف الحكام وأقلهم كفاية وشجاعة ، وهو محمد رؤوف ، باشا فكان وجوده من أكبر العوامل فى ظهور الثورة وانتصارها » بل هو السبب المباشر لنجاحها الأول

وزاد فى استفحال الثورة أنه لما استفاضت أنباؤها الأولى فى مصر ، لم يكترث لها العرابيون ، وكانوا وقتئذ أصحاب الحول والطول ، وامتنعوا عن إرسال المدد إلى السودان وأرادت وزارة شريف باشا (الثالثة) إرسال ألاى طره المعروف بالآلاى السودانى إلى السودان ، لتعزيز قوة الحكومة به ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرساله تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد : « إن القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالآلاى السودانى [1] » ، فلما سقطت وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ , وتألفت وزارة البارودى الموالية للعرابيين ، تغير مسلك الحكومة ،وصرفت النظر عن إرسال هذا المدد ، وهذا من أخطاء العرابيين ، ومرجع هذا الخطأ إلى أن عرابى وصحبه لم يكونوا يقدرون أهمية السودان الحيوية لمصر ، ولا كانوا يعيرونه عناية جدية ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى المغضوب عليهم ، ينبئك بذلك أنه حين أمر عرابى بمحاكمة الضباط الشراكسة المتهمين بالائتمار به (ابريل سنة ١٨٨٢) كان عقابهم النفى الى أقاصى السودان !!

وهناك سبب سياسى لاستفحال الثورة المهدية ، يرجع الى مطامع الانجليز الاستعمارية ، ذلك أن الاحتلال أضعف هيبة الحكومة المصرية ، وجعلها خاضعة للسياسة البريطانية ، وكان مما بادر اليه فى أعقاب اخماد الثورة العرابية إلغاء الجيش الوطنى ، كما تقدم بيانه ، وتجريد البلاد من قوتها الحربية والبحرية ، بما ترامي صداه في نواحي السودان ، فأغرى بها

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٣

الثائرين ، وقد حالت انجلترا دون كبح جماح الثورة المهدية ، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان بحجة عجزها عن إخمادها ، على حين انها كانت تستطيع ، لو تركت وشأنها ، أن تقضى على محمد أحمد وثورته

ومما لا مراء فيه أن سياسة انجلترا عقب الاحتلال كانت ترمى إلى بث الفوضى وإثارة الفتنة في السودان ، لكى تتخذ من الثورة ذريعة لتسويغ بقائها فى مصر ، ولكى تضعف من شوكة مصر من ناحية أخرى ، فلا تقوى على استرداد استقلالها ، وليس أفعل فى إضعاف شوكتها من شبوب الثورة فى السودان ، وتغلبها على قوات الحكومة فيه ، من أجل ذلك كانت انجلترا تنظر بعين الغبطة إلى امتداد تيار الثورة المهدية ، ومن أجل ذلك أيضا عارضت رغبة الحكومة المصرية فى وقف تيار هذه الثورة ، ولما رأت عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان فى أوائل عهد الاحتلال قد نجح فى التنكيل بالثائرين وإعادة سطوة الحكومة المصرية ، عملت على إقصائه عن منصبه ، لتعود الثورة سيرتها الأولى ، فالسياسة الانجليزية هى ولا شك من أهم الأسباب التى ساعدت على استفحال ثورة المهدى ، تحقيقا لمطامعها الاستعمارية

التوافق الزمنى

بين الثورة العرابية والثورة المهدية

من الحقائق التى تلفت النظر أن الثورة المهدية والثورة العرابية ظهرتا فى أوقات متقاربة ، وقد كان هذا التقارب باعثا لبعض المؤرخين الى الظن بأن يد انجلترا هى التى دبرت الثورتين فى وقت واحد ، لكى تستفيد منها ، فقد كانت الثورة العرابية ذريعة لاحتلال مصر ، كما كانت الثورة المهدية فرصة اغتنمتها لفصل السودان عن مصر ، ثم الاستئثار به من بعد ، على أن هذا الظن ليس له ظل من الواقع ، أما أن انجلترا استفادت من كلتا الثورتين لتحقيق مطامعها الاستعمارية ، فهذا أمر مقطوع بصحته ، ولكنها لا دخل لها فى ظهور الثورة العرابية ، ولا الثورة المهدية ، فكلتاهما ظهرت للأسباب التى فصلناها آنفا [1] ، على أن يد انجلترا كان لها أثرها فى تطور حوادث الثورتين ، فمما لا شك فيه أنها منعت إخماد ثورة المهدى قبل استفحالها وقد كان ذلك حين احتلت مصر وتسلطت على الحكومة المصرية

---

(١) راجع أسباب ظهور الثورة العرابية فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٦٢ وما بعدها

على أنه لا يسعنا فى الجملة الا القول بأن الثورة العرابية كانت من أسباب نجاح ثورة المهدى ، لأن الحكومة المصرية فى عهد الثورة لم يتسن لها التفرغ لكبح جماح المهدى ، فضلا عن معارضة العرابيين فى إرسال المدد الى السودان كما تقدم بيانه ، فكان ذلك سببا لاستفحال الثورة المهدية ، وقد كان المهدى يعطف على عرابى ، على غير سابق صلة بينهما ، ولعل قيام عرابى ضد الحكومة المصرية قد صادف هوى فى نفسه ، مما شجعه على تقليده ، وجعله موضع عطفه وتقديره ، ومما يؤثر عنه أنه حين هاجم الخرطوم سنة ١٨٨٥ أصدر أمره بالمحافظة على حياة غردون قائلا : « إنى أريد أن أقتدى به أحمد عرابى باشا [١] » ، ومهما يكن من موقف العرابيين فإن الاحتلال الانجليزى هو المسئول الأول عن إغراء المهدى وأشياعه بسلطة الحكومة ، ومنعها من إخماد الثورة المهدية

شخصية المهدى

والآن يجمل بنا أن نتكلم عن شخصية الرجل الذى استطاع أن يثير السودان ، ويجمع حوله الأنصار والأشياع من سكانه ، ويتزعم الثورة ، ويتغلب على قوات الحكومة فى أرجائه ويؤسس فيه دولة كان لها شأن كبير فى تطور الحوادث فى مصر والسودان

ولد محمد احمد فى ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ [٢] (١٢ اغسطس سنة ١٨٤٤ م) بجزيرة

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر لإبراهيم فوزى باشا ج ١ ص ٣٩٨

(٢) هذا التاريخ عن خطاب ورد لى من سعادة السيد عبد الرحمن باشا المهدى بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ رداً على خطابى إليه فى الاستفسار عن بعض نقط مختلف عليها تتعلق بتاريخ والده المرحوم المهدى (صاحب الترجمة) ، ذلك أن نعوم بك شقير يقول فى كتابه عن السودان إنه ولد سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣ م) بجزيرة (ضرار) ، ويقول ابراهيم باشا فوزى فى كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر) إنه ولد سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) فى جزيرة (الخناق) الواقعة جنوبى مدينة (العرضى) قاعدة إقليم دنقلة ، وإزاء هذا الخلاف فى التاريخ والمكان رجعت إلى السيد عبد الرحمن باشا المهدى ، فتفضل بموافاتى بالحقيقة ، التى هو أدرى بها من سواه ، ومن خطابه يتبين أن التاريخ الصحيح لميلاد المهدى هو ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ (١٢ أغسطس سنة ١٨٤٤ م)

أما مدينة (العرضى) فهى بذاتها مدينة دنقلة ، قاعدة مديرية دنقله وكلمة (عرضى) مأخوذة من الكلمة التركية (أوردو) أي الجيش ، وقد سميت دنقلة (العرضى) لأنها كانت مقراً للجيش . وأما الجزيرة

(لبب) ، التى تبعد عن مدينة (دنقلة) جنوباً بخمسة عشر كيلو متراً ، وهو من سلالة عربية ، وكان أبوه نجاراً ، مرن على بناء السفن ، ثم ضاق به العيش فى دنقلة ، فانتقل وأفراد عائلته إلى (كررى) [1] ، ومحمد أحمد لايزال طفلا ، واشتغل هناك بصناعته ، وتلقاها عنه أولاده ، على أن محمد أحمد قد مال منذ صباه إلى العلم والتفقه فى الدين ، فحفظ القرآن فى كتاب بالقرب من كررى ، ثم تلقى بعض العلوم الدينية ، ومالت نفسه إلى التصوف ، وأخذ تعاليمها عن أستاذ له يدعى الشيخ محمد الشريف نور الدائم ، من خيار العلماء ، فقربه وميزه على سائر تلاميذه ، لما رأى منه التقشف والزهد

وفى سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٧١ م) رحل إخوته إلى جزيرة (آبا) [2] ، لكثرة أشجارها الصالحة لصنع المراكب ، فرحل معهم المترجم ، وكان قد تفقه فى الدين ، وبلغ من العمر السادسة والعشرين ، فبنى بالجزيرة مسجداً للصلاة ، وخلوة للتدريس ، وأقبل عليه سكان الجزيرة ، يأخذون عليه العهود ، وتتلمذ عليه بعضهم ، فلم يمض على مقامه بها إلا القليل حتى ، ذاع صيته فى النواحى المجاورة ، ولما كثر أتباعه ومريدوه ، واعتقد أنه المهدى المنتظر ، اعتزم أن ينادى بدعوته ، فأسرها أولا فى نفسه ، ثم أفضى بها إلى أستاذه الشيخ محمد شريف ، فنهاه عنها ، ولكنه لم ينته ، ولم يسمع له نصحاً ، ورأى أستاذه إصراره

التى ولد بها المهدى فهى جزيرة (لبب) ، لا جزيرة (ضرار) ، والجزيرتان واقعتان جنوبى مدينة دنقلة ، ويفصل بينهما خور ، ويطلق على جزيرة (لبب) اسم (الأشراف) نسبة إلى الأشراف من أسلاف المهدى ، فكلا الاسمين يطلق على جزيرة لبب ، وكلاهما اسم لها ، وليست هى جزيرة (ضرار) ولا هى أيضاً جزيرة (الخناق)

أما (الخناق) فهو اسم يطلق على المنطقة التى يقطنها الأشراف منذ أن نزحوا إلى السودان واستوطنوا دنقلة ، وهى فى الأصل قرية من قرى مديرية أسوان واقعة شمالى المديرية بين أسوان ودراو ، وكان يسكنها الأشراف ومنهم أسلاف المهدى قبل هجرتهم إلى دنقلة ، فلما نزلوا إلى مكانهم بدنقلة أطلقوا عليه اسم (الخناق) وطنهم الأصلى بمديرية أسوان ، فالخناق إذن اسم يطلق على جميع المنطقة التى استوطنها الأشراف ، وهى تشمل جزيرة (لبب) وجزيرة (ضرار) وغيرهما من الجزر والقرى الواقعة فى تلك المنطقة

ويتبين مما تقدم أن المهدى من أصل مصرى ، وأن موطن أسلافه فى مديرية أسوان

(١) شمالى أم درمان وعلى بعد ستة أميال منها

(٢) بالنيل الأبيض وتبعد عن الخرطوم جنوباً بمائة وخمسين ميلا

على دعواه ، فجمع مجلساً فى (آبا) من الأعيان ، وأمره بحضورهم أن يرجع عن غيه ، فخرج محمد أحمد من المجلس لمشاورة من معه من الأصحاب ، فلم يرجع ، ونصح الشيخ شريف إلى قائمقام « الكوة » بالقبض عليه وزجه فى السجن ، لكى لا يستفحل أمره ، فلم يفعل ، ولو عمل برأيه لأخمد الثورة وهى فى مهدها

وفى شعبان سنة ١٢٩٧ هـ [٢] (يوليه سنة ١٨٨٠ م) أسر دعوته إلى خاصة تلاميذه ومريديه ، وفى مقدمتهم عبد الله التعايشى ، خليفته من بعده

وفى شعبان سنة ١٢٩٨ هـ (مايو — يونيه سنة ١٨٨١ م) أخذ يذيع دعوته جهراً ، فكتب إلى المشايخ من مريديه وأصدقائه أنه رأى النبى الكريم عليه الصلاة والسلام فى المنام ، وأنه عهد إليه إحياء الإسلام ، ودعاهم إلى الحضور إليه فى (آبا)

وكان ممن أرسل اليهم كتبه الشيخ محمد صالح من علماء دنقلة ، فبعث بكتابه إلى محمد رؤوف باشا حكمدار السودان ، وكان هذا قد بلغه نبأ دعوته من الشيخ محمد شريف ، إذ نبهه إلى نية محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا أهمل الأمر ، وعزا تبليغ الشيخ محمد شريف إلى منافسة بينهما ، فلما ترامى اليه نبأ الكتب والمنشورات التى أذاعها المهدى فى مختلف النواحى ، بعث اليه بكتاب يسأله عما نسب إليه ، فأجابه محمد أحمد بأن هذه المنشورات صدرت عنه حقاً ، وأنه المهدى المنتظر ، فأرسل اليه أحد معاونيه محمد بك أبو السعود العقاد يدعوه إلى الحضور إلى الخرطوم ، فجاءه أبو السعود ، وطلب إليه أن يذهب معه إلى الخرطوم ، ليبرىء نفسه لدى رؤوف باشا ، فرفض المهدى دعوته ، وأغلظ له فى القول ، فعاد العقاد إلى الخرطوم ، وأبلغ رؤوف باشا بما رأى وما سمع ، واعتزم المهدى تأييد دعوته بالقوة ، وأخذ يستعد لمقاومة الحكومة ، ومن ثم بدأت وقائع الثورة

وقائع الثورة المهدية

واقعة آبا — ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١

جرد رؤوف باشا كتيبة من مائتى جندى إلى جزيرة (آبا) بقيادة أبى السعود العقاد ،

---

(١) هذا التاريخ أيضاً عن خطاب السيد عبد الرحمن المهدى باشا المتقدم ذكره

ليأتوا له بالمهدى سجيناً ، ولـكن محمد أحمد كان متيقظا ، فأعد رجاله وأنصاره (وكانوا يسمون الدراويش) للقتال ، فما ان نزل الجند من الباخرة التى أقلتهم وبلغوا القرية ، حتى انقض عليهم رجال المهدى ، وفتكوا بهم جميعا ، أما أبو السعود فلم يكن غادر الباخرة ، خوفا على نفسه ، فلما علم بما حل بالجـند أقلع عائداً إلى الخرطوم ، وأنهى إلى رؤوف باشا مافعله المهدى برجاله

وتسمى هذه الواقعة واقعة (آبا) ، وهى أول معركة انتصر فيها المهدى

أبرق رؤوف باشا إلى المعية الخديوية بمصر ، ينبئها بقيام محمد أحمد وادعائه المهدية ، وما حل بالجند من القتل فى واقعـة (آبا) ، وعزا الهزيمة إلى أنهم أبوا إطاعة رئيسهم وامتنعوا عن إطلاق النـار على الدراويش ، محتجين بأنه لايصح قتال أمثال أولئك الفقراء ، فنتج من ذلك الإحجام أن هجم الدراويش على الجند وقتلوا منهم ١٢٠ جندياً وستة من الضباط [١] ، وقد أرسلت المعية إلى رؤوف باشا تستحثه على وجوب قمع حركة مدعى المهدية ، وبذل الهمة فى سبيل القبض عليه ، وكان ذلك فى أواخر عهد وزارة رياض باشا الأولى وابتداء تضعضع سلطة الحـكومة بسبب قيام الثورة العرابية

فجرد رؤوف باشا تجريدة ثانية إلى (آبا) لتأديب المهدى ، فلما علم هذا بنأ هذه الحملة غادر (آبا) ، ورحل إلى جبل (قدير) ، شمالى فاشودة ، وجنوبى كردفان ، ليكون بمأمن من حملات الحـكومة

واقعة راشد

٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

وإذ حل المهدى بجبل (قدير) ، علم بأمره راشـد بك أيمن مدير فاشودة ، فاعتزم السير إليه فى جيشه ، للقبض عليه ، ولـكنه أخطأ أيضاً فى تقدير قوة المهدى ، ولم يأخذ للأمر عدته . فـكمن له محمد أحمد ورجاله فى الطريق ، وانقضوا عليهم ، فصمد راشد بك ومن معه للقتال ، ولـكن جموع المهدى تكاثرت عليهم ، فقتل راشد بك ونحو ١٤٠٠ من رجاله ، وغنم المهدى جميع أسلحة الحملة وذخائرها ، وكان ذلك يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١

وقد عرفت هذه الواقعة بواقعة (راشد) ، وهى أول الوقائع الكبيرة التى مكنت للمهدى فى البلاد

تعيين عبد القادر باشا حلمى حكمداراً للسودان

ارتاع رؤوف باشا من هذه الواقعة ، وأرسل إلى مصر يطلب المدد ، وكان ذلك فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، فأعد شريف ألاياً من الجند لإرساله مدداً إلى السودان ، ولكن سقوط وزارته فى فبراير سنة ١٨٨٢ أدى إلى تغيير مسلك الحكومة حيال ثورة المهدى ، فإن وزارة البارودى رأت العدول عن إرسال المدد ، بحجة أن الحالة لا تستدعى إرساله ، والواقع أنها أرادت التقرب إلى العرابيين ، إذ لم يكن يرضيهم سفر أى جماعة من الجند والضباط إلى السودان ، لما فى ذلك من إضعاف قوة الجيش بحسب زعمهم ، فضلا عما فيه من المشقة لهم ، وقد كان دأبهم تحسين حالة الضباط والجند والترفيه عليهم

فاكتفت وزارة البارودى بتعيين عبد القادر باشا حلمى ناظراً وحكمداراً للسودان ، بعد أن عزلت رؤوف باشا ، فبرح هذا الخرطوم فى أوائل مارس سنة ١٨٨٢

وقد تأخر سفر عبد القادر باشا من مصر ، فلم يصل إلى الخرطوم إلا يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢

هزيمة الشلالى

٢٩ مايو سنة ١٨٨٢

وفى غضون ذلك كان يتولى الأعمال جيكلر باشا Giegler النمسوى رئيس مصلحة التلغرافات السودانية بالنيابة عن الحكمدار ، فجرد حملة بقيادة يوسف باشا الشلالى مؤلفة من نحو أربعة آلاف مقاتل ، فسارت من (الكوة) فى منتصف مايو ، قاصدة (جبل قدير) من طريق فاشودة ، فعلم المهدى بزحفها وأعد العدة لقتالها ، فلما اقتربت من معقله انقض عليها بجموعه الحاشدة يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكان يبلغ عددهم نحو خمسة عشر ألفاً ، وباغتوا الجند ليلا وهم نيام ، فأوقعوا بهم وفتكوا بهم فتكا ذريعا ، وقتل يوسف باشا الشلالى فى هذه الواقعة التى سميت باسمه ، وغنم المهدى أسلحة الجيش وذخائره ، فازداد بها قوة ، وذاعت سطوته فى مختلف الأرجاء ، وخاصة فى كردفان ، وتضعضعت

هيبة الحكومة ، وصدق الأهلون دعوة محمد أحمد ، بعد هذه الانتصارات المتوالية ، وقد وقعت هذه الواقعة فى أوائل عهد عبد القادر باشا حلمى ، ولكنه ليس مسئولا عنها ، لأنها جهزت قبل مجيئه إلى الخرطوم ، إذ كان يتولى شؤون الحكمدارية جيكلر باشا وكيل الحكمدارية

وإن المرء لتأخذه الدهشة من هزيمة قوات الحكومة أمام المهدى ورجاله ، فى الوقائع السالفة وما تلاها ، فإن الجيش المصرى هو هو الذى فتح النيل الأبيض وكردفان ودافور ، وبحر الغزال وخط الاستواء ، ودان له السودان من أدناه إلى أقصاه مدة ستين سنة متوالية ، فكيف به ينهزم أمام شراذم مجردة من السلاح والنظام ؟ إن هذا حقا يدعو إلى العجب ، ولكن سوء إدارة الحكام ، وتعاقب المديرين ، وعدم كفايتهم ، وقلة إخلاصهم ، وافتقار الجيش إلى قواد أكفاء . كل ذلك كان له أثره فى اختلال نظام الجند وانهزامهم أمام جموع المهدى ، ثم إن شخصية المهدى كان لها بلا مراء أثر كبير فى انتصار جموعه ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة ، ولولا ذلك لما استطاع أن يجمع حوله الأنصار والأعوان ، ويبعث فيهم روح الطاعة لأوامره ، والاستخفاف بالموت فى سبيل تأييد دعوته ، ولقد كان لمزاياه الشخصية ، وما عرف عنه من الزهد والصلاح والتقوى ، وإيمانه بدعوته ، وذكائه وحزمه ، كل أولئك كان له أثره فى نجاحه وانتصاره على قوات الحكومة

سقوط باره والأبيض

يناير سنة ١٨٨٣

اضطرب حبل الأمن فى كردفان ، واستفحلت فيها سلطة المهدى ، وامتد نفوذه ، وكثر أشياعه بعد انتصاره فى واقعتى راشد والشلال ، فزحف على (الأبيض) عاصمة كردفان ، وكان عليها وقتئذ اللواء محمد سعيد باشا مديراً وحكمداراً لغربى السودان ، وفيها من الجند نحو ستة آلاف مقاتل ، فهاجمها المهدى بجموعه وعددهم نحو خمسين الف مقاتل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ووقعت فى ذلك اليوم معركة كبيرة انتهت بهزيمة الثوار وارتدادهم عن المدينة ، بعد أن فتكت بهم نيران البنادق والمدافع ، وقتل منهم عدة آلاف ، وكان من القتلى شقيق المهدى وشقيق عبد الله التعايشى ، وانسحب المهدى يجر أذيال

الهزيمة ، ولو تعقبه سعيد باشا وقتئذ لأمكنه القضاء عليه ولأخمد الثورة وأنقذ البلاد من عواقبها الوخيمة ، ولكنه تردد وخشى الخروج من المدينة ، فما لبث المهدى حتى استجم قوته ، واستعد للزحف

وفى غضون ذلك حاصر الدراويش (باره) إحدى المواقع الهامة فى كردفان ، وكان بها حامية من الجند ، وشددوا عليها الحصار حتى سلمت وسقطت فى ٥ يناير سنة ١٨٨٣

ثم استأنف المهدى حصار (الأبيض) ، وسد عليها المسالك ، فاشتد الضيق والجوع بالحامية العسكرية ومن بقى فيها من الأهلين ، وفتكت بهم الأمراض ، فعقد سعيد باشا مجلسا عسكريا من ضباط الحامية للتشاور فى الموقف ، فاستقر رأيهم على التسليم ، بعد أن نفدت قواهم ، فسلموا للمهدى بعد أن وعدهم بالمحافظة على حياتهم ، ودخل المدينة يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٣ دخول الظافر ، وغنم كل ما كان لدى الحامية من الأسلحة والبنادق والذخائر ، وضمها إلى ماغنمه فى واقعتى راشد والشلالى ، فاجتمع عنده ٦٤٠٠ بندقية وثلاثة عشر مدفعا والمقادير الجمة من الذخائر

ولما استقر المهدى فى الأبيض استراب بسعيد باشا وسائر الضباط الذين سلموا معه ، مبالغ فى إذلالهم وتعذيبهم بحجة إكراههم على إظهار أموالهم المخبأة ، وكان سعيد باشا يقابل مظالمهم بالإنفة والإباء ، ثم أمر المهدى بقتلهم فقتلوا جميعا

أعمال عبد القادر باشا حلمى

وصل عبد القادر باشا حلمى إلى الخرطوم يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢ كما أسلفنا ، فأدرك خطورة الثورة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن مصر كانت مسرحا لكوارث سنة ١٨٨٢ التى انتهت بهزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير ، واحتلال الانجليز القاهرة ، وانحلال الجيش ، وسيطرة الانجليز على سياسة الحكومة ، فصمت آذانها عن طلبات عبد القادر باشا ، على أن هذا القائد الباسل والحاكم الحازم نظم القوات التى كانت تحت تصرفه فى السودان ، وأحيا هيبة الحكومة ، بما تذرع به من الحزم والعزم ، فقد وجد الخرطوم عند وصوله فى غير منعة ، إذ لم يكن بها سوى عدد قليل من الجند مخيما فى ظاهرها ، دون حصون ، أو متاريس ، فشرع لفوره فى حفر خندق يصل النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وأقام المعاقل وركب بها المدافع ، وزاد من عدد الجند ، بأن جند من العساكر المتطوعة تسعة آلاف مقاتل وسلحهم بخمسة آلاف بندقية أحضرها

معه من مصر ، وأخذ يتولى تمرينهم على الحركات العسكرية بنفسه ، واستدعى ست أورط من الجنود النظامية من السودان الشرقى ، فصارت الخرطوم فى غاية من المنعة ، واطمأن أهلوها ، بعد أن كانوا يتوقعون هجوم الثوار عليها ، وحصن سنار وجعلها بمنجاة من الغزو ، واستطاع بذلك كله أن يقاوم الثورة سنة كاملة

وقد سقطت الأبيض فى الوقت الذى كان يكافح فيه الثوار على النيل الأزرق ، وعلم بنبأ سقوطها وهو فى طريقه إلى سنار ، بعد أن نكل بالثوار ، كما سيجىء بيانه ، وبذل جهد المستطاع لإنقاذها ، وأرسل إليها الأورطة تلو الأورطة ، ولكنها لم تقو على إنقاذها ، فأرسل يستعجل المدد من مصر ، فتركته الحكومة وشأنه ، وطلب أن ترسل اليه قليلا من المال لأداء مرتبات الضباط والجند ، فلم تكترث له ، وكان من عواقب إهمال طلباته سقوط الأبيض ، قال ابراهيم باشا فوزى فى هذا الصدد : « وقد بلغنى أن عبد القادر باشا بعث يسترحم الحكومة فى إرسال ثلاثين ألف جنيه لصرف تلك المرتبات ، وقال انه لا يليق بنا أن نسوق الجند وضباطهم إلى مواطن الموت وأولادهم ونساؤهم يتضورون جوعا فلم يلتفت إلى قوله حتى أنه كان يسأل الحكومة المكافآت بالرتب والنياشين لكثير من الضباط ، فتقابل مطالبه بالرفض والإباء [١] »

واقعة معتوق

يناير سنة ١٨٨٣

وكانت الحرب سجالا بين قوات الحكومة وجموع الثوار ، فاعتزم عبد القادر باشا الخروج اليهم بنفسه ، فخرج من الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٣ يقود قوة من الجند ، والتقى بالثوار فى غابة قرب (معتوق) ، فأوقع بهم ، وفاز عليهم فوزا مبينا [٢]

واقعة مشرع الداعى

٢٤ فبراير سنة ١٨٨٣

وجاء بجيشه الى (الكوه) وعاد الى الخرطوم ، ثم استأنف القتال ، فنزل من الخرطوم

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ص ١١٩

(٢) السودان لنعوم بك شقير ص ١٤٩

بطريق النيل الأزرق حتى وصل الى (واد مدنى)، وسار على رأس جيشه حتى التقى بجموع الثوار فى مشرع الداعى (شمالى سنار) ، فشبت الحرب بينهما فى موقعة كبيرة دامت أكثر من ثلاث ساعات ، قتل فيها من الثوار نحو ألف رجل ، وأصيب عبد القادر باشا أثناء القتال برصاصة فى جنبه حطمت ساعته ، ولكن لم يلحقه سوء ، وانتهت الواقعة بتشتيت شمل الثوار ، ودخل عبد القادر باشا سنار ، فوطد الأمن فيها ، وأعاد هيبة الحكومة ، وطارد العصاة بالقرب من (الرصيرص) وأوقع بهم وشتت شملهم

وبذلك أخمد عبد القادر باشا الثورة فى سنار والجزيرة كلها (الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض) ونكل بالثوار ، وملأ قلوبهم رعباً ، فانكمشوا أمام هيبته وسطوته، وضيق على المهدى المسالك ، وشعر المهدى بخطره ، فكان يدعو الله هو وأصحابه عقب كل صلاة بقوله : « اللهم ياقوى ياقادر ، اكفنا عبد القادر »

ولو بقى فى منصبه لقضى على الثورة المهدية القضاء الأخير ، قال فى هذا الصدد تاجر كبير من تجار السودان عرفه وتحدث عنه [1] : « إن له مكانة يعز على سواه منالها ، وهو ذو الفضل بما أجراه مدة ولايته ، وقد كان معززاً محبوبا من الجميع ، فإنه أنقذ سنار بقليل من العساكر ، وأذل الثائرين ممن كانوا فى جوار الخرطوم وسنار ، ولو لم يترك وظيفته لتمكن بدون ريب من تدويخ القبائل الثائرة ، واسترجع الأبيض ودارفور ، فإن مهابة سطوته خرقت الصحارى المقفرة ، وأوقعت الرعب فى قلوب القبائل ، وإن استبداله سهل للمهدى سبيل الفوز ، وأوصله للفتك بجيش هيكس »

وقال اللواء (خشم الموس) باشا أحد القواد السودانيين بالجيش المصرى فى حديث له بعد سقوط الخرطوم : « لم يستفحل أمر الثورة إلا بعد استبدال عبد القادر باشا حلمى ، ولو لم يقع ذلك لما كان لها شأن يذكر ، فإنه تمكن بالقوة الضعيفة التى كانت لديه من إلقاء الرعب فى قلوب سكان الجزيرة ، وإننى لا أقوى على تعداد الأغلاط التى ارتكبت من يوم مبارحته السودان [2] »

---

(١) فى حديث له نشر (بالأهرام) عدد ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ عقب كارثة شيكان التى وقعت بعد استدعاء عبد القادر باشا حلمى

(٢) الأهرام عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥

خطة عبد القادر باشا حلمى فى محاربة المهدى

كانت خطة عبد القادر باشا حلمى فى محاربة الثورة أن يستمر مرابطا بجيشه ومدافعه وأسطول البواخر النيلية على طول مجرى النيل الأبيض، بعد أن نكل بالثوار فى الجزيرة، وأن يترك المهدى مؤقتا فى كردفان، ولا يهاجمه فيها، فيبقى محصوراً فى بيداء قاحلة، ولا يلبث مع الزمن أن تتبدد قوته، إذ لا تجد جموعه ما يكفى لمؤونتهم وميرتهم، وكان يرى بثاقب نظره أن مهاجمة المهدى فى كردفان أمر لا تحمد مغبته، لبعد المسافات التى يضطر الجيش إلى قطعها، وابتعاده عن النيل، فيستهدف لقطع خط الرجعة عليه من الأعداء، ولكن سارت الأمور على غير ما رأى، وفى ذلك يقول ابراهيم باشا فوزى: «ولو اتبعت الحكومة مشورة عبد القادر باشا وعدلت عن إرسال حملة هيكس لكانت النتيجة مرضية وقاضية على المهدى فى كردفان، ولكن سبق السيف العذل»[1]

وقد ألح فى طلب المدد من مصر، ليتمكن من القضاء على الثورة، ولكن الحكومة أعرضت عنه إعراضا تاما، ثم فصلته عن منصبه، فمهدت السبيل إلى إضاعة السودان

تدبير السياسة الإنجليزية

واستدعاء عبد القادر باشا حلمى

خشيت الحكومة البريطانية إذا ترك عبد القادر باشا وشأنه فى السودان أن يتغلب على الثورة المهدية ويخمدها ويثبت سلطة مصر فى الأقطار السودانية، وهذا يخالف أطماعها، لأنها إنما تريد إكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به، ثم فتحه من جديد لحسابها بالاشتراك مع مصر، والاستئثار بحكمه، وقد وجدت السياسة الإنجليزية فى همة عبد القادر باشا حلمى وكفايته ما يحبط خطتها، فأوعزت إلى الخديو توفيق باشا أن يأمر باستدعائه، ولم يكن توفيق باشا يرد للإنجليز طلبا فأمر باستدعائه، وأصدر أمره فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان، وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً لعموم السودان وملحقاته[2]، وكان قبل تعيينه حكمداراً لشرقى السودان تحت إمرة عبد القادر باشا حلمى، ولم تخطر الحكومة عبد القادر باشا

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ١٤٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٣

بهذا التعيين ، فكان يكافح الثوار ويوقع بهم ، فى الوقت الذى أصدرت الحكومة قرارها باستدعائه وتعيين من يخلفه ، فبارح الخرطوم فى أواخر ابريل سنة ١٨٨٣ ، فى وقت كان السودان أحوج مايكون الى همته وحزمه (١)

وقد قوبل نبأ استدعائه بالاستياء الشديد والجزع فى السودان ، وفى ذلك يقول ابراهيم باشا فوزى : « فى شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ إثر انتصارات عبد القادر باشا على دعاة المهدى فى جنوب سنار صدر أمر عال بفصله عن حكمدارية السودان وإلغاء نظارة السودان ، وإنشاء قلم مخصوص بنظارة المالية لمراقبة حسابات السودان ، وقد وقع نبأ فصله أسوأ وقع عند أهالى الخرطوم وسائر مستخدمى الحكومة ، والأعراب الموالين لها ، ورفعوا العرائض تباعا إلى المغفور له الخديو توفيق باشا يسألونه العدول عن هذا الأمر ، فلم يفعل ، ولم يكن هذا الاسترحام قاصرا على من ذكرناهم ، بل تناول النزلاء الأوروبيين ، وقناصلهم ، فإنهم اشتركوا فى هذا الالتماس ، لأن الكل موقنون بأن الطريقة التى اتبعها عبد القادر باشا كانت هى السبب الوحيد فى نجاة الخرطوم وسنار ، والجزيرة كلها ، وكان من وراء أعماله ماقنط المهدى من التغلب على الخرطوم وأصدر منشورات لكل دعاته فى الجزيرة يأمرهم بكتمان الدعوة مادام عبد القادر باشا حاكما على السودان (٢) »

وقد تظاهرت الحكومة بإرسال المدد الذى طالما طلبه عبدالقادر باشا قبل استدعائه ، ولو كانت مخلصة فى عملها لأبقته فى منصبه ، وأرسلت إليه المدد المطلوب ، ولكن السياسة الإنجليزية كانت فى الواقع ترمى إلى غرضين وهما : العمل على زيادة الفوضى فى السودان ، ثم التخلص من بقية جيش العرابيين ، وإبعاده عن مصر ، فقد تقدم القول بأن الحكومة ألغت جيش عرابى عقب الاحتلال ، ثم قررت إرسال مدد إلى السودان ؛ فجمعته من فلول هذا الجيش ، وبلغ عدده نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ؛ وهم الذين فنى معظمهم فى واقعة (شيكان) ، كما سيجىء بيانه

خلفاء عبد القادر باشا حلمى

كان علاء الدين باشا آخر الحكمدارين الذين عينتهم الحكومة المصرية قبل إخلاء

---

(١) توفى عبد القادر حلمى باشا بحلوان فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٠٨

(٢) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ١٣١

السودان ، ولم يكن على شيء من كفاية عبد القادر باشا حلمى وهمته ، وعينت سليمان نيازى باشا قومنداناً للجيش المصرى فى السودان ، ولم يكن أيضا فى كفاية عبد القادر باشا ، وجعلت الجنرال هكس (باشا) Hicks رئيسا لأركان حرب الجيش فى السودان ، وعهدت اليه بقيادة الحركات الحربية ضد المهدى ، فكان هذا التعيين بعيداً عن الحكمة ، لأن ثورة المهدى كان لها طابع دينى ، فلم يكن من أصالة الرأى تعيين قائد أجنبى مسيحى يتولى قيادة الجيش المعد لإخمادها ، لأن مجرد هذا التعيين يثير روح التعصب فى نفوس الثوار ، ويزيد من عدد أنصارهم وأشياعهم

وقد وقع الخلاف بين هكس وسليمان نيازى باشا ، مما كان له أثره فى تخاذل الجيش المصرى ، ولم يكن هكس باشا ذاته من القواد الأكفاء ، بل هو ضابط انجليزى خدم فى الهند وتقاعد برتبة كولونل ، وجاء مصر سنة ١٨٨٢ ، فعهدت إليه الحكومة بهذه المهمة الخطيرة ، وكان أولى بها عبد القادر باشا حلمى الذى برهن على كفاءته وبسالته فى إخماد الثورة فى سنار والجزيرة

هزيمة الثوار فى المرابيع

٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣

خرج سليمان نيازى باشا من الخرطوم وجمع فى الكوه نحو ٥٦٠٠ مقاتل لقمع الثورة فى الجبلين (جنوبى الكوه) ، فالتقى هذا الجيش بالدراويش فى (المرابيع) يوم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ ، وأوقع بهم وانتصر عليهم انتصاراً كبيراً ، وأبلى ضباط الجيش وخاصة الميرالاى حسين بك مظهر (باشا) والميرالاى ابراهيم بك حيدر (باشا) وسائر الجنود البلاء الحسن فى هذه الواقعة [1] ، ثم عاد سليمان نيازى ومن معه إلى الخرطوم

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣

وقد أثنى اسماعيل باشا سرهنك على اللواء حسين مظهر باشا فقال عنه فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٧٢ انه من الضباط المصريين الأذكياء ذوى الشجاعة والبأس ، وانه كان يشدد النكير على الحكومة لتعويلها على حملة هكس ، وكان رأيه فيها لا يختلف عن رأى عبد القادر باشا حلمى ، وأنه رفع تقريراً إلى الحكومة أبان فيه عن سوء نتائج الحملة وذيله بنظرة صائبة فى مستقبل السودان جاء فيها ما خلاصته ان السودان له السيطرة على النيل

وبعد قليل أمرت الحكومة الجنرال هكس بالزحف على المهدى فى كردفان ، فوقعت فى الخطأ الذي حذرها منه عبد القادر باشا حلمى ، واشترط هكس أن ينفرد بالقيادة العامة على الجيش ، دون سليمان نيازى باشا ، فأجابته الحكومة إلى طلبه ، وأقصت سليمان نيازى عن قيادة الجيش ، بأن عينته فى أول أغسطس سنة ١٨٨٣ حكمداراً لشرق السودان وسواحل البحر الأحمر [١] ، وقد نشر بيانا فى الجيش لمناسبة سفره إلى مقر منصبه الجديد ، يدل على شدة أسفه على فراق مركزه فى تلك الظروف العصيبة ، قال : « تعلمون جميعا أن القوة لاتكون إلا بالاتحاد ، ولا اتحاد إلا اذا اتجهت جميع الأفكار الى المصلحة العمومية ، وهى حفظ البلاد وراحة العباد ، ولقد أقمت زمنا فيما بينكم واختبرت أفكاركم حتى صرت على يقين من كمال طاعتكم وحسن اهتمامكم وبسالتكم ، وأعظم شاهد على ذلك واقعة الجبلين التى بددتم فيها شمل الأشقياء الباغين ، ومحوتم بأقدامكم أثر أولئك المفسدين ، وكان من أعظم آمالى أن أشارككم فى تمام المأمورية التى ستجعل لكم فى تاريخ العالم ذكرا جليلا ، غير أنه بمقتضى الأمر العالى الذى صدر لى من لدن سيدى ولى النعم الخديو الأعظم قد تعينت حكمداراً لعموم شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، وانى وان كنت سأبارح هذه البلاد آسفا على فراقكم ، لكن يخفف عنى هذا الأسف أكيد آمالى فى أنكم بعون الله سبحانه ستكون جميع أعمالكم عنوان فخار الضباط والعساكر المصرية ، وأبشركم بأنكم ستنالون عن ذلك رضا الله تعالى والتفات الحكومة السنية وعظيم المكافأة من لدن الجناب العالى الخديو أدامه الله » [٢]

الذى هو حياة مصر ومصدر رخائها ، وأن إهمال أمر السودان وتركه تحت رحمة المهدى لايبعد أن يؤدى إلى وقوعه فى يد دولة من الدول اللائى يطمحن إلى الاستيلاء عليه ، وهن على مانعلم ساهرات لايغمض لهن جفن ، وإذا وقع السودان فى يد إحداهن باتت مصر تحت رحمة تلك الدولة المالكة للسودان ، وأمسى النيل فى قبضة يدها وتصرفها ، ولا تخفى نتائج ذلك على أحد » ، وختم كلامه بقوله : « ان تسيير حملة على المهدى يجعل مثل هذا الأمر وشيك الحصول دانى الوقوع »

وقد وقع مع الأسف ما كان يتوقعه هذا القائد العظيم الذى كان يبصر بنور رأيه الرشيد ما كانت ترمى إليه السياسة البريطانية ، وكان رحمه الله من شهداء حملة هكس كما سيجىء بيانه

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٣

الثورة فى السودان الشرقى

اندلع لهيب الثورة الى السودان الشرقى عقب سقوط الأبيض فى يد المهدى سنة ١٨٨٣ ، فأخذ عامله المشهور (عثمان دقنه) يثير القبائل على الحكومة ويحرض الناس على مبايعة المهدى ، وكان البطل « محمد بك توفيق » يتولى محافظة سواكن ، وتحت إمرته الحاميات المصرية الموزعة بين (سواكن) و (طوكر) الواقعة على بعد ٤٠ ميلا جنوبيها ، و (سنكات) على مثل هذه المسافة غربيها

واقعة سنكات

٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

فلما اقترب عثمان دقنه من (سنكات) يريد فتحها ، بادر اليها البطل توفيق بك يدافع عنها ، وهى من المواقع الهامة من الوجهة الحربية ، اذ هى أهم موقع على طريق بربر وسواكن ، وهاجمها الدراويش بقيادة عثمان دقنه يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ، ولكن توفيق بك دافع عنها بنفسه وبرجاله دفاع الأبطال ، فرد الثوار على أعقابهم ، وقتل منهم كثيرون ، منهم أحمد دقنة ابن عم عثمان ، وجرح فى الواقعة عثمان دقنة جرحا بليغا ، وارتد الثوار الى جبل (أركويت) [1]، وأصيب فى هذه الواقعة البطل توفيق بك بعدة جروح ، ولكن دفاعه تكلل بالنصر

واقعة التيب الأولى

٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وظلت الحرب سجالا بين جنود الحكومة وجموع الثوار ، وحاصر هؤلاء (طوكر) ، فخرج اللواء محمود باشا طاهر فى قوة من الجند تبلغ ٥٥٠ رجلا لنجدة طوكر ، يصحبه الكابتن (مونكريف) قنصل انجلترا فى جدة ، فتربص بهم الدراويش فى آبار (التيب) [2]

---

(١) جنوبى سنكات ، مشهور بطيب مناخه ، وهو الآن مصيف الحاكم العام للسودان

(٢) شمالى طوكر . بينها وبين ترنكتات (ميناء طوكر) ، وقد اشتهرت لكثرة المعارك التى حصلت فيها بين الجيش المصرى والدراويش (انظر الخريطة ص ٨٥)

يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فأوقعوا بهذه النجدة وقتلوا معظم رجالها ومنهم الكابتن مونكريف ، وفر طاهر باشا الى سواكن ، وقد وقعت هذه المعركة يوم واقعة (شيكان) التي سيرد الكلام عنها ، وعزل محمود باشا طاهر على اثر هذه الواقعة ، ووضع عثمان دقنه الحصار على سواكن ، فصارت القواعد الثلاث المهمة وهى سواكن وطوكر وسنكات محصورة بجموع الدراويش ، ومركزها فى شدة الحرج

واقعة طهاى الأولى

٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وبعد أن شفى عثمان دقنة من جراحه حشد نحو ثلاثة آلاف من رجاله ونزل بهم فى آبار طهاى على نحو ٢٠ ميلا من سواكن ، وأخذ يهاجمها ، وقطع الطريق بينها وبين سنكات ، وشدد الحصار على سواكن ، فخرج اليه الضابط كاظم افندى على رأس قوة من خمسمائة من الجنود السودانيين و ٢٠٠ من الباشبوزق والتقوا بعثمان دقنه ورجاله يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بالقرب من طهاى (التمنيب) فظفر بهم الدراويش [١] بعد أن قاتلوا قتال الأبطال ، وقتلوا عن آخرهم ولم ينج منهم سوى ٤٥ رجلا ، فكان دفاعهم يشبه فى بطولته دفاع توفيق بك عن سنكات

عود إلى كردفان

كارثة شيكان — ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

اعتزم الجنرال هكس أن يسير بالجيش من الخرطوم الى الأبيض عاصمة كردفان ليسحق المهدى بها ، ولكن هكس باشا لم يقدر قوة خصمه ، ولا درس طرق الزحف فى تلك الأصقاع السحيقة ، بل غامر بالحملة مغامرة كان مصيرها الهلاك ، وكان جيشه مؤلفا من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، معظمهم من جيش عرابى القديم كما تقدم بيانه ، وتدل الظروف والملابسات على أن الغرض من تعريضهم الى هذا الزحف وما يكتنفه من المهالك هو التخلص من هذا الجيش والقضاء عليه بحجة محاربة العصاة ، وبذلك تفقد مصر البقية الباقية من جيشها ، ويزداد الاحتلال اطمئنانا على سلطانه فى مصر

---

(١) المهدية والسودان المصرى للسير ونجت باشا ص ٩٥

تحركت الحملة من الخرطوم فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، براً وبحراً، حتى بلغت (الدويم) على النيل الأبيض ، وهناك حشد هكس باشا جيشه ، وصحبه علاء الدين باشا حكمدار السودان الذى أمرته الحكومة أن يقدم إليه كل ما يطلب من المعاونة ، وجعلته قومنداناً ثانيا للحملة ، وكان من ضباطها العظام اللواء حسين مظهر باشا واللواء ابراهيم حيدر باشا ، وأمراء الألايات ، سليم بك عونى ، والسيد بك عبد الخالق ، وحسين بك فهمى ، ورجب بك صديق ، وصحب هكس أيضا بعض الضباط الإفرنج ومكاتبي الصحف الإنجليزية ، ليشهدوا هذه الحملة العتيدة

تحركت الحملة من الدويم[1] فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ قاصدة الأبيض بطريق الصحراء (راجع الخريطة ص ٨٥) ، وأخذت تسير فى مجاهل كردفان، وتقطع المراحل الشاسعة ، فى تلك الأصقاع النائية ، وبلغ ما قطعته نحو مائتى ميل ، وكانت مقدمات الحملة تنذر بأنها سائرة إلى الهلاك لا محالة ، فقد كان الخلاف مستحكما بين هكس وعلاء الدين ، ولم يكن هكس على شىء من الكفاية فى قيادة الجيوش والمعارك ، وكانت حالة الجيش المعنوية سيئة ، إذ كان الضباط والجند يعتقدون أن الحكومة أنفذتهم إلى تلك الأصقاع للتخلص منهم ، لأنهم جيش عرابى القديم ، وكلما جد الجيش فى زحفه ، أنهكه التعب والجوع والعطش ، ولم يكن هكس يسير على هدى ، لأنه كان يجهل مفاوز البلاد ومسالكها ، وجعل يستعين ببعض المرشدين والأدلاء ، ليدلوه على الطريق ، وقد اتضح أن معظمهم عيون وجواسيس للمهدى ، ينقلون إليه حركات الجيش المصرى ، وكانت طلائعه تناوش الحملة فى الطريق

ويكفيك لتقدير ما عاناه الجيش فى قطع المسافات البعيدة أن تعرف أنه تحرك من الدويم فى ٢٤ سبتمبر ، وبلغ (منهل الرهد) فى ٢٠ اكتوبر ، وأقام فيها ستة أيام ، ثم استأنف السير ، فوصل إلى (منهل علوبه) يوم ٢٩ اكتوبر ومنها الى وادى كشجيل ، ثم الى غابة شيكان[2] ، حيث وقعت الواقعة يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فكأن الجيش ظل يسير أكثر من شهر قبل أن يشتبك مع جيش المهدى ، وقد وصل منهوك القوى

(١) جنوبى الخرطوم بنحو مائة ميل

(٢) على بعد ثلاثين ميلا جنوبى الأبيض وتسمى الواقعة باسمها وتسمى أيضاً فى بعض المراجع باسم (كشجيل) باسم الوادى القريب منها

من المسير فى تلك المسالك الوعرة والجهات المقفرة ، وابتعد عن قاعدته الحربية ، وانقطعت صلته بها ، فصار يسير تحت رحمة المخاطر والأقدار ، كل ذلك والمهدى يرقب حركاته ويتتبعها ، بل يستدرجه بواسطة عيونه وجواسيسه الى الوقوع فى شباكه وحبائله

فلما كان يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) ، سار هكس بجيشه حتى دخل واديا مفتوحا تحيط به من الجانبين غابة كثيفة ، كان المهدى قد حشد فيها معظم جموعه ، فلم يكد الجيش يدخل هذا الوادى حتى أطبقت عليه جموع المهدى من كل جانب ، واخترقوا صفوفه ، وأعملوا فيه السيف ، فأمعنوا فى الجنود ذبحا وقتلا ، وقد قاتل الضباط والجنود ما استطاعوا ، ولكن قوات المهدى سدت عليهم المسالك ، فكانت الواقعة أشبه بمجزرة بشرية ، قتل فيها الجيش برمته ، قواده وضباطه وجنوده ، ومنهم هكس وأركان حربه ، وعلاء الدين باشا ، وجميع الضباط والجنود ، ولم ينج من القتل سوى ملازمين اثنين وثلثمائة جندى اختبأوا بين الأشجار ، فأخذوا أسرى ، وفنى الجيش بأكمله فى هذه الواقعة المشئومة

كتب السير رجنلد ونجت باشا حاكم السودان العام الأسبق عن هذه الواقعة لمناسبة زيارته لمكانها فى شتاء سنة ١٩٠٦ ، قال : « زرت ميدان الواقعة التى قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ ، ومن الغريب أن العساكر كانوا فى حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ، ولكنهم لم يعلموا بها ، والمكان واقع على بعد ثلاثين ميلا جنوبى (الأبيض) ، فى وسط غابة كثيفة ، ولا أشك فى أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عدداً وأقوى عدداً ، لكانت لاقت ما لاقته حملة هكس ، وإرسال تلك الحملة فى أحوال كهذه يعد ضربا من الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة فى ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال ولم تحسب حسابا للصعوبات التى لا بد لكل جيش عظيم من ملاقاتها فى مروره ببلاد كهذه »

ولعلك تلحظ أن هذه الكارثة هى أول عمل حربى للجيش المصرى بعد أن تولى تنظيمه وقيادته السير إفلن وود ، أول سردار انجليزى له ، وقد وقعت هذه النكبة حين كان يتولى وزارة الحربية عمر باشا لطفى الذى وقع فى عهده تبديل نظام الجيش وسيطرة الإنجليز عليه ، وكلا الرجلين من أول المسئولين عن هذه الكارثة ، وتقع المسئولية الكبرى على السياسة الانجليزية التى أقصت عبد القادر باشا حلمى عن قيادة الجيش

بالسودان ، واستبدلت به قواداً غير أكفاء ، فاستدعاء هذا القائد الباسل هو التمهيد لنكبة شيكان ، قال غردون باشا فى هذا الصدد : « كلما فكر الانسان فى فداحة الخسائر فى لأرواح فى السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمتنع عن أن يتمنى اعدام السير أوكان كولفن والسير ادوار مالت والسير شارلس ديلك ، فإن هؤلاء الثلاثة الذين كانوا مستشارين للحكومة البريطانية فى مسألة السودان هم المسئولون عن هذه الكوارث [١] »

ارتجت أنحاء السودان لانتصار المهدى فى واقعة (شيكان) ، وزادت هيبته فى نفوس الأهلين والحكام ، وتداعت سلطة الحكومة أمام هذه الكارثة ، وبادر الحكام الأجانب الذين كانوا يتولون حكم المديريات الى التسليم للمهدى ، ففى ديسمبر سنة ١٨٨٣ سلم رودلف سلاطين باشافى (داره) ، وكان وقتئذ حاكما على دارفور ، ثم سقطت (الفاشر) عاصمة المديرية ودانت درافور كلها لسلطة المهدى (يناير سنة ١٨٨٤) ، وسلمت مديرية بحر الغزال فى ابريل سنة ١٨٨٤ ، وكان لبتن بك الانجليزى مديراً لها ، فحذا حذو سلاطين باشا وانضم الى أتباع المهدى ، وامتدت روح العصيان الى اقليم خط الاستواء بعد سقوط بحر الغزال ، ولكن بسالة أمين بك حاكم هذا الاقليم ومن معه من الضباط والجند حفظت هذا الاقليم وجعلته بمنجاة من سيطرة الدراويش عدة سنين كما سيجىء بيانه

طلب انجلترا من الحكومة المصرية

إخلاء السودان

قوبلت أنباء واقعة (شيكان) فى مصر بالحزن والجزع ، أما فى انجلترا فقد قوبلت بالجمود بل بالغبطة ، لأن السياسة الانجليزية هى التى دبرت حملة هكس ، وهى عالمة أن مصيرها الى ما صارت اليه من الهلاك ، لكى تتخذ من هذا المصير ذريعة (لتنصح) للحكومة المصرية بإخلاء السودان ، وبذلك ضحت بهكس وحملته ، كما ضحت بغردون من بعده تحقيقا لمطامعها فى السودان

فقابل السير افلن بارنج Evilyn Baring (اللورد كرومر) الخديو توفيق باشا ،

---

(١) يوميات غردون ص ١٥

وأبلغه تعليمات الحكومة الانجليزية التى تلقاها فى هذا الصدد ، وهى أنها (تنصح) الى الخديو بإخلاء السودان ، وسحب الجيش المصرى منه ، وقابل أيضا شريف باشا رئيس الوزارة ، وأنهى اليه وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فكان جواب شريف باشا انمصر ترى المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندى لا غير ، وان الحملة التى شرعت الحكومة وقتئذ فى اعدادها كافية لادراك هذه الغاية ، وان التخلى عن السودان يضر بمصالح مصر سياسيا واقتصاديا ، ولا ترى الحكومة على الأخص وجها لاخلاء الخرطوم وسواهامن الولايات الخاضعة التى لم تمتد اليها الثورة ، وفيها الحاميات القادرة على حفظها ، فظهر الخلاف فى وجهة النظر بين شريف باشا والمعتمد البريطانى ، وتلقى السير افلن بارنج من اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رسائل برقية عدة لكى يصل الى اقناع الخديو بإخلاء السودان وسحب الجنود المصرية الى وادى حلفا ، وأهم هذه الرسائل تلغرافه المشهور المؤرخ فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، الذى نوهنا اليه آنفا (ص ٢٨) ، والذى صرح فيه بأنه اذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح البريطانية ، فمن الضرورى أن ينتحى عن الحكم

استقالة شريف باشا

٧ يناير سنة ١٨٨٤

وقد وافق الخديو توفيق باشا على اخلاء السودان ، ولكن شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة الانجليزية إلى طلبها ، ووقف موقفه المشهور ، واستمسك بارتباط السودان بمصر ، وقال كلمته المأثورة :

« إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا »

وآثر الاستقالة احتجاجا على إخلائه ، وعلى تدخل الإنجليز واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها ، فقابل الخديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقدم اليه استقالة الوزارة [١].

---

(١) هى وزارة شريف باشا الرابعة ، وكانت مؤلفة منذ أغسطس سنة ١٨٨٢ كما يأتى : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفى للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على باشا مبارك للاشغال ، أحمد خيرى باشا للمعارف ، حسين فخرى باشا

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر فى استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها وعلى تدخل الانجليز فى شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

للحقانية ، محمد زكى باشا للأوقاف ، ثم استقال منها رياض باشا فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ على اثر تخفيف الحكم على عرابى وزملائه وعين بدله اسماعيل أيوب باشا ، ثم استقال هذا فى مايو سنة ١٨٨٣ وعين بدله أحمد خيرى باشا وزير المعارف وعين بدله لوزارة المعارف محمد قدرى باشا

الفصل التاسع

إخلاء السودان

ووزارة نوبار

عرضت الوزارة على رياض باشا ، فأبى قبولها ، وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، ثم عرضت على نوبار باشا ، فقبلها ، على قاعدة إخلاء السودان والإذعان « للنصائح الإنجليزية » ، وقابل الخديو توفيق باشا عصر يوم ٨ يناير ، فأصدر إليه أمره بتشكيل الوزارة

تألفت وزارة نوبار فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأعضاؤها هم : نوبار باشا للرآسة والحقانية والخارجية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، عبد القادر حلمى باشا للحربية والبحرية ، محمود باشا الفلكى للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك (باشا) للأشغال [١]

وهذه هى وزارة نوبار الثانية [٢] ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس التسليم للإنجليز بطلباتهم ، وإقرار تدخلهم ، فلا غرابة أن يكون أول عمل لها هو إخلاء السودان ، وضياع نصف الإمبراطورية المصرية

ومما يستوقف النظر دخول عبدالقادر باشا حلمى فى هذه الوزارة ، وقد كان معروفا عن برنامجها أنه يتضمن إخلاء السودان ، فهل كان مقرآ هذا البرنامج ؟ الجواب كلا ، لأن عبد القادر باشا ارتضى الاشتراك فى الوزارة على أساس أن يعهد اليه بوصف كونه وزير الحربية ، وأعرف القواد بشؤون السودان ، تنظيم أمر إنقاذه ، وكان يستطيع لو عهد إليه بهذه المهمة أن يعيد سطوة الحكومة فى إرجائه ، ولكن الحكومة البريطانية

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤

(٢) وزارته الأولى فى عهد اسماعيل وقد تألفت فى أغسطس سنة ١٨٧٨ وسقطت فى فبراير سنة ١٨٧٩

أصرت على تكليف غردون بمهمة إخلاء السودان ، لكى تطمئن إلى تنفيذ برنامجها ، وقد تجددت فكرة إرسال عبد القادر باشا حلمى إلى السودان بعد هزيمة الجنرال بيكر باشا فى واقعة التيب الثانية ، التى سيجىء الكلام عنها ، وبعد إخفاق غردون فى مهمته ، ولكن السياسة الإنجليزية عارضت فى إنفاذ عبد القادر باشا ، مهما كانت العواقب ، وجرت الأمور على غير ما توقع ، كما سارت على غير ما أراد حينما كان حكمداراً للسودان

أصدر نوبار تعليماته بإخلاء السودان فوراً ، وترحيل الموظفين والجاليات الأوروبية والمسيحية من الخرطوم ، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفاً ؛ وسحب الحاميات المصرية من نواحى السودان كافة ، وكان عددها نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، كاملى السلاح والعدة

وصدر مرسوم فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحربية ، بعد أن كانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء [١]

وفى الحق ان إخلاء السودان كان أمراً منكراً ، وعملا خطيراً فى ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزى ، بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته ومضاره ، لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التى ضحت مصر فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنيهات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف ، وتركتها لقمة سائغة للفوضى ، ثم للاستعمار الانجليزى ، تخلت عن نصف المملكة المصرية ، وما فيه من مدن أسستها على مدى السنين ، وحصون وثكنات ، وترسانات ومبان وعمارات ، وجيش يبلغ نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، موزعين فى أرجاء السودان ، قررت إجلاء هذا الجيش ، وأمرته أن يكف عن محاربة الثوار ، ويدعهم أصحاب الحول والسلطان فى تلك الامبراطورية الكبيرة ، ومع ذلك لم يكن من سبيل إلى جلائه عنها دون أن يستهدف للخطر ، وكان الدفاع عن مواقعه فيها أيسر من الجلاء عنها ، وقد تركته الحكومة وشأنه فى تلك الأصقاع المترامية ، فوقع فريسة فى أيدى الثوار

وهناك متاجر زاهرة قضى عليها قرار الحكومة بالبوار ، وقد أحس تجار الصادرات

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٥

والواردات من مصر والسودان بما سيلحق متاجرهم من فادح الخسائر والمضار ، فألفوا فى أوائل يناير سنة ١٨٨٤ لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسهبة [1] إلى الخديو وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول السياسيين ، أبانوا فيها عواقب إخلاء السودان ، ومما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات ، وصادراته تعادل هذا القدر ، وأن سكان السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذ ٥٠٠٠٠ ، منهم ١٥٠٠٠٠ من المسيحيين ، وأن به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين ، وألف للأوروبيين ، وأن بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لاتزال مودعة فى القاهرة وسواكن ، وقالوا فى مذكرتهم مخاطبين الخديو توفيق باشا : « هل يعقل أن العمل الكبير الذى بدأه جدكم محمد على للدفاع عن كيان مصر ذاتها ، وتابعه خلفاؤه وأكمله أبوكم العظيم اسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة ، هل يعقل أن مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفى ساعة يأس من الكوارث التى تنتاب البلاد ؟ إن لنا وطيد الثقة فى همة سموكم وصدق نظركم ، ونلتمس منكم أن تستمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار فى الدفاع عن السودان »

وقد ذهب هذا النداء عبثاً ، وأصدرت وزارة نوبار قرارها المشئوم بإخلاء السودان ، فكان وصمة عار فى تاريخ مصر ، لأن الدول والحكومات لاتتنازل عن أملاكها بهذه السهولة ، ولا بهذا الجبن وهذه الخيانة ، فما بالك بالتنازل عن نصف المملكة المصرية ؟

تنفيذ الجلاء عن السودان

ومهمة غردون باشا

سارت انجلترا بخطوات سريعة جريئة فى تنفيذ برنامجها الاستعمارى فى السودان ، ويتلخص هذا البرنامج فى ثلاث مراحل :

(١) إكراه مصر على التخلى عن السودان

---

(١) نشرت فى جريدة البوسفور اجبسيان عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٤

(٢) إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين

(٣) استرداده لصالح انجلترا وحدها

وقد أفلحت انجلترا فى حمل وزارة نوبار على أن تقرر التخلى عن السودان ، وبذلك تمت المرحلة الأولى ، ثم أسرعت فى اجتياز المرحلة الثانية ، وهى جلاء الجيش المصرى والموظفين المصريين عنه ، لأن الجيش المصرى كان لم يزل يرابط فى المدن والمواقع الحصينة بالسودان ، ولو بقى بها لأمكنه أن يدافع عن تلك المواقع ، ويحافظ على سلطة الحكومة المصرية فى نواحيها ، ولا يلبث مع الزمن أن يسترد السلطة فى الأصقاع التى استفحلت فيها سلطة المهدى ، وقد كان هذا الجيش يبلغ كما أسلفنا نحو خمس وعشرين ألف مقاتل لديهم من الحصون والمعاقل والثكنات والترسانات والبواخر الحربية والذخائر والمدافع مايجعل منهم قوة لايستهان بها ، ولا سبيل للمهدى إلى التغلب عليها ، ولكن انجلترا أرادت تقليص ظل السلطة المصرية من السودان ، فبادرت إلى العمل لتنفيذ قرار إخلائه ، ومع أن تنفيذ هذا القرار يخص الحكومة المصرية وحدها ، لأن انجلترا لم تكن تدعى إلى ذلك الحين أن لها حقاً ما فى السودان ، فإنها لم تبال هذه الاعتبارات ، ودبرت فى لندن طريقة إخلائه دون أن ترجع ولو من باب الشكل إلى الحكومة المصرية ، وعهدت بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون باشا

ولا شك أن اختيار غردون باشا لهذه المهمة أمر تكتنفه الأسرار والمتناقضات ، لأنه لم يكن من قبل يرى إخلاء السودان ، بل كان يعده عملا جنونياً يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به ، وقد نشر بهذا المعنى مقالة فى جريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazette الانجليزية [1] جهر فيها بهذا الرأى ، وأضاف اليه أن اخلاء دارفور وكردفان فكرة يمكن قبولها ، ولكن من الواجب بأية وسيلة المحافظة على الولايات الكائنة شرقى النيل الأبيض وشمالى سنار ، وأن لا خطر البتة يتهدد مصر من ناحية المهدى ، ولا يمكن تسويغ اخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر ، وقال ان بالخرطوم وحدها ستة آلاف جندى ، وأن هناك حاميات ترابط فى النواحى المترامية كدارفور وبحر الغزال وخط الاستواء ، وتساءل هل فى العزم تضحية هذه القوات بإخلاء السودان ، وكيف السبيل الى جلائها دون أن تتعرض الى المهالك ، وختم مقاله بوجوب الدفاع عن

---

(١) عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٤

الخرطوم ، فإن قوات المهدى لا يمكن أن تبقى لمدة طويلة ، وأنها ستتلاشى من نفسها، أما اذا أخلى السودان ، فإن هذا العمل سيكون ضربة هائلة تصيب سلامة مصر ، وقد تصيب سلام العالم

هذا ما جهر به غردون فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، على أنه لم يلبث بعد أيام معدودات (فى ١٨ يناير) أن تلقى من مجلس الوزراء البريطانى مهمة تنفيذ الجلاء عن السودان فقبلها

وقد أصدر مجلس الوزراء البريطانى فى ذلك اليوم بيانا قال فيه : إنه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون ، وأنه سيكون فى الخرطوم ممثلا للحكومة الانجليزية، وكتب اليه اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا فى اليوم ذاته كتابا يحتوى على التعليمات التى يجب عليه أن ينفذها ، وهى السفر بلا إبطاء إلى مصر ، وأن يضع تقريراً عن حالة السودان الحربية ، وعن الوسائل التى يحسن اتباعها لسلامة الحاميات المصرية والجاليات الأوروبية ، وعن خير الوسائل للجلاء عن السودان ، مع الاحتفاظ بثغوره الحربية ، وإدارتها تحت السيادة المصرية ، وأن يتلقى التعليمات فى هذا الصدد من وكيل انجلترا السياسى فى مصر (السير افلن بارنج) ، وأن يتولى أيضا القيام بالمهام الأخرى التى ترغب الحكومة المصرية إسنادها اليه ، ويكون ذلك بوساطة السير افلن بارنج (اللورد كرومر)

ويقول الكولونل شاى لونج بك Chaille' Long bey ان مهمة غردون الحقيقية هى بسط الفوضى والخلل فى السودان ، وأن يسهل على انجلترا الاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر . ويقول أيضا ابراهيم فوزى باشا ، وقد كان زميلا لغردون : « ان مأمورية غردون منحصرة فى هذه السطور ، وهى أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهد غردون السبيل لوقوع تلك البلاد فى مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر فى تلك الأرجاء »[1]

جاء غردون إلى القاهرة ، فى طريقه إلى السودان ، وقابل السير افلن بارنج ، ثم الخديو توفيق باشا ، وعينه الخديو بطلب من السير بارنج حكمداراً (حاكما عاما) للسودان، وسلمه « الإرادة السنية » بذلك يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأمرا آخر يتضمن مهمته ، وفحواه:

---

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم باشا فوزى ج ١ ص ٢٩٥

« إن الغرض من إرسالكم الى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار الى مصر ، وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بإعادتها الى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى ، ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا »[1]

وبعد ان تلقى هذه الأوامر ، سافر من العاصمة الى السودان بطريق النيل ، واصطحب معه الكولونيل استيوارت (باشا)[2] وإبراهيم فوزى بك (باشا)[3] وأذاع وهو فى طريقه إلى الخرطوم أنه موفد لإرجاع الجيش المصرى إلى مصر ، وترك السودان لأهله ، ووصل إلى الخرطوم يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤

وإنك لتلمح من مقارنة هذا التاريخ بتأليف وزارة نوبار ، مبلغ السرعة التى سارت بها انجلترا فى تنفيذ قرار إخلاء السودان ، فان هذه الوزارة قد تألفت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، ولم تكد تمضى أيام معدودات على تأليفها ، حتى اختارت الحكومة البريطانية غردون باشا لتنفيذ قرار الإخلاء ، وسافر هذا على عجل من انجلترا إلى مصر ، ومنها إلى السودان ، فوصل الخرطوم فى ١٨ فبراير , وفى ذلك ما يدل على خطة مدبرة أرادت انجلترا أن تنفذها بكل سرعة

ولما وصل غردون إلى الخرطوم ، جمع مجلسا من الأعيان وكبار التجار ، وأمر بتلاوة أمر توليته ، ثم خاطب المجتمعين ، واعداً إياهم بإقرار العدل والطمأنينة ، وأشار الكولونيل استيوارت ، قائلا إنه وكيله ، وطاب إليهم طاعته ولم يشر بكلمة إلى أحد من الضباط المصريين الذين كانوا يحيطون به

---

(١) السودان لنعوم بك شقير ص٢١٣

(٢) هو الكولونيل استيوارت الذى كلفته الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال الذهاب إلى السودان ودراسة شؤونه فذهب إليه فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ وقدم تقريره فى فبراير سنة ١٨٨٣ ، وانتهى فيه إلى القول بعجز المصريين عن حكم السودان ، وهو التقرير الذى على أساسه قررت الحكومة البريطانية وجوب إخلاء مصر للسودان ، وقد قتل الكولونيل ستيوارت فى سبتمبر سنة ١٨٨٤ كما سيجىء بيانه

(٣) مؤلف كتاب (السودان بين يدى غردون وكتشنر) وقد طلب غردون من الخديو قبل ذهابه إلى السودان الانعام عليه برتبة اللواء

وأخذ يستميل إليه الأهلين بالعدل بينهم ورفع الضرائب عنهم ، على أنه مع ميله إلى العدل ، لم يكن على كفاية للاضطلاع بأعباء منصبه الكبير ، وبخاصة فى ذلك الوقت العصيب ، وكان سريع التأثر سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب فى آرائه ، متناقضاً فى أعماله ، يرضى يوما عن أحد من الناس ، ثم يغضب عليه فى الغد ، والعكس بالعكس ، وقد أمر منذ وصوله بفتح أبواب المدينة ؛ والخروج منها والدخول إليها من غير حرج ، فأخذ رسل المهدى وجواسيسه يترددون على الخرطوم ، ويتعرفون أخبارها ، وينقلونها إلى المهدى ، ويصلون بينه وبين أتباعه فيها ، لكى يمهدوا له طريق الزحف عليها

وعين إبراهيم فوزى باشا قومنداناً للجنود المصريين ، وفرج بك الزينى (باشا) قومنداناً للجنود السودانيين ، والسعيد بك الجيعاتى قومنداناً للجنود الباشبوزوق ، وحسين بك الشلالى وكيلا له ، وأنعم على كل منهم برتبة باشا ، وشرع فى تدبير خطة الجلاء

وبعث إلى المهدى قبل وصوله الى الخرطوم يدعوه الى الكف عن القتال ، ويمنحه لقب أمير كردفان ، وأرسل اليه مع الكتاب هدية من نوع الهدايا التى تقدم لمشايخ لأعراب كالبنش وغيره (١) ، فلم يكترث المهدى لكتابه ، ورد اليه الهدية ، وأرسل اليه رفض منحته ، ويدعوه الى اعتناق الإسلام

وكانت سياسة غردون مما زاد فى نفوذ المهدى ، فقد أذاع منشوراً بين أهالى الخرطوم ، قال فيه : ان السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما ، وقد جئتكم حاكما عاما عليه ، فجعلت محمد أحمد أميراً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق ، وتنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين فى المستقبل

فإبلاغ الأهلين تصميم الحكومة على فصل السودان ، والتعظيم من أمر المهدى ، قضى على هيبة الحكومة ، وعلى الأمل فى استردادها نفوذها ، فصرف عنها قلوب الأهلين ، وجعلهم ينضمون الى الجانب الأقوى وهو جانب المهدى فكأن غردون جاء ليزيد من نفوذه وسلطانه ، ويقضى على نفوذ الحكومة المصرية القضاء الأخير

وسار المهدى فى بسط سلطانه بخطوات واسعة ، فلما شعر غردون بحرج مركزه

(١) السودان بين يدى غردون وكتشنر لإبراهيم فوزى باشا ١ ص ٢٦٧

وأنه لاشك واقع هو وجنوده فى قبضته ، عدل عن سياسة المسالمة ، واستعد للدفاع والمقاومة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن بعد أن ضاعت الفرصة ، وسبق السيف العذل

طلب غردون مدداً من الجند ، فرفض طلبه ، ثم طلب تعيين الزبير باشا حاكما للسودان ، لما كان له فيه من النفوذ والعصبية ، ولأنه الرجل الذى يستطيع مقاومة المهدى ، وكان مقيما وقتئذ فى مصر ، ولكن اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رفض هذا الطلب ، وأبلغ السير إفلن بارنج قرار الرفض ، وكان الرفض معقولا من وجهة النظر الانجليزية ، لأن تعيين الزبير حاكما للسودان كان يمكن أن يؤدى إلى إخماد ثورة المهدى ، وعودة السلطة إلى الحكومة المصرية ، وهذا مالم تكن تعمل له انجلترا ، وعبثاً أعاد غردون طلبه ، وألح فى إجابته ، وأشار إلى أن لا سبيل إلى إنقاذ الحاميات المصرية وإمكان إرسالها إلى مصر دون مساعدة الزبير باشا ، وأن أرواح الجنود والموظفين تكون هدفاً للخطر بغير هذه الوسيلة ، ولكن الحكومة الانجليزية أصرت على الرفض ، وتركت غردون وشأنه ، وكانت حجتها الظاهرة فى ذلك أن الزبير باشا من كبار تجار الرقيق ، وأن عودته تساعد على إعادة هذه التجارة ، مما تعترض عليه جمعيات منع الاتجار بالرقيق فى انجلترا ، وهى حجة واهية ، لأن المهدى لم يكن أقل من الزبير إباحة للاسترقاق ، فترك السودان فى قبضته معناه إعادة الاتجار بالرقيق بأوسع معانيه ، ولكن السبب الحقيق هو ماقدمنا ، وهو سعى الحكومة الانجليزية فى تقليص ظل السلطة المصرية عن السودان ، ولذلك عارضت فى أن ترسل مصر أى مدد إلى السودان ، وعارضت أيضاً فى تعيين الزبير باشا حاكماً له ، ولم يكن ثمة شك فى أن مصلحة مصر كانت تقضى بتعيينه حاكما عاما للسودان ، وكان بلا جدال أقدر من غردون على مقاومة المهدى ، لكن السياسة الانجليزية حالت دون إصدار الحكومة قراراً بتعيينه لهذا المنصب تحقيقاً لمطامعها فى السودان

وكانت نتيجة هذه الخطة المدبرة تمكن المهدى من فتح الخرطوم وسائر مدن السودان ، ووقوع الحاميات المصرية والموظفين المصريين وعائلاتهم وأولادهم وذويهم وأتباعهم فى قبضة الثوار ، فأعملوا فيهم السيف بلا رحمة ولا شفقة ، حتى بلغ عدد ضحايا هذه المجازر نحو ثمانين ألف نسمة

انتصار الثورة فى السودان الشرقى

تحرجت الحالة فى السودان الشرقى على اثر قرار إخلاء السودان الذى كان بمثابة إغراء للثورة على متابعة انتصاراتها ، واشتد حصار الدراويش لسواكن وطوكر وسنكات ، رغم استبسال حامياتها فى الدفاع عنها ، وصارت مهددة بالسقوط

هزيمة الجنرال بيكر باشا

فى معركة التيب الثانية (٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

أنفذت الحكومة المصرية حملة من عساكر الرديف الى سواكن لإنجاد طوكر وسنكات ، وعهدت بقيادتها الى الجنرال فالنتين بيكر باشا قومندان البوليس ، فجاءت الحملة سواكن فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وأخذت أهبتها للزحف

وفى أوائل فبراير تقدم بيكر باشا من ترنكتات [١] بقوة من ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل ، وساروا قاصدين طوكر . فما أن وصلوا الى آبار (التيب) حتى فاجأهم الدراويش يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وانقضوا عليهم بجموعهم الحاشدة ، وأمعنوا فيهم ذبحاً وتقتيلا ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصرى ، بعد أن منى بخسارة فادحة ، اذ قتل من رجاله نحو ٢٣٠٠ ، ومن ضباطه ٩٢ ضابطاً ، وعادت فلول الجيش المنهزمة الى سواكن ، وتسمى هذه الواقعة واقعة التيب الثانية ، تمييزاً لها عن واقعة التيب الأولى التى حدثت فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وتسمى أيضاً واقعة (طوكر)

كان لهذه الهزيمة صدى أليم فى مصر ، ودل وقوعها على أن القيادة الإنجليزية لم تحسن تدبير الخطط الحربية ، اذ كانت هذه الواقعة ، بعد كارثة (شيكان) ، ثانية الوقائع الكبرى التى أصيب فيها الجيش المصرى بالهزيمة ، بقيادة القواد البريطانيين فى حروب السودان الأولى ، وكانت هذه الهزيمة نذيراً بسقوط سنكات وطوكر : بعد أن انقطع عنهما المدد

---

(١) ميناء على شاطىء البحر الأحمر جنوبى سواكن ، ولذلك تسمى الواقعة فى بعض المراجع واقعة (ترنكتات) وهى ميناء طوكر

سقوط سنكات - ٨ فبراير سنة ١٨٨٤

ومقتل البطل محمد توفيق بك

كان محمد توفيق بك يتولى محافظة سواكن ، وظل يدافع عن (سنكات) دفاع الأبطال ، ولكن الثوار شددوا عليها الحصار ، وانقطع المدد عنها ، فاستبسل وسائر رجال الحامية فى الدفاع . واحتملوا أهوال الحصار ، حتى نفدت مؤونتهم ، فعانوا ألم الجوع ، واضطروا الى أكل لحوم البغال والحمير ، والكلاب والقطط ، وأكلوا الجلود ، واضطروا الى مضغ أوراق الشجر ، تسكيناً لسعار الجوع ، فلما صاروا الى هذه الحال ، جمعهم البطل توفيق بك ، وقال لهم : « إن بقينا هنا هلكنا من الجوع ، وان سمنا لهؤلاء الأشقياء لم نضمن السلامة ، وان سلمنا عشنا عيشة يهون معها الموت ، فلم يبق لنا الا أن نخرج من الاستحكام ، ونتخذ طريق سواكن ، فإن لحقوا بنا حاربناهم حتى ظفرنا ، أو متنا مشرفين » [١]

ففعلت هذه الكلمات فى نفوس الضباط والجند فعل السحر ، وأجمعوا على العمل برأى قائدهم الباسل ، فلما كان يوم الجمعة ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ (١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٠١) اعتزموا الخروج من المدينة ، فأحرقوا مخازن البارود والجبخانة ، وسدوا أفواه المدافع ، وخرجوا من سنكات وعددهم لايزيد عن ستمائة نفس ، من جند ورجال ونساء وأطفال ، فساروا نحو ميل ونصف حتى أتوا مضيقاً وعراً ، فوجدوا الدراويش كامنين فيه ، فنظم توفيق بك صفوف الجنود على هيئة مربع ، وجعل النساء والأطفال فى الوسط ، ليقيهم شر القتال ، وأخذ الجند فى رمى الدراويش بالرصاص ، فقتلوا منهم ٥٧ رجلا ، ولكن الدراويش أطبقوا عليهم من كل جانب ، وأثخنوا فيهم حتى قتلوهم عن آخرهم ، ولم ينج منهم سوى خمسة رجال ، بينهم قاضى سنكات ، وثلاثون امرأة ، وقتل البطل توفيق بك فى هذه المعركة ، وقتل سائر أبطال الحامية من الضباط والجند ، فخلدوا أسماءهم فى سجل الشرف والفخار

ومما يؤثر عن البطل توفيق بك أنه حين اشتد الحصار على سنكات أرسل خطاباً إلى حكمدار السودان ، يفيض نبلا وشهامة . قال فيه : « ان حالة الأطفال والشيوخ جرحت

---

(١) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٠٨

فؤادى ، وأقلقت خاطرى ، بعد نفاد المؤن . ولم نبق على حمار أو جمل ، وكنا بانتظار امدادكم ايانا حتى الآن ، ولم نر منكم معيناً ولا نصيراً ، وقد ضقت ذرعا ، وفرغ معين الصبر . ومع ذلك فإنى أصبر بعد ارسال هذا الكتاب يومين اثنين فقط ، فاذا لم أر منكم عندا فلا بد لى من اتمام واجبات العسكرية بشرف ، فأطلق المدافع وأهدم الاستحكامات ، وأهجم ورجالى على الأعداء فنقاتلهم ونناوشهم الحرب بكل قوانا قصد النجاة والفوز بالحياة ، فإن أسعدنا الحظ فبه ، والا فإنا نموت موت الأبطال بعد القيام بالواجبات العسكرية وشرف الجندية ، تخليدا لذكر مصرنا العزيزة ، ومحافظة على حقوقنا المقدسة » [1]

قالت (الأهرام) تعليقا على هذا الكتاب المجيد : « هذا هو الكتاب الأخير الذى بعث به توفيق بك الشجاع ، ولما لم يجد معينا ولا مغيثا أنجز ماوعد ، ومات شهيدا عزيزا ، وهذا البطل الكريم ما كان جنديا ولا ضابطا بل صرف معظم سنه فى التدريس ، ومع ذلك فقد فعل أفعالا عجز عنها مشاهير الضباط وكبار القواد ، وكان فى حياته معززا مكرما ، ومات فقيرا محترما يذكر بالخير »

احتلال الانجليز سواكن

لم تكد الحكومة المصرية تقرر اخلاء السودان حتى بادرت انجلترا إلى تنفيذ خطتها فى احتلال ما تتخلى عنه مصر ، ففى فبراير سنة ١٨٨٤ على أثر هزيمة بيكر باشا ، احتل الاميرال هويت Hewet سواكن ، وجعل نفسه قومندانا للثغر ، وبلغ من استهانة انجلترا بالخديو توفيق بعد إذ أقرها على إخلاء السودان ، أنها لم تبلغه نبأ هذا الاحتلال إلا بعد وقوعه ، وجاء هذا الاحتلال مكذبا لمزاعم انجلترا حينما طلبت اخلاء السودان بحجة أن لا سبيل الى المحافظة عليه ، فاذا لم يكن من سبيل للاحتفاظ به فما بالها تضع يدها على أهم مواقعه وتستقر فيها ؟

وقد احتجت تركيا على هذا الاحتلال ، فأجابها اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن حوادث السودان اضطرت الحكومة البريطانيه إلى اتخاذ بعض الوسائل الوقتية لحماية ثغور البحر الأحمر ، ولكنها عازمة عند ما تعود السكينة أن لا تعمل شيئا بغير مشورة الباب العالى

---

(١) الأهرام عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٤

سقوط طوكر – ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤
وحملة الجنرال جراهام الأولى

أنفذت قيادة الجيش البريطانى حملة بقيادة الجنرال جراهام ، لإزالة الأثر السيء الذى أحدثته هزيمة بيكر باشا فى معركة التيب الثانية ، وكانت مهمة هذه الحملة الدفاع عن سواكن وإنقاذ حامية طوكر ، التى كان الدراويش يحاصرونها ، فجاءت الحملة الى سواكن فى أواخر فبراير ، وفى غضون ذلك سقطت طوكر فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة اليها

واقعة التيب الثالثة

٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤

على أن الحملة بقيادة الجنرال جراهام هاجمت جموع الدراويش فى (التيب) يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ (غرة جماد الأول سنة ١٣٠١) فانتصرت عليهم وأوقعت بهم وأجلتهم عن آبار التيب

واقعة طماى الثانية

١٣ مارس سنة ١٨٨٤

ثم هاجمت جموع عثمان دقنه فى (طماى) ، فظفرت بهم يوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأخلى عثمان دقنه طماى ، واعتصم بالجبال ، وقد كان الظن أن تستمر الحملة فى زحفها بعد هذا الظفر ، ولكنها عدلت عن الزحف ، إذ أمرت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام بالعودة إلى مصر ، فكان ذلك إيذانا بوقف الحملة ، وإغراء لعثمان دقنه بالاستخفاف بقوة الحكومة

فعاد جراهام إلى مصر فى ابريل ، ولحقه جيشه ، وتبين أن الغرض من هذه الحملة إنما هو اطمئنان الإنجليز على مراكزهم فى سواكن فحسب

وفى ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو بإيعاز من الانجليز الميرالاى البريطانى تشر مسايد بك Chermside محافظا لسواكن (١)

اتساع نفوذ المهدى

كان لقرار إخلاء السودان أثر كبير فى إتساع نفوذ المهدى ، فإن هذا القرار هو بمثابة تسليم من الحكومة المصرية بعجزها عن إخماد الثورة ، واعتراف منها بقوة المهدى وانتصاراته ، وقد انتهز هو هذه الفرصة ، فأخذ يفتتح عواصم السودان ، ويمد نفوذه شرقا وغربا وجنوبا ، ويحاصر الخرطوم

فقد سقطت (سنكات) فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، و (طوكر) فى ٢٤ منه كما تقدم بيانه ، والحلفاية (شمالى الخرطوم) فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، والقضارف بمديرية كسلا فى ٢١ إبريل سنة ١٨٨٤

ثم سقطت (بربر) فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ ، وقتل فيها من جنود الحامية المصرية نحو ١٥٠٠ مقاتل ، وكان لسقوطها تأثير كبير فى الموقف ؛ ووقع أليم فى النفوس ؛ لأنه بسقوطها انقطع الأمل فى إنقاذ الخرطوم ، وصارت فى حصار محكم ، إذا كانت بربر هى طريقها إلى سواكن أو إلى كروسكو (أنظر موقعها على الخريطة ص ٨٢) ، وظل غردون مرابطا فى الخرطوم ، يأمل أن يصله المدد ، ويبذل الجهد فى تنظيم الدفاع عن المدينة

حمله إنجليزية لإنقاذ غردون واخفاقها

١٨٨٤ — ١٨٨٥

وفى غضون ذلك شعرت الحكومة الإنجليزية بأن تركها الجنرال غردون باشا محصوراً فى الخرطوم ، وامتناعها عن نجدته ، رغم صيحات الاستغاثة التى كان لا يفتأ يرسلها كلما اشتد به الحصار ، يعرضها للوم اللائمين من الجمهور البريطانى ، والرأى العام الأوروبى ، فاعتزعت إرسال نجدة من الجيش الانجليزى لإنقاذه ؛ وعهدت بقيادتها

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ١٠٢

إلى الجنرال اللورد ولسلى Wolsley[١] ؛ وكان عددها تسعة آلاف مقاتل ؛ وسميت (حملة الإنقاذ) ، واشترك معها الجيش المصرى بقوته ، وأبلى فيها البلاء الحسن ؛ وفى ذلك يقول اللورد ملنر[٢] : « إن الجيش المصرى الذى اشترك فى حملة النيل قد أبدى من الصفات الحربية ما لم يكن يظنه أحد فى البداية »

وصل ولسلى إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، وأخذ يعد المعدات لتنظيم الحملة

لم يكن الغرض من إنقاذ هذه الحملة إعادة سلطة الحكومة المصرية إلى السودان ، وإنما كان لإنقاذ حياة غردون فحسب[٣] ، ويتبين لك حقيقة مقصد الحكومة الإنجليزية من التعليمات التى أصدرتها إلى الجنرال واسلى ، وهذا نصها :

« إن الغرض الأساسى من الحملة إنما هو إنقاذ الجنرال غردون والكولونيل ستيورت من الخرطوم ، فمتى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أياً كانت ، والحكومة تعتمد عليكم فى أنكم لا تتقدمون جنوباً إلا بقدر مايلزم لإدراك هذا الغرض »[٤]

وكان غردون باشا ذاته يأبى أن تأتيه النجدة على يد الجيش المصرى ، ويبدو ذلك من خطابه الذى أرسله إلى قائد الحملة فى وادى حلفا ، وقال فى ختامه : « لا تدعوا العساكر المصرية تأتى إلى هنا ، استلموا قيادة الوابورات منهم وأخرجوهم منها فإنه لا فائدة منهم[٥] »

أخذت هذه الحملة تسير بخطوات بطيئة ، فقد ابتدأت وحداتها تصل وادى حلفا فى سبتمبر ، ولم يصلها الجنرال ولسلى إلا فى اليوم الخامس من اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، ووصل الى (دنقلة) فى ٣ نوفمبر ، أى بعد انقضاء شهر من وصوله الى وادى حلفا ، ولم يصل (كورتى) إلا فى ١٦ ديسمبر ، فاتخذها معسكره العام . وأخذ يستعد لمتابعة السير جنوبا ،

---

(١) الذى كان قائداً للحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٨٢

(٢) فى كتابة (انجلترا فى مصر) England in Egypt ص ٩٩ طبعة سنة ١٩٢٠

(٣) كوشرى ـ المركز الدولى لمصر والسودان ص ٣٢٥

(٤) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٦٩

(٥) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٧٣

فاستقر الرأى على انفاذ حملتين تسير احداهما بقيادة االجنرال السيرهربرت ستيوارت Herbert Stewart فى طريق الصحراء الى(المتمة) ،وتسير الثانية بقيادةالجنرال ارل Earl فى طريق النيل قاصدة بربر (١)

واقعة أبى طليح

١٧ يناير سنة ١٨٨٥

تحركت حملة الصحراء من (كورتى) فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، بقيادة الجنرال السير هربرت ستيورت ، واستولت على آبار (الجقدول) فى صحراء بيوضه ، يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصنت مواقعها بها

ثم زحفت جنوباً ، فالتقت بجموع الدراويش فى آبار (أبى طليح) ، القريبة من (المتمة) ، يوم ١٧ ينايرسنة ١٨٨٥ ، وهناك نشبت واقعة كبيرة انتهت بهزيمة الدراويش بعد أن حصدتهم نيران المدافع حصداً

وقد تجدد الأمل بعد هذه الواقعة فى إنقاذ غردون وحامية الخرطوم ، ولكن تأخر الحملة فى الزحف قد بدد هذا الأمل كما سيجىء بيانه

واستمرت الحملة فى زحفها حتى وصلت إلى (المتمة) فاحتلتها ، وبلغت (القبة) جنوبى المتمة وتحصنت فيها ، وفى أثناء زحفها التقت بجموع الدراويش ، فظفرت بهم ، وجرح الجنرال ستيوارت جرحاً مميتا ، وتولى القيادة من بعده الجنرال السير شارلس ويلسن

واتصلت الحامية فى القبة برسل غردون الذين جاءوا على البواخر النيلية من الخرطوم ولبثوا بالقرب من (شندى) أربعة أشهر ينتظرون المدد ، فأدرك الجنرال السيرشارلس ولسن من حديثهم خطورة الحالة ، وأن الخرطوم على وشك السقوط ، فانفصل بقوة من الجند أقلتهم الباخرتان (بردين) و (تل حوين) ، قاصدين الخرطوم ، فوصل إلى مقربة منها ، شمالى الحلفاية ، يوم ٢٨ يناير ، وهناك علم بسقوطها ومقتل غردون ، فعاد دراجه إلى (المتمة) ، بعد أن أصلاه المهديون ناراً حامية فى الطريق ، وأبلغ اللورد

---

(١) أنظر هذه المواقع والتى تليها بالخريطة ص ٨٢

(ولسلى) القائد العام للحملة فى (كورتى) نبأ سقوط الخرطوم ، ومقتل غردون ، فأرسله هذا بالبرق إلى لندن . وأخذ ينتظر تعليمات الحكومة البريطانية

ويقول إبراهيم باشا فوزى ، الذى كان وقتئذ أسيرا فى الخرطوم إنه لو أبحرت الحملة إلى الخرطوم مباشرة منذ وصولها إلى المتمة لما سقطت الخرطوم ، ولكنها بقيت فى المتمة خمسة أيام ، فأضاعت فرصة إنقاذها[١] ، فتأخرها فى الزحف كان السبب الأكبر فى إخفاق حملة « الإنقاذ » ، وهذا التأخير يرجع إلى خطأ القيادة فيها

واقعة كربكان

١٠ فبراير سنة ١٨٨٥

وفى خلال هذه الحوادث سار الجنرال إرل قائد حملة النيل من (كورتى) ، يقود نحو ثلاثة آلاف من الجنود الإنجليزية ونحو خمسمائة قارب تقل الجنود المشاة ، أما الفرسان والمدفعيه فإنهم ساروا حيال القوارب فى الضفة الغربية للنيل وسارت القوة المصرية بقيادة البكباشى أحمد سليمان فى الضفة الشرقية ، وتقدمت الحملة على هذا النحو مسيرة ثمانية أيام ، حتى بلغت معقل الدراويش فى (كربكان) ، بالقرب من (أبو حمد) فانضمت القوة المصرية إلى القوة الإنجليزية ، وهاجمت القوة المشتركة معقل الدراويش بكربكان يوم ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ ، وفازت عليهم فوزاً مبيناً ، واستولت على المعقل وقتلت جميع من فيه من الدراويش ، وأصيب الجنرال إرل فى هذه المعركة برصاصة قضت عليه ، وقد أبلى البكباشى أحمد سليمان والجنود المصريون بلاء حسناً فى هذه الواقعة

وبقيت القوة معسكرة فى (كربكان) أسبوعين ثم قفلت راجعة الى دنقلة على اثر قرار الحكومة البريطانية العدول عن الزحف ، بعد سقوط الخرطوم ومقتل غردون ، فارتدت الحملة جميعها الى كورتى ثم الى دنقلة ، ورجعت الى مصر فى يونيه سنة ١٨٨٥

---

(١) ابراهيم باشا فوزى — السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ٢ ص ٤٢

وعلى اثر إخفاق هذه الحملة استقال الجنرال السير افلن وود باشا Sir Evelyn Wood سردار الجيش المصرى من منصبه في ابريل سنة ١٨٨٥ ، وكان الظن أن يسند هذا المنصب الى قائد مصرى كفء مثل عبد القادر باشا حلمى ، بعد أن ثبت من التجارب أن أسناد القيادة العليا للجيش الى سردار انجليزى كانت نتيجته انحلال الجيش المصرى وتبدد قوته ، واصابته بالهزائم المتوالية في حروب السودان ، ولكن السياسة البريطانية أبت الا أن يحل سردار انجليزى بدل السردار المستقيل ، فعين الجنرال السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥

غردون فى الخرطوم

أما ما كان من أمر غردون فى الخرطوم أثناء سير حملة الإنقاذ ، فقد حاول إجلاء الدروايش عن (الحلفاية) لكى يخفف ضغطهم على المدينة ، وأنفذ إليها حملة من أربعة آلاف مقاتل ، ولكن الدراويش أوقعوا بهم يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٤ ، فى واقعة عرفت (بواقعة الشرق) ، وتقدموا لحصار الخرطوم من الشمال والجنوب والشرق فاشتدت الحالة بالحامية وبسكان المدينة ، لانقطاع المدد ، ونفاد الميرة والمؤونة ، وبقيت الحرب سجالا بين الحامية والدراويش ، ودافعت الحامية دفاع المستميت عدة أشهر

مقتل الكولونيل ستيوارت

وفى أثناء الحصار أوفد غردون وكيله الكولونيل ستيوارت باشا إلى مصر بطريق النيل لإبلاغ الحكومة حالة الخرطوم ، واستعجال المدد ، فسافر على ظهر الباخرة « عباس » إلى أن وصل شلال (ودقمر) ؛ فرسا ومن معه على جزيرة صغيرة تجاه قرية (هبة) ، وهناك أدركه الدراويش ، فقتلوه ومن معه (سبتمبر سنة ١٨٨٤)

سقوط الخرطوم ومقتل غردون

٢٦ يناير سنة ١٨٨٥

وكان المهدى قد جعل عامله عبد الرحمن النجومى أحد قواد جيشه قائداً على جموع لدراويش المحاصرة للخرطوم ، فلما استبطأ فتحها تحرك من الأبيض بجميع جيشه ،

زاحفا عليها ، معتزما الاستيلاء عليها عنوة ، فحل بأبي سعد فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، يقود جيشاً لجباً ، يبلغ عدده نحو ستين ألف مقاتل ، وبقى يستعد للحرب حتى غاية المحرم سنة ١٣٠٢ (نوفمبر سنة ١٨٨٤) ، لأنه لم يكن يرغب الحرب فى شهر المحرم ، فلما انتهى الشهر كتب إلى غردون فى ١٩ نوفبر سنة ١٨٨٤ ، يدعوه للتسليم ، فأجابه غردون متهدداً متوعداً ، فأمر المهدى رجاله بضرب الخرطوم من كل الجهات ، فدافع عنها جنود الحامية دفاع الأبطال وردوا الدراويش غير مرة ، ولكن اشتداد الحصار أدى إلى نفاد المؤونة ، ففشت المجاعة فى الخرطوم وأم درمان واشتد الجوع بالجنود والأهلين ، حتى صار أهلها يموتون جوعا فى الطرقات

وحاول غردون أن يفك الحصار عن الخرطوم لإحضار القوت إليها ، فخرجت قوة من الحامية يوم أول يناير سنة ١٨٨٥ ، ولكنها ارتدت منهزمة ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، وخرجت قوة أخرى فى فجر يوم ٣ يناير ، واشتبكت بالدراويش وأصلتهم نارا حامية ، ولكن الحصار ظل مضروبا على الخرطوم وأم درمان ، ونفد الزاد فى المدينتين

وفى اليوم الخامس من شهر يناير سقطت أم درمان تحت تأثير الجوع ، فكان سقوطها نذيرا بسقوط الخرطوم ، وانقطع الأمل فى وصول المدد الذى كان ينتظره غردون حتى آخر لحظة ، وأرسل إليه المهدى فى ٦ يناير ينصحه بالتسليم ، وينبئه بأن لا أمل فى وصول المدد إليه ، وأعاد الطلب فى ٧ يناير ، ولكن غردون أجابه بالرفض ، وقد دب اليأس فى قلوب الجند والأهلين بعد سقوط أم درمان ، لتوقعهم اقتحام الدراويش خطوط الدفاع ، فضلا عن اشتداد المجاعة ، ولكن غردون كان لا يفتأ يشدد عزائمهم ، ويتطلع إلى الأفق منتظرا وصول حملة الإنقاذ من الشمال ، ولكن الحملة كانت تسير ببطء كما تقدم بيانه

واشتد الجوع بالحامية والأهلين حتى هزلت أجسام الجنود ، واصفرت ألوانهم ، وغارت عيونهم ، وكانوا بعد أن نفد الزاد قد شرعوا يأكلون لحوم الخيل والبغال والحمير والكلاب والجلود وألياف النخيل

وطوق الدراويش المدينة ، ولم يبق من خطوط الدفاع عنها سوى (الخندق) ، وكان يدافع عنه جنود الحامية دفاع المستميت ، بقيادة فرج باشا الزينى ، وكانت الأنباء قد

وصلت إلى المهدى من الشمال بانتصار الحملة الإنجليزية فى (أبى طليح) ، ثم وصولها إلى المتمة قاصدة الخرطوم ، فاعتزم فتحها عنوة قبل وصول المدد

ففى فجر يوم الإثنين ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ (٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٢) هجم الدراويش على الخرطوم هجوما عاما ، فدافع الجند وضباطهم عن الخندق دفاعا مجيدا ، ولكن الدراويش اقتحموه بجموعهم الحاشدة ، ودخلوا الخندق ثم المدينة ظافرين ، وأعملوا السيف فى الجند والأهالين ، وأوقعوا بهم ذبحاً وتقتيلا ، بلا رحمة ولا شفقة ، واستمرت المجزرة حتى الضحى ، وبلغ عدد من قتلوا يوم الواقعة من سكان الخرطوم نحو ٢٤ ألف نسمة (١) عدا من قتل من الجند ، وعدتهم ثمانية آلاف ، وقتل غردون فى سرايه بالخرطوم وهو يرقب حركات القتال ، وذهب الدراويش برأسه إلى المهدى ، ولم يكن راضيا عن قتله ، ولا عن إسراف أشياعه فى الذبح والتقتيل ، فقد استباحوا المدينة ، وجعلوها فريسة للنهب ، ومسرحا للفظائع ، من قتل الرجال والأطفال ، وسبى النساء ، واستعباد الأحياء من أهلها ، ووقع فى هذا اليوم المشئوم وفى الأيام التالية من الأهوال ، ما تقشعر منه الأبدان

كان لسقوط الخرطوم ومقتل غردون دوى كبير فى مصر وفى العالم ، إذ كان إيذاناً مروعا بانحلال الإمبراطورية المصرية فى السودان ، والقضاء على الحكم المصرى فى أصقاعه ، كما كان أوج السلطة للمهدى وأشياعه

حملة جراهام الثانية

فى سواكن سنة ١٨٨٥

كان مما اقترحه اللورد ولسلى على حكومته بعد إخفاق حملته وسقوط الخرطوم إرسال قوة إنجليزية إلى سواكن لسحق عثمان دقنه ومد سكة حديدية من سواكن إلى بربر ، تمهيدا لاستئناف الزحف على الخرطوم ، فأنفذت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام إلى سواكن مرة ثانية ، وحشدت له جيشاً من مصر وانجلترا ، وانضم إلى حامية سواكن فبلغت القوات التى تجمع قيادته بها ١٣٠٠٠ مقاتل

ولما اكتملت الحملة فى سواكن زحفت بقيادة الجنرال جراهام على جموع

---

(١) إحصاء إبراهيم باشا فوزى الذى حضر حصار الخرطوم وسقوطها ـ السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ٢ ص ٢

عثمان دقنه فى تل هشيم [1] ، واشتبكت وإياهم يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، ففازت عليهم وهزمتهم

وفى ٣ ابريل ظفرت بهم فى طماى ، وأخلاها عثمان دقنه ، وشرع الجنرال جراهام فى مد السكة الحديدية من سواكن فى طريق بربر ، ولكن الحكومة البريطانية عدلت بعد ذلك عن مهاجمة المهدى ، فأمرت جراهام بالكف عن مد السكة الحديد والعودة إلى مصر ، فعاد إليها مع حملته فى مايو سنة ١٨٨٥

إخلاء دنقلة

وتراجع حدود مصر الجنوبية

كان من نتائج سقوط الخرطوم أن طلبت انجلترا من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية فى (وادى حلفا) ، وأرادت بذلك أن تؤيد إخلاء مصر للسودان ، فأذعنت الحكومة المصرية وأخلت دنقلة ، وقررت فى يونيه سنة ١٨٨٥ جعل حدودها الجنوبية فى (كوشة) (أنظر موقعها بالخريطه ص ٨٢) ، وفصلت البلادالتى بين أسوان ووادى حلفا عن مديرية إسنا وجعلتها محافظة تحت الأحكام العسكرية وأسمتها (محافظة الحدود)

وفاة المهدى

وتراجع المهدية

أصيب المهدى فى يونيه سنة ١٨٨٥ بحمى خبيثة من نوع الالتهاب السحائى الشوكى ، لم تمهله بضعة أيام حتى أودت بحياته ، وهو فى أوج قوته ، وكانت وفاته يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٥ (٩ رمضان سنة ١٣٠٢) ، وتولى حكم السودان من بعده خليفته عبد الله التعايشى

كانت وفاة المهدى أول نذير بإخفاق الثورة المهدية ، إذ كان هو بلا مراء روحها وقوامها ، وكانت الانتصارات التى نالها قد رفعت شأنه ، وزادت من مهابته فى النفوس

---

(١) على بعد ٧ أميال من سواكن

فكانت شخصيته هى دعامة الدولة المهدية المترامية الأطراف التى أسسها فى السودان ، وقد ولى الأمر من بعده خليفته عبد الله التعايشى ، ولم يكن له المقام الذى كان المهدى ولا نفوذه المعنوى ، وكان ينقصه كثير من المزايا والصفات التى اجتذب بها المهدى قلوب أنصاره ، كالأناة والحزم والدهاء ، فالتعايشى يشبه أن يكون وارثاً لملك كبير تعوزه الكفاية للاضطلاع بأعبائه ، ووقع الخلاف بينه وبين كبار أنصار المهدى ، وأخذ يقرب إليه من يرى فيهم الإخلاص لشخصه ، وينكل بمن يخشى منهم مزاحمته أو الخروج عليه ، وفى عهده كثرت المظالم ، ووقفت حركة التجارة ، ثم انتشرت الأوبئة ، والمجاعات ، فمات منها مئات الألوف من الأهلين ، فلا غرو أن كانت ولايته إيذاناً بتداعى الدولة المهدية ، ولم يكن يطمع إلا فى إستبقاء نفوذه فى البلاد التى دانت للمهدى ، ولكن الانجليز أخذوا يبالغون فى قوته ، ويظهرون القلق من اعتزامه غزو مصر ، لكى يسوغوا بقاءهم فى مصر لحمايتها كما يقولون من غزوات الدراويش

المعارك فى السودان الشرقى والجزيرة

سقطت (القلابات) فى مارس سنه ١٨٨٥ ، قبل وفاة المهدى

وسقطت (كسلا) عاصمة مديرية كسلا على عهد التعايشى ، وقد بدأ حصارها فى عهد المهدى ، ثم استولى عليها الدراويش فى يوليه سنة ١٨٨٥ ، بعد أن دافعت عنها حاميتها دفاع الأبطال بقيادة أحمد عفت بك مدير كسلا ، وقد قتله الدراويش وقتلوا معاونيه بعد سقوط المدينة بأمر عثمان دقنة عامل التعايشى فى السودان الشرقى

وسقطت سنار فى أغسطس سنة ١٨٨٥ بعد دفاع مجيد

وكان عثمان دقنه يحاول فتح سواكن ، ولكنها امتنعت عليه

واقعة الجميزة

٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨

وظلت الحرب سجالا فى هذه الناحية ، وقد نشط الدراويش فى سبتمبر سنة ١٨٨٨ ، لمهاجمة سواكن فنزلوا إلى الجنوب الغربى من طابيتى (الشاطه) و (الجميزة) اللتين تحميان آبار المياه لحامية سواكن ، وفى اكتوبر من تلك السنة شرعوا فى ردم هذه الآبار فردهم عنها الجنود المصريون وأرسلت الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية المدد إلى سواكن لكسر

هجوم الدراويش ، وذهب إليها السردار جرنفل باشا ، وتولى بها قيادة الجند ، وفى فجر يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ خرج الجيش المصرى بقيادته من سواكن ، وزحف على معقل الدراويش ، والتحم وإياهم فى معركة شديدة عرفت بمعركة الجميزة ، وقاتلهم ببسالة وثبات ، إلى أن أوقع بهم وأجلاهم عن معقلهم ، وشتت شملهم

المعارك والمناوشات فى مديرية دنقلة

١٨٨٥ — ١٨٨٩

احتل الدراويش مدينة (دنقلة) فى أغسطس سنة ١٨٨٥ عقب إخفاق حملة اللورد ولسلى ، وجلاء القوات المصرية والإنجليزية عنها ، ووقعت مناوشات بمديرية دنقلة فى ختام سنة ١٨٨٥ ، لم يكن الباعث عليها من جانب الدراويش سوى الرغبة فى النهب والسلب ، فقد حاصروا قلعة (كوشة) واستولوا عليها ، ثم استولوا على (جنس) على بعد ثلاثة أميال منها

واقعة جنس

٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥

على أن القوات المصرية ما لبثت أن كرت على الدراويش باشتراك القوة الإنجليزية فهاجمت مواقعهم فى كوشة وجنس يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ هـ) ، فاحتلت كوشة عنوة ، وهاجمت فى اليوم نفسه معقل الدراويش فى جنس ونشبت بين الفريقين معركة عنيفة انتهت بإجلاء الدراويش عنها ، واستولى المصريون على ما كان بها من أسلحة وذخائر ، وقد أبلى الجنود والضباط المصريون البلاء الحسن فى هذه الواقعة ، وأثنت الأوامر العسكرية على بكباشى المدفعية المصرية حسن أفندى رضوان (باشا) والبكباشى أحمد أفندى فهمى من ضباط أركان الحرب

وجعلت الحكومة آخر حدود مصر الجنوبية بعد هذه الواقعة (وادى حلفا) ، ورجع إليها الجند من الجنوب فى ابريل سنة ١٨٨٦ ، فكان هذا القرار مغريا التعايشى بمناوأة القوات المصرية ، بعد أن أفزعته واقعة (جنس) ، فأخذ ينفذ رجاله لغزو

القرى الواقعة على الحدود ، واحتل الدراويش (سرس)[1] فى أواخر سنة ١٨٨٦

واقعة سرس

٢٨ ابريل سنة ١٨٨٧

وسادت السكينة منطقة جنوبى وادى حلفا إلى ابريل سنة ١٨٨٧ ، وفى ٢٨ ابريل من تلك السنة استرد المصريون (سرس) بعد واقعة عنيفة نشبت بينهم وبين الدراويش

وفى يونيه من تلك السنة عاد الدراويش إلى احتلالها ، واتخذوها قاعدة للغزو والنهب ، وكان التعايشى قد أنفذ عبد الرحمن النجومى أحد قواد المهدى المشهورين إلى دنقلة ليستعد لغزوة مصر

وانتهت سنة ١٨٨٧ وأوائل سنة ١٨٨٨ دون أن تحصل معارك ذات شأن ، وأنشأت الحكومة من قبيل الاحتياط مخافر عسكرية على الحدود الجنوبية التى خططتها بعد إخلاء السودان

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٨ قرر مجلس الوزراء تقسيم مديرية إسنا إلى قسمين ، الأول سمى (مديرية الحدود) بين وادى حلفا وجبل السلسلة ، ومركزها أسوان ، وأضيف القسم الواقع شمالى جبل السلسلة إلى مديرية قنا[2] ، وتقرر جعل المنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا منطقة عسكرية تحت إمرة الكولونل ودهوس باشا Wodehouse وعين « قومندان الحدود بوادى حلفا »

موقعة خور موسى باشا

أغسطس سنة ١٨٨٨

وفى اغسطس سنة ١٨٨٨ هاجم الثوار قلعة (خور موسى باشا) على شاطىء النيل

---

(١) جنوبى وادى حلفا وعلى بعد ٣٣ ميلا منها (أنظر الخريطة ص ٨٢)

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٦ مايو سنة ١٨٨٨

جنوبى شلال وادى حلفا[١] هجوما عنيفاً ، واحتلوا الجزء الجنوبى من القلعة ، فأجلاهم عنها المصريون بعد قتال شديد أبلوا فيه البلاء الحسن بقيادة البكباشى عبد الغنى فؤاد (باشا) ، وسادت السكينة عقب هذه الواقعة ، وبقى الدراويش بعد هذه الكسرة يرابطون فى (سرس)

معركة أرجين

يوليه سنة ١٨٨٩

وفى مايو سنة ١٨٨٩ تحرك عبد الرحمن النجومى بجيشه من دنقلة قاصداً غزو الجهات الجنوبية من مديرية الحدود ، فبلغ جنوبى (أرجين) فى أول يوليه ، والتقى فى اليوم التالى (٢ يوليه سنة ١٨٨٩ - ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٦) بالجنود المصرية ، واشتبك الجمعان فى معركة انتهت بهزيمة الدراويش ، وقتل منهم فيها نحو ٩٠٠ مقاتل ، وجرح النجومى فى خلال القتال ، وكان للمرحوم البكباشى حسن رضوان (باشا) الفضل الكبير فيما ناله الجيش المصرى من النصر فى هذه المعركة

وقد ساءت حالة الدراويش بعد هذه الواقعة ، واشتد بهم الضنك والجوع ، وضعفت قوتهم المعنوية

واقعة طوشكى - ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩

ومقتل عبد الرحمن النجومى

كان عبد الرحمن النجومى هو الذى يتولى قيادة شراذم الدراويش فى تلك المناوشات فسيرت إليه الحكومة قوة من الجند ، بقيادة السردار جرنفل باشا ، وطلب إلى النجومى التسليم فأبى ، فزحفت القوة المصرية ، حتى التقت بالنجومى ورجاله فى طوشكى[٢] يوم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٦) ، فدارت الدائرة على الدراويش فى تلك الواقعة ، وقتل فيها النجومى ، وبلغ عدد قتلى الدراويش فيها

---

(١) وهذا الخور هو نهاية إقليم دنقلة شمالا

(٢) بالشاطىء الغربى للنيل . وهى من بلاد مركز الدر بمديرية أسوان ، وتقع غربى كروسكو وشمالى وادى حلفا بغرب

١٥٠٠ رجل ، واستولى المصريون على كمية كبيرة من البنادق والمزاريق وخمسين علماً من أعلام الثوار ، وبلغت خسائر المصريين ٢١ قتيلاو١٣١ جريحاً مات أربعة منهم[١]

وقد أبلى الجنود والضباط المصريون فى هذه الواقعة بلاء حسناً ، وامتاز منهم البكباشى على بك حيدر وحسن أفندى رضوان (باشا) من ضباط المدفعية ، ومصطفى أفندى رمزى من ضباط أركان الحرب

وامتدت سلطة الحكومة المصرية بعد واقعه طوشكى إلى (سرس) جنوباً ، فرابطت بها أورطة من الجيش المصرى ، ورمم الجنود سكة الحديد بينها وبين وادى حلفا شمالا ولم تقم للدراويش بعد هذه الكسرة قائمة

ولما لهذه الواقعة من كبير الشأن وعظيم الأثر ، أقامت الحكومة فى عهد الخديو توفيق باشا ضريحاً كبيراً لشهدائها ، ركب عليه لوح تذكارى نقش به تاريخها ، وقد زار الخديو توفيق هذا الضريح فى رحلة له سنة ١٨٩١ ، تكريما لأولئك الشهداء ، وتجد صورته أثناء هذه الزيارة بالصفحة ١٣٧ ، وتجد بالصفحة ١٣٩ صورة أخرى له فى هذه الرحلة وهو يعرض الأورطة المصرية بكروسكو

وقد أخذناهما عن صورتين شمسيتين ، أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطنى العظيم الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك

كان لمقتل النجومى أثر كبير فى أرجاء السودان ، لما كان له من المنزلة الرفيعة بين أتباع المهدى ، فهو بلا مراء أشهر قواده ، وقد ذاعت شهرته فى واقعة شيكان ، ثم فى سقوط الخرطوم ، فلا غرو أن جزع التعايشى ورجاله حينما علموا بمصرعه فى واقعة طوشكى ؛ لأنهم فقدوا فيه القائد الذى كانوا يعتمدون عليه فى المحافظة على كيان الدولة المهدية ، وقد أخذت هذه الدولة تتداعى بعد مقتل النجومى ، وكانت واقعة طوشكى مقدمة التفكك والانحلال

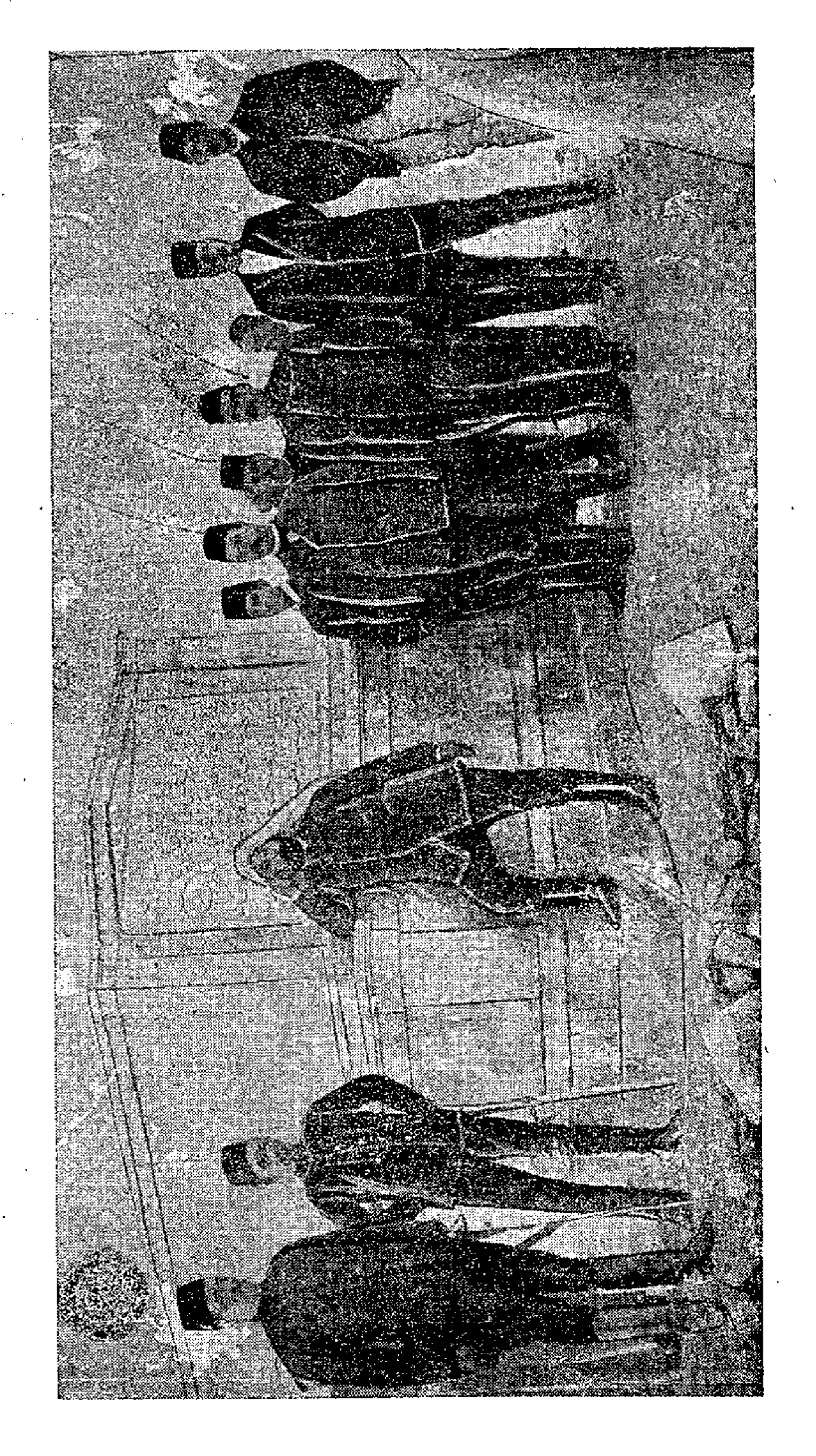
واقعة طوكر

١٩ فبراير سنة ١٨٩١

كانت واقعة (طوشكى) ، وما ناله الجيش المصرى فيها من النصر ، حافزة للحكومة

---

(١) عن تقرير وزارة الحربية المنشور بمجموعة المنشورات والقرارات سنة ١٨٨٩ ص ٦٩



زيارة الخديو توفيق باشا لضريح شهداء واقعة طوشكى في يناير سنة ١٨٩١ — انظر ص ١٤٦

المصرية إلى محاربة الثوار فى السودان ، وبخاصة لما استفاض من الأنباء عن تذمر الأهلين من مظالم الحكم فى عهد التعايشى ، وما وقع من الخلف والانقسام بين أنصاره

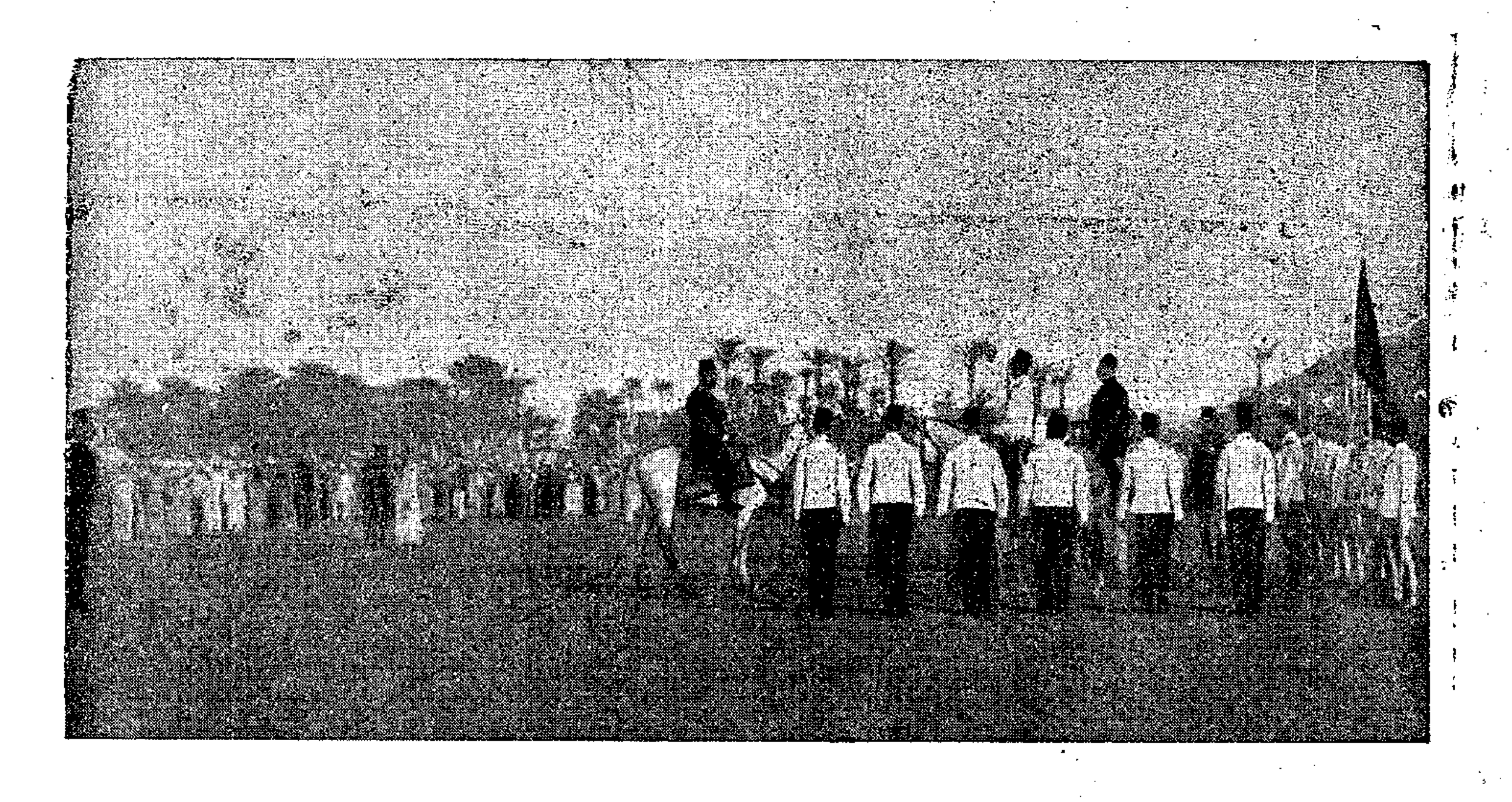
وقد بدأت باسترداد (طوكر) ، فتحرك الجيش المصرى من (ترنكتات) قاصداً طوكر ، وكان مؤلفا من أربع أورط ، فوصل إلى (التيب) ، وتقدم منها قاصداً طوكر ، وكان عثمان دقنة ممتنعاً بجيشه فى بقعة تسمى (العفافيت) فى طريق طوكر ، فاشتبك بالجيش المصرى بين العفافيت وطوكر يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، وكانت معركة شديدة استبسل فيها الجيش المصرى ، وأبدى من الشجاعة ما نوه به اللورد ملنر فى كتابه[1] ، وانتهت بهزيمة عثمان دقنة ، وفراره بفلول جيشه جنوباً ، واحتل الجيش المصرى معسكر الدراويش فى العفافيت ، فعادت بلاد طوكر إلى الحكومة المصرية ، بعد أن بسط الدراويش سلطانهم عليها سبع سنين

وهذه الواقعة تلى واقعة (طوشكى) فى أهميتها ، منذ سقوط الخرطوم ، وقد أظهر الجيش المصرى فى كلتيهما من الشجاعة والبسالة ما شهد له به الجميع ، وقد وقعت هذه المعركة فى أواخر عهد الخديو توفيق ، فكانت (طوكر) هى البلدة الوحيدة التى استردها الجيش المصرى فى عهده

الحالة فى السودان أثناء حكم التعايشى

ساءت حالة السودان فى عهد حكم التعايشى ، وانتشرت المظالم والهمجية ، واشتدت المجاعة بالناس ، فمات الأهلون جوعا ، وكان اشتداد المجاعة عام ١٨٨٩ ، وفتكت الأمراض بالناس فتكا ذريعا ، وكان ذلك من علامات زوال حكم التعايشى فى السودان ، بعد أن أدى إلى نشر الخراب فى نواحيه ، قال « سلاطين » باشا فى هذا الصدد ، وقد شهد الحكم المصرى وحكم الدراويش : « لا يكاد المرء يشهد فى التاريخ الحديث بلادا أخرى سادت

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ١٣٩ طبعة سنة ١٩٢٠ ، ويسمى هذه الواقعة معركة العفافيت



الخديو توفيق باشا يعرض الأورطة المصرية بكرسكو (يناير سنة ١٨٩١) — أنظر ص ١٣٦

(هذه الصورة والصورة المنشورة بالصفحة ١٣٧ أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطني العظيم الأميرالاى محمود حلمي اسماعيل بك)

فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ثم انقلبت إلى حالة أقرب ما تكون إلى الهمجية » ، وذكر أن خمسة وسبعين فى المائة على أقل تقدير من مجموع سكان السودان قد ماتوا فى عهد حكومة المهدى والتعايشى ، إما بالحرب وإما من الجوع أو فتك الأمراض القتالة ، ولم يكن قد بقى من سكانه سوى خمسة وعشرين فى المائة لم يكونوا فى الحقيقة أحسن حالا وأفضل عيشا من الرقيق

الفصل العاشر

اقتسام أملاك مصر فى السودان

انتهزت انجلترا فرصة إخلاء السودان ، وأخذت تنفذ خطتها المرسومة ، من انتقاص أطرافه ، والتواطؤ مع مختلف الدول على اقتسام أملاك مصر فى أرجائه

فى السودان الشرقى

وقدت بدأت بالسودان الشرقى ، فأخلت الحامية المصرية « مصوع » سنة ١٨٨٥ ، تنفيذاً لقرار إخلاء السودان ، واحتلها الإيطاليون فى تلك السنة ، باتفاقهم مع الإنجليز ، واستولوا أيضا على محافظة مصوع كلها وبلاد الأريترية ورأس جردفون (جردفوى)

واستولى الإنجليز على محافظتى « زيلع » و « وبربرة » سنة ١٨٨٤ ، والفرنسيون على تاجورة وجيبوتى

وجلا المصريون عن « هرر » سنة ١٨٨٤ ، وعادت إلى الأسرة التى كانت تحكمها قبل الفتح المصرى ، ثم استولى عليها الأحباش عنوة سنة ١٨٨٧ ، واستولوا أيضاً على « بنى شنقول » من أعمال فازوغلى

وعقدت إيطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ ، التى كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ، فسوت الدولتان اقتسام النفوذ بينهما فى السودان ، إذ أقرت انجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفى السومال ، وجعلت هرر ومعظم أوجادن وبلاد السومال الى رأس جردفون داخلة فى أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال (كسلا) والأراضى المتاخمة لها لغاية نهر العطبرة احتلالا مؤقتاً ، إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها ، وأقرت إيطاليا لانجلترا احتلالها زيلع وبربره

واحتل الإيطاليون (كسلا) فى ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ ، اعتمادا على هذا الاتفاق

ثم طالبتها بها انجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية ، فعادت إلى السودان سنة ١٨٩٧

في مديرية خط الاستواء

بسطت مصر حكمها على أعالى النيل فى عهد الخديو اسماعيل ، وفتحت مملكة « أونيورو » المتاخمة لبحيرة « ألبرت » شرقاً ، ودخلت فى أملاك مصر (مايو سنة ١٨٧٢) ثم بسطت حمايتها على مملكة « أوغنده » سنة ١٨٧٤ ، وأنشأت النقط العسكرية الحصينة فى أعالى النيل ، ومن أهمها « اللادو » و « لابورى » و « الرجاف » على النيل الأبيض ، و «مكركه » جنوبى بحر الغزال ، و « ومرولى» على نيل فيكتوريا ، و « مقانقو » الواقعة على مصب نيل فيكتوريا فى بحيرة ألبرت ، و « ماسندى » عاصمة أونيورو ، و « أورندجانى » على نهر « السومرست [1] » ، شمالى بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات « ريبون » ، حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا ، وبالجملة بسطت مصر سلطتها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت ، واكتشفت بحيرة « إبراهيم » المسماة الآن بحيرة «كيوجا » إحدى البحيرات التى ينبع منها النيل

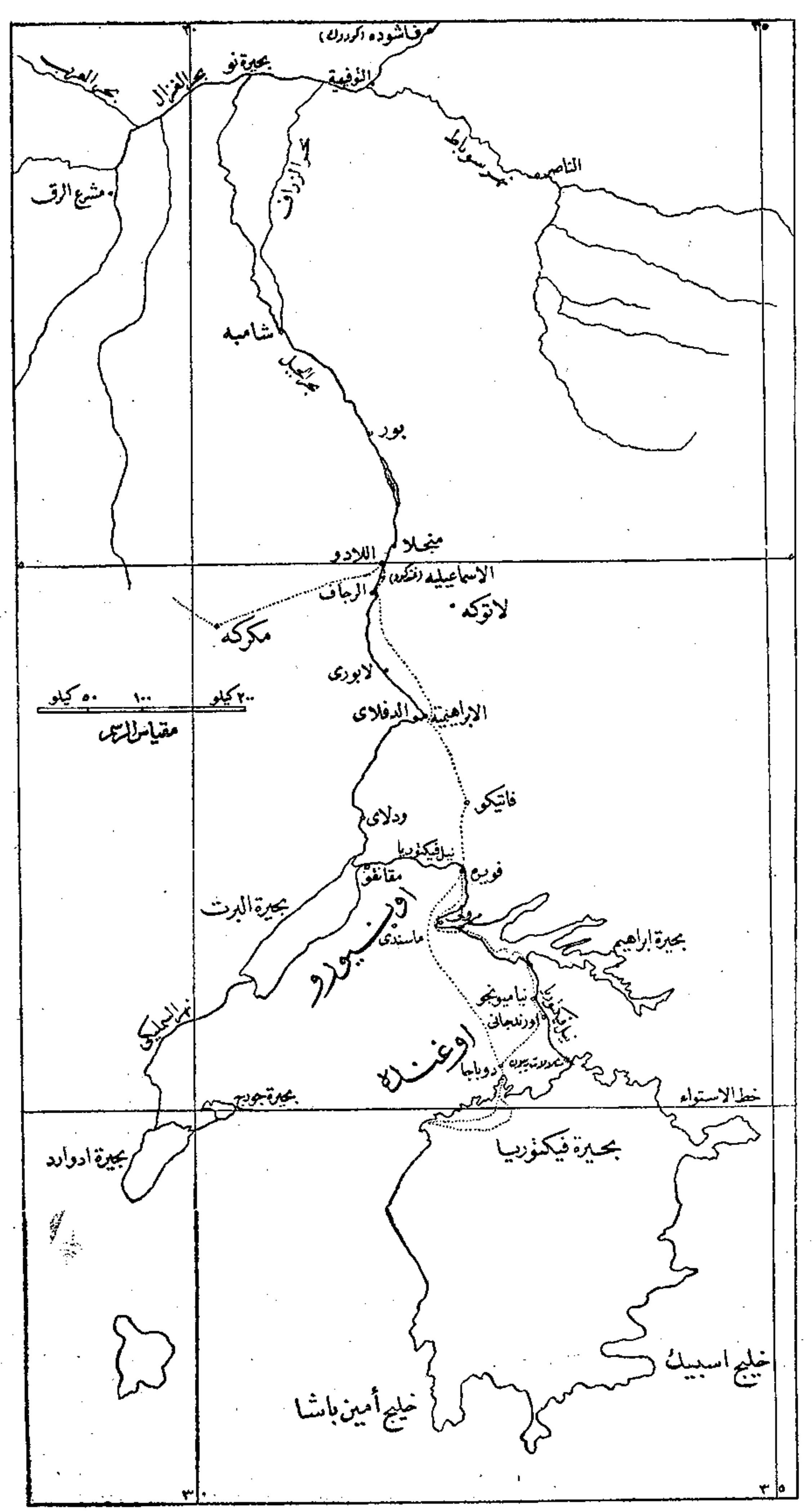
وسميت هذه الجهات(مديرية خط الاستواء) ، التى كانت تمتد من جنوبى « فاشودة » إلى جنوبى خط الاستواء [2]

وكان غردون باشا مديراً لخط الاستواء فى عهد الخديو اسماعيل ، من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٧٦ ، واستقال من منصبه فى تلك السنة ، ثم عين حكمداراً لعموم السودان سنة ١٨٧٧ ، وفى عهده عين ابراهيم بك فوزى (باشا) مديرا لخط الاستواء

---

(١) هو نيل فيكتوريا وهو اسم النيل من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه فى بحيرة ألبرت (راجع الخريطة ص١٤٣)

(٢) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١١٣ ومابعدها ، هذا ولم توضع حدود دقيقة بين مديريتى فاشودة وخط الاستواء ، ويقول ابراهيم باشا فوزى إن جهات خط الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سوباط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على بحر الجبل (أنظر الخريطة ص ١٤٣)



خريطة مديرية خط الاستواء (نقلا عن كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٢٨)

ابراهيم فوزى باشا

هو من القواد المصريين الأكفاء الذين ساهموا فى فتوحات مصر وبسط نفوذها فى أعالى النيل ، ولد بالقاهرة ودخل المدرسة الحربية فى عهد اسماعيل ، وبعد تخرجه التحق بالخدمة فى السودان ، وكان حكمداره وقتئذ اسماعيل باشا أيوب[١]

ولما عين الخديو اسماعيل الكولونل غردون (باشا) حاكما (مأموراً) لخط الاستواء سنة ١٨٧٤ ، كان ابراهيم فوزى لم يزل ضابطاً صغيراً بالجيش المصرى بالخرطوم ، فطلب غردون من اسماعيل باشا أيوب اختيار بعض الضباط المصريين ، ليعاونوه فى مهمته بخط الاستواء ، فتقدم ابراهيم فوزى لمرافقة غردون ، خدمة لمصر ، فشكره غردون على هذه الرغبة ، وعهد اليه فرز الجنود وتدريبهم ، وبعد أن تم إعداد البواخر المقلة للحملة, ولاه قيادتها ، فأبحرت البواخر واجتازت النيل الأبيض فبحر الزراف فبحر الجبل ، إلى أن وصلت إلى البحيرات الكبرى ، وكان للمترجم فضل كبير فى بسط النفوذ المصرى فى جهات خط الاستواء ، وقد عين مأموراً لبور الغربية ، ورقى إلى رتبة البكباشى

ولما عاد غردون إلى مصر ، رافقه المترجم ، وقابل وإياه الخديو اسماعيل ، فأنعم عليه برتبة قائمقام ، وسافر غردون إلى انجلترا ، أما ابراهيم بك فوزى فعاد إلى خط الاستواء ، وعين وكيلا للمديرية ، وبذل جهودا موفقة فى إتمام فتح أقاليم خط الاستواء

ثم عين غردون باشا حكمداراً لعموم السودان (فبراير سنة ١٨٧٧) بدلا من اسماعيل باشا أيوب ، فعين المترجم (باشمعاوناً) للحكمدارية ، وكانت هذه الوظيفة هى التالية لوظيفة وكيل حكمدار عموم السودان ، ثم عين مديرا لمديرية خط الاستواء بدلا من الكولونل براوت Prout الأمريكى ، وعلى أثر وشاية ضده من الدكتور جونكر السائح الألمانى ، فصله غردون باشا من منصبه ، وكان وقتئذ برتبة أميرالاى ، وعين بدله الدكتور ادوارد شنتزر Edward Scnitzer الذى عرف بعد باسم محمد أمين (باشا) ، فعاد المترجم إلى مصر وأحيل إلى الاستيداع[٢]

---

(١) عن ترجمته بقلم محمود ذو الفقار الكاشف — الأهرام ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥

(٢) عن ترجمته بقلمه فى كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر)

ولما تولى عثمان باشا رفقى وزارة الحربية سنة ١٨٧٩ ، عين المترجم فى وظيفة مأمور عمليات مديرية الغربية ، ثم مأموراً لتعداد النفوس بمديرية الجيزة ، وفى عهد الحوادث العرابية عين باشمعاونا لوزارة الحربية ، ومكث بها حتى ضرب الإسكندرية ، وكان موالياً للعرابيين ، وتولى قيادة أحد الألايات التى جندت وقتئذ ، وكان مقر هـذا الألاى فى (رشيد) ، ثم صدر اليه الأمر بالتوجه إلى (أبو قير) ، فعسكر بها على رأس ألايه ، إلى أن وقعت هزيمة التل الكبير ، وصدر اليه الأمر بعد الهزيمة بتسليم أسلحة ألايه ، وذخيرته إلى الجنرال وود بكفر الدوار ، فأذعن للأمر ، ثم سجن ضمن الضباط الذين اتهموا بشق عصا الطاعة على الخديو توفيق باشا ، وجرد من رتبه وألقابه ونياشينه التى أحرزها بما عاناه من المتاعب والمشاق ، واقتحام الأهوال ، فى فتوحات خط الاستواء ، ثم عفا عنه الخديو سنة ١٨٨٤ ، ورد اليه رتبه ونياشينه ، وأنعم عليه برتبة اللواء ، وصحب غردون باشا إلى الخرطوم فى تلك السنة ، وأبلى بلاء حسنا فى الدفاع عن الخرطوم أثناء حصارها ، وشهد أهوال الحصار عدة أشهر ، وجرح جرحا بليغاً فى واقعة الحلفاية (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ، ومكث طريح الفراش ثلاثة أشهر ، وعينه غردون باشا رئيس أركان حرب الحكمدارية ، ولما سقطت الخرطوم ، أسره الدراويش وسجنوه ، وأساءوا معاملته ، وبقى أسيراً نيفاً وثلاثة عشر عاما ، إلى أن استعاد الجيش المصرى الخرطوم وفك أساره فى سبتمبر سنة ١٨٩٨

وقد وضع كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر) فى جزئين ، ظهرا فى صفر سنة ١٣١٩ (١٩٠١م) ، وهو تاريخ حافل شامل لوقائع ثورة المهدى بالسودان ، ويبدو للمتأمل فيه أن المترجم كان متأثرا من معاملة الدراويش إياه فى الأسر ، مما جعله يبالغ فى تقبيح أعمال المهدى جميعها ، ويغلو فى إيراد المساوىء ، على أن كتابه فى الجملة يعد من أهم المراجع فى تاريخ السودان ، ويمكن للقارىء أن يستخلص منه الحقائق ، بعد استبعاد ما يتخلله من المبالغة والغلو

عود إلى خط الاستواء

قلنا إن غردون باشا قد فصل ابراهيم بك فوزى من منصب مدير خط الاستواء ، وعين مكانه الدكتور إدوار شنتزر

والدكتور شنتزر هو طبيب ألمانى ، اشتغل حينا فى خدمة تركيا ، واعتنق الإسلام ثم عاد إلى ألمانيا ، وفى سنة ١٨٧٦ جاء مصر ولحق بغردون باشا فى الخرطوم ، حين كان حكمداراً للسودان ، وجعله رئيس الادارة الصحية ، واختار لنفسه اسم محمد أمين الحكيم

فالدكتور ادوارد شنتزر هو الذى عرف بعد ذلك بأمين باشا ، وقد كان له الأثر الطيب فى الدفاع عن السيادة المصرية فى أعالى النيل ، لما أبداه من الإخلاص والولاء ، لمصر ، وقد أوفده غردون إلى (اللادو) للمحافظة على مخازن الحكومة والعناية بالمرضى وعهد إليه بمهمات لدى ملك أوغنده ، ثم لدى ملك اونيورو ، وفى سنة ١٨٧٨ أنعم عليه برتبة (بك) ، وعين مديراً لخط الاستواء ، وكانت من أهم مديريات السودان المصرى وأوسعها نطاقاً ، فسار أمين بك سيرة عدل وإصلاح ، وحبب إليه الأهلين بحسن سيرته ، ورفع شأن الحكومة المصرية بما أبداه من ضروب الإصلاح ، فقد وطد الأمن وطارد تجار الرقيق ، ونظم الجند من الأهلين ، ونهض بالزراعة ، واستحدث زراعات حديثة ، وعلم الأهلين طريقة زراعة الأرز والبن والنيلة وعلمهم بعض الصنائع ، وبخاصة صناعة النسيج والأحذية والصابون والشمع ، ولقح الكثيرين منهم بالمادة الجدرية ، وأنشأ مستشفى لمعالجتهم ، وأنشأ مكاتب للبريد ، ومكاتب لتعليم الأهلين [١]

وأظهر من الكفاية الإدارية ما شهد له به السواح الذين جابوا تلك الأصقاع ، وكان من نتائج حسن إدارته أن ازداد إيراد المديرية ، دون أن يرهق الأهلين ، وقد شهد بمزاياه الرحالة الانجليزى ستانلى الذى اختطفه من مديرية خط الاستواء بتدبير الحكومة الانجليزية ، كما سيجىء بيانه ، وشهادته من هذه الناحية لها قيمتها ، لصدورها من خصم عنيد ، قال عنه : « إن ما أظهره من المواهب والكفايات والمقدرة فى مركزه الدقيق وتنظيم جنوده وحسن ملبسهم وحالة بواخره ومراكبه بعد طول العمل ، والنظام الصحى الذى أنشأه ، والنظام الذى يسود المحطات ، وسهولة تحصيل الضرائب برضا الأهلين ، كل ذلك يدل على كفاية ومواهب يندر وجودها بين الذين اتخذوا أفريقية ميداناً لنشاطهم »

وكان أمين بك معروفاً فى الأوساط العلمية بأوربا كعالم من علماء الطبيعيات مولع بدرس النبات

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٧

حملة الدراويش الأولى

سنــــة ١٨٨٤

وبقيت مديرية خط الاستواء رغم شبوب الثورة المهدية محتفظة بالحكم المصرى ، فقد زحف كرم الله أحد عمال المهدى على حدودها ، وأرسل إلى أمين بك فى مايو سنة ١٨٨٤ كتاباً من المهدى يطلب إليه التسليم ، كما سلم سلاطين ولبتن ، وإلا فإنه يزحف عليه فرفض أمين بك التسليم ، فحاصر كرم الله مدينة (أمادى)[١] فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، ودافعت عنها حاميتها بقيادة الضابط الباسل مرجان أفندى الدناصورى دفاعاً مجيداً ، حتى نفد ما لديهم من الزاد فاخترقوا نطاق الحصار قاصدين إلى (ودلاى) ، ونجا بعضهم ووصلوا إلى ودلاى ، ولكن الدراويش تكاثروا على الباقين ، فقتل مرجان أفندى ومن معه فى أواخر مارس سنة ١٨٨٥ ، واحتل كرم الله (أمادى) ، وأرسل إلى أمين بك يطلب إليه التسليم ، ويتهدده بالزحف على البلاد وفتحها عنوة ، فلم يجبه ، وأخلى مدينة (اللادو) وحصن مواقعه وجمع عساكره على النيل بين الرجاف وودلاى ، وجعل ودلاى[٢] عاصمة المديرية ، فارتد كرم الله إلى بحر الغزال ، ونجت البلاد مؤقتاً من غزوات الدراويش

وما فتىء أمين بك والضباط والموظفون الذين معه ينظمون قوات الدفاع عن المديرية وفى مقدمتهم الأميرالاى سليم بك مطر ، والبكباشى عثمان أفندى لطيف وكيل المديرية والملازم الثانى عبد الوهاب أفندى طلعت ، الذى قتل فى واقعة الرجاف ، ومن الضباط السودانيين حامد محمد بك ، وفضل المولى أفندى ، وعلى جبور أفندى ، وبخيت أفندى وغيرهم

وقد أرسل أمين بك إلى الحكومة المصرية عن طريق زنجبار يطلب النجدة ، وبدلا من أن يتلق مايطلبه جاءه فى فبراير سنة ١٨٨٦ خطاب من نوبار باشا مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ (١٣ شعبان سنة ١٣٠٢) ، ينبئه فيه بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ،

---

(١) أنظر موقعها بالخريطة ص ٨٢

(٢) أنظر هذه المواقع بالخريطة ص ١٤٣

ويخيره بين الرحيل على المديرية ، والبقاء فيها وهذا نصه[١] :

« إلى أمين باشا قائد جنود خط الاستواء فى غندوكورو

« إن حركة الثورة التى شبت فى السودان اضطرت حكومة صاحب السمو إلى إخلاء تلك الأراضى ، وبناء على ذلك لانستطيع أن نبعث لكم بأى إمداد ، ومن جهة أخرى نحن لا نعرف بالتدقيق موقفكم ، أنتم والجنود الآن ، بل وليست متوافرة لدينا الوسائل لإمدادكم بما يلزم من الارشادات بصدد الخطة الواجب اتباعها ، وعلاوة على هذا وذاك إذا طلبنا منكم إرسال تقرير مفصل عن الموقف لنبنى عليه مانزودكم به من التعليمات ، فإن ذلك يستغرق زمناً طويلا ، وقد يكون ضياع هذا الوقت فى غير مصلحتكم ، والغرض من هذا الجواب الذى سوف يصل إليكم عن طريق زنزبار بواسطة السير جون كيرك قنصل بريطانيا فى هذا البلد الأخير ، هو منحكم الحرية التامة فى العمل ، فإذا رأيتم أن الأضمن لكم ولجنودكم الانسحاب والرجوع إلى مصر ، فالسير جون كيرك وسلطان زنزبار يكتبان لمختلف رؤساء الزنوج الضاربين فى الطريق ويبذلان مافى وسعهما لكى يسهلا لكم الانسحاب

« ومرخص لكم الحصول على مايلزمكم من العملة ، وذلك بواسطة سحب سفاتج على السير جون كيرك ، وأكرر لكم القول وأعيده بأن لكم مطلق التصرف بما يناسب مصلحتكم ، ومصلحة الجنود ، هذا وفى وسعنا أن نفيدكم أن الطريق الوحيد الممكن عبوره فيما إذا أردتم مبارحة غندوكورو هو طريق زنزبار ، ورجاؤنا هو أنه عند ما تستقرون على رأى أن تشعرونا فى الحال بما تقررونه ، وسيكتب لكم أيضاً السير جون كيرك ليحيطكم بالوسائل التى سيحاول اتخاذها ليسهل لكم الانسحاب عن طريق زنزبار »

رئيس مجلس النظار

نوبار

فآثر أمين باشا ومن معه البقاء فى مراكزهم ، إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولا

---

(١) عن كتاب تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ . لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ج ٢ ص ٣٦٠

وكان موقفه وموقف الضباط والموظفين الذين معه موضع الإعجاب والتقدير ، جاء في الوقائع المصرية ما يأتي في هذا الصدد :

« تعطفت المكارم الخديوية السنية على سعادة محمد أمين باشا مدير خط الاستواء بتحرير كتاب بالخط المنيف يتضمن جزيل الممنونية والسرور ، من إخلاصه للجناب الرفيع ، ويأمره بتبليغ مزيد التهاني إلى جميع الموظفين الملكيين والضابطان والعساكر الذين تحت إمرته على ما بذلوه من البسالة ، وما بدا منهم من الشجاعة ، فيما تكبدوه من مشاق المقاومة في مساعدة سعادته أثناء الشدائد التي مرت عليهم بتلك الأصقاع ، ثم شفع جنابه الرفيع الخطاب المنيف بالتصديق على الرتب والترقيات التي أصدرها سعادته لجميع موظفي مديرية خط الاستواء »[1]

حملة استانلي Stanley

ساء موقف أمين باشا الحكومة الانجليزية ، لأن ولاءه للحكم المصري يحول دون تنفيذ برنامجها ، وهو تقليص ظل السلطة المصرية عن مديرية خط الاستواء ، فدبرت حملة الرحالة استانلي لإقصاء أمين باشا عنها ، وظهرت بادئ الأمر بمظهر الراغب في إنقاذه ، فأذاعت عنه أنه في خطر ، وأنه إذا ترك وشأنه ، فإنه لا يلبث أن يكون مصيره كمصير غردون باشا

على أن أمين باشا لم يكن يهدده أي خطر ما ، بل كان آمناً مطمئنا ، وكانت مديرية خط الاستواء بفضل ثبات أعوانه في الحكم ، من عسكريين وملكيين ، هي المنطقة الوحيدة التي لم يستطع المهدي وخلفاؤه أن يبسطوا نفوذهم عليها ، فلما ترامى إلى أمين نبأ هذه الحملة ، وأن الغرض منها إنقاذه ، كتب إلى بعض أصدقائه يخبرهم أنه لا يشكو شيئاً ، وأنه في أمن وطمأنينة ، ولا يريد أن يغادر مديريته ، وأنه وأعوانه ورجاله راضون عن حالتهم ، عازمون على البقاء في مراكزهم

وبالرغم من ذلك جهزت الحكومة الانجليزية حملة استانلي ، أو حملة « الإنقاذ » كما أسمتها ! وغادر الرحالة لندن في يناير سنة ١٨٨٧ ، ووصل إلى القاهرة في ٢٧ منه ، وهناك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

تلقى التعليمات الأخيرة من السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) ، والسير فلنتين بيكر باشا Valentin Baker قومندان البوليس ، والجنرال ستفنسون Stephenson قائد جيش الاحتلال ، والسردار جرنفل باشا Grenfell ، ثم قابل الخديو توفيق باشا ، فسلمه كتاباً برسم أمين باشا ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٧ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ) يثني فيه عليه وعلى من تحت إمرته من الضباط والجند ، ثم ينهى إليه نبأ بعثة « الإنقاذ » التى يتولاها استانلى . ويخيره مع ذلك بين المجىء إلى القاهرة ، والبقاء فى مركزه ، ولما لهذه الوثيقة من الشأن فى تاريخ السودان ، ننشرها هنا بنصها [١] :

« إلى محمد أمين باشا مدير خط الاستواء

« قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب ، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللواء الرفيعة إلى عهدتكم ، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضابطان ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٣١ سايرة ، ولا بد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا ، وبما أن مابذلتموه من حسن المساعى وما كابدتموه من الأعمال الخطيرة التى قمتم بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم ، فقد تروت حكومتنا فى الكيفية التى يمكن بها إنجادكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقات ، والآن قد تشكلت نجدة تحت رياسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع صيته بين الممالك بكمال فضله على أقرانه ، واستعدت هذه الرسالة للذهاب اليكم ومعها ما أنتم فى حاجة اليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يتراءى للمستر استانلى المومى اليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبوراً ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى اليه إعلاما بالكيفية ، فبوصوله تبلغونه إلى الضباط والعساكر المومى اليهم وتقرئونهم سلامنا العالى ليحيطوا علما بما ذكر

---

(١) عن كتاب (تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية) المتقدم ذكره لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ، وهو يختلف قليلا عن النص الوارد لهذة الوثيقة فى كتاب (السودان) لنعوم بك شقير ص ٤٩٦ ، وقد اعتمدنا النص الوارد فى كتاب سمو الأمير ، لأنه مأخوذ عن الوثيقة الأصلية ، وكذلك خطاب نوبار إلى أمين باشا

وإننا مع ذلك نترك لكم وللضباط والعساكر المومى اليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة اليكم ، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لكم ولجميع المستخدمين والضابطان والعساكر كامل ماهياتهم ومرتباتهم المستحقة أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضابطان والعساكر فله الخيار ، إنما يكون ذلك تحت مسئوليته وبإرادته المطلقة ، ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة ، فافهموا ذلك جيداً ، وبلغوه بتمامه لسائر الضابطان والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره ، وهذا كما اقتضته إرادتنا »

« توفيق »

وعهد اليه نوبار باشا أيضاً أن يوصل إلى أمين باشا خطاباً آخر منه بمعنى خطاب الخديو توفيق باشا ، قال فيه (١) :

« سعادة أمين باشا مدير خط الاستواء

« قد بعثنا لكم بواسطة قنسلاتو انجلتره بزنجبار كتابا من الحضرة الخديوية تشكركم به على حسن مساعيكم وعلى الأعمال الخطيرة التى قمتم بها أنتم والضباط والعساكر ، وتمدحكم على ثباتكم وبسالتكم وتغلبكم على المصاعب المحدقة بكم ، وأنها إيذانا بحظوظيتها منكم قد أحسنت عليكم برتبة اللواء الرفيعة وأقرت على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط وكنا أفدناكم بأنه سيصير إبعاث نجدة لكم فالآن هذه الرسالة قد تشكلت تحت رياسة المستر استانلى الذى يسلمكم خطابنا هذا مع ارادة سنية من الحضرة الخديوية وهذه الرسالة قد تشكلت واستعدت للذهاب اليكم ومعها المؤونة والذخائر التى أنتم فى حاجة اليها ولتحضركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يتراءى للمستر استانلى أنه أكثر موافقة ، ولا لزوم لإسهاب الشرح عن الغاية المقصودة من هذه الرسالة ، إلا أن الحضرة الخديوية تترك لكم وللضباط وللعساكر الموجودين معكم الحرية التامة اما بالاقامة فى الجهات الموجودين بها واما باغتنام الفرصة للحضور مع النجدة المرسلة اليكم ، انما يلزم أن تعلموا وتفهموا أيضا جميع الضباط والعساكر وخلافهم بأنه اذا كان البعض منهم يروم البقاء فى الجهات الموجودين بها فله الخيار فى ذلك ، انما يكون ذلك تحت مسئوليته وبمطلق ارادته ، وأنه لا ينتظر فيما بعد أدنى مساعدة من الحكومة ، فهذا ما تريد الحضرة

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٥٣

الخديوية أن تفهموه جيداً لمن يريدالبقاء هناك ، ولا حاجة لى بأن أخبركم بأنه ستصرف لكم أنتم وجميع الضباط والعساكر والمستخدمين ماهياتكم ورواتبكم المستحقة لكم اذ أن الحضرة الخديوية قد أقرت على رتبكم ، هذا وإنى أتأمل أن مستر استانلى يراكم جميعا بغاية الصحة والسلامة ، فإن هذا هو أقصى رغبتنا وما نشتهيه لكم من كل قلوبنا »

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

وقصد استانلى مع حملة « الإنقاذ » الى زنجبار ومنها الى بحيرة ألبرت نيانزا ، فالتقى بأمين باشا فى ابريل سنة ١٨٨٨ ، وسلمه خطابى الخديو ونوبار باشا ، وبعد أن أنعم النظر فيهما وفى حالته ، جنح إلى الانسحاب ، وأخذ يطوف مواقع الحاميات ليتلوعليهم خطاب الخديو ، ولكن الضباط والجنود رفضوا الإذعان ، وسرت بينهم الفكرة بأن جواب الخديو مزور ، فلما وصل أمين باشا إلى (الدفلاى) اعترضه فضل المولى بك ، أحد الضباط السودانيين العظام ، وألقى القبض عليه ، ثم عقد مجلسا من الضباط ، فقرروا عزل أمين باشا عن منصبه ، لجنوحه الى إخلاء المديرية ، ونادوا بالبكباشى (القائمقام) حامد بك محمد مديراً على خط الاستواء مكانه ، وجعلوه قائمقاما ، والأميرالاى سليم بك مطر قومنداناً للأورطة الثانية

حملة الدراويش الثانية

سنة ١٨٨٨

وفى اكتوبر سنة ١٨٨٨ استأنف الدراويش الزحف على المديرية بقيادة (عمرصالح) أحد عمال التعايشى ، فوصلوا الى (اللادو) التى أخلاها أمين باشا منذ سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، ثم هاجموا (الرجاف) فى نوفمبر ، فدافعت عنها الحامية دفاع الأبطال ، وقتل من ضباطها السودانيين أثناء القتال حامد بك محمد ، وعلى أفندى جبور ، وبخيت أفندى ، ومن الضباط المصريين عبدالوهاب أفندى طلعت ، وسالم أفندى خلاف ، ومحمد أفندى متولى ، واستقر الدراويش فى المدينة ، ثم تقدموا جنوبا ، فحاصروا (الدفلاى)

وفى غضون ذلك أفرج الثوار عن أمين باشا ، لـكى يكونوا يداً واحدة فى رد غارة الدراويش ، وقاتلت حامية (الدفلاى) عن المدينة ، بقيادة الأميرالاى سليم بك مطر قتالا مجيداً كلل بالظفر ، فارتد عنها الدراويش ، وانسحبوا إلى الرجاف

الجلاء عن المديرية

واستمر استانلى فى تنفيذ مهمته ، ولجأ تارة إلى الإقناع ، وطوراً إلى التهديد ، حتى أجلى أمين باشا ومعظم الذين معه عن المديرية فى أوائل سنة ١٨٨٩ ، واقتادهم من (كفالى) الواقعة على بحيرة ألبرت جنوباً ، إلى سواحل زنجبار ، وبذلك تقلص ظل الحكم المصرى عن مديرية خط الاستواء ، ثم توفى سليم بك مطر فى أوغنده ، وهو على أهبة السفر إلى مصر ، أما أمين باشا فقد دخل فى خدمة الحـكومة الألمانية ، بعد جلائه عن خط الاستواء ، ورأس حملة إلى أواسط أفريقية وصل بها قريبا من نهر الـكونجو ، حيث توفى مقتولا فى اكتوبر سنة ١٨٩٢

معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠

بين انجلترا وألمانيا

اعتزمت انجلترا بعد جلاء المصريين عن مديرية خط الاستواء أن تتفق ومنافسيها من دول الاستعمار على أن تـكون هذه المنطقة من نصيبها ، فأبرمت وألمانيا معاهدة فى أول يوليه سنة ١٨٩٠ ، تضمنت إقرار ألمانيا للمركز الذى ادعته انجلترا فى أعالى النيل ، فنصت على أن أفريقية الشرقية البريطانية تمتد إلى حـدود مصر وإلى حدود الـكونجو البلجيكية ، وبعد إبرام هذه المعاهدة سيرت الحـكومة البريطانية حملة على أوغنده لبسط نفوذها فيها ، وفى مارس سنة ١٨٩٣ أعلنت بسط حمايتها عليها ، واستولت على أوغنده وأونيورو ، وبذلك وطدت مركزها فى أواسط أفريقية وأعالى النيل ، قبل أن توعز إلى الحـكومة المصرية باسترداد السودان ، حتى يكون لها عليه السيطرة التـامة بعد استرداده

والخلاصة أن انجلترا اغتصبت من أملاك مصر الجنوبية أوغنده وأونيورو ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبى كله من مديرية خط الاستواء القديمة التى كانت من أملاك مصر (راجع الخريطتين ص ٨٢ و ١٤٣)

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

بين انجلترا والبلجيك

وعقدت انجلترا مع بلجيكا معاهدة فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ كان الغرض منها الحيلولة بين فرنسا وحوض النيل حتى تأمن مزاحمتها ، وقد حددت هذه المعاهدة الحدود بين ولاية الكونجو التابعة لبلجيكا و بين السودان ، واقتطع الملك ليوبولد الثانى ملك البلجيك إقليم اللادو وبحر الغزال باتفاقه مع انجلترا وضمهما إلى مستعمرة الكونجو لمدة انتهت فى سنة ١٩٠٦

استعادة السودان

واتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت مديريات السودان فى يد المهديين إلى أن أخذت مصر تستعيدها واحدة بعد أخرى ، بعد أن طاب للإنجليز أن يستردوا السودان لحسابهم ، بقوات مصر وأموالها ، فبدأت بفتح طوكر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، كما تقدم بيانه ، ثم انتهت باستعادة سائر مديريات السودان ، والقضاء على دولة الدراويش، وقتل الخليفة عبدالله التعايشى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، كما تراه فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص٣١٨ وما بعدها (من الطبعة الأولى) ، وأكرهت انجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى جعلت السودان شركة بين مصر وانجلترا ، وانتقصته من أطرافه ، فصار يشمل السوادن المصرى عدا ما اغتصبته منه الدول مما تقدم بيانه

وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهى عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالى يبدأ عند (فرص) شمالى وادى حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر قبل الفتح الأول للسودان يصل إلى جزيرة (ساى) جنوبى وادى حلفا ، وكان ينتهى قبل الاحتلال الانجليزى عند (سرس) جنوبى وادى حلفا أيضا ، وصار الحد الجنوبى للسودان ينتهى الآن عند (نيمولى) — الإبراهيمية — بعد أن كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت

مشروع من الكاب إلى القاهرة

كان هذا التوسع الاستعماري البريطاني فى أفريقية تنفيذاً لمشروع رسمته انجلترا ،

وهو إنشاء امبراطورية أفريقية انجليزية تمتد من رأس الرجاء الصالح (الكاب) جنوبا إلى القاهرة شمالا ، وتفرع عن هذا البرنامج مشروع مد سكة حديدية تصل بين المدينتين ، ابتكره المستر سيسيل رودس Cecil Rhodes [1] أحد رواد الاستعمار البريطانى ، كان سيسيل رودس من أنشط رجال المال والسياسة الانجليز ، وقضى ردحا من الزمن فى جنوب افريقية ، وعلى يده تمت عدة مشروعات مالية كبيرة فى تلك البلاد ، وجمع بنشاطه بين ميدانى المال والسياسة ، وصار أحد وزراء مستعمرة الكاب ، وفى سنة ١٨٩٠ تولى رآسة وزاراتها ، وكان من العاملين على توحيد جنوب افريقية تحت السيطرة البريطانية ، ودعا إلى تنفيذ مشروعه فى مد السكة الحديدية بين الكاب والقاهرة ، ونشرته جريدة التيمس فى مايو سنة ١٨٩٨ ، فصار جزءاً من البرنامج الاستعمارى البريطانى فى إنشاء امبراطورية افريقية انجليزية

وفى سبيل تحقيق هذا البرنامج استولت انجلترا على مديرية خط الاستواء المصرية ، بعد أن طردت منها أمين باشا كما تقدم بيانه ، ثم بسطت نفوذها فى السودان ، وأقصت مصر عنه باتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

---

(١) ولد سنة ١٨٥٣ وتوفى سنة ١٩٠٢

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

إلى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا

بسطت انجلترا حمايتها المقنعة على مصر ، وكانت أركان الحماية ماثلة فى وجود جيش الاحتلال ، وفى سلطة القنصل البريطانى العام ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية فقد رأيت فيما تقدم بيانه أنها وضعت يدها على الجيش بتعيين الجنرال السير افلين وود سرداراً له ، ووضعت يدها على البوليس بتعيين السير فالنتين بيكر باشا قومندانا عاما له وعلى المالية بتعيين المستشار المالى البريطانى السير أوكلان كولفن ، ثم السير إدجار فنسنت وعلى وزارة الأشغال بتعيين الكولونل (السير) كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff مفتشا عاما للرى بها ، ووضعت على رأس النيابة العامة الأهلية نائبا عموميا، انجليزيا وهو السير بنسون مكسويل Benson Maxwell [1] ، وكان على رأس مصلحة الجمارك المستر كاليار Caillard ، والمستر جبسون Gibson مديراً لمصلحة المساحة ، والمستر بلونفلد Blunfield مديراً لميناء الاسكندرية ، والمستر موريس Maurice مديرا للفنارات ، والمستر فتز جرالد Fitz Gerald مديرا عاما للحسابات بوزارة المالية

ثم استقال شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان ، وعلى تدخل الاحتلال فى شؤون الحكومة كما سلف القول

نظرة فى اعمال وزارة نوبار باشا

١٨٨٤ — ١٨٨٨

ثم ألف نوبار الوزارة فى ينـاير سنة ١٨٨٤ ، على قاعدة إخلاء السودان ، وقبول

(١) مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ — الوقائع المصرية — عدد ٢٥ مارس سنة

« النصائح » الانجليزية ، طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، فأخذ النفوذ البريطاني يستفحل في عهد وزارته ، ويتغلغل في الدواوين والمصالح ، وكانت باكورة أعماله تقرير إخلاء السودان ، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل التاسع ، ثم تعيين وكيلين انجليزيين لوزارتي الداخلية والأشغال

ففي ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالي بتعيين المستر كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية ، بدلا من علي رضا باشا [١] ، فكان أول وكيل انجليزي لهذه الوزارة

وفي ٢٢ يناير من تلك السنة ذاتها عين السير كولن سكوت مونكريف وكيلا لوزارة الأشغال مع بقائه مفتشا عاما للري [٢] ، وأصبح صاحب الحول والطول فيها ، وتضاءلت بجانبه سلطة الوزير ، وصار بمثابة الوزير الفعلي للوزارة ، وأخذ يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال [٣] أو باعتباره وكيلا للوزارة [٤] ، وعين مفتشون للري من الإنجليز طغى نفوذهم فيها

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ عين المستر ريموند ويست Raymond West نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية خلفا للسير بنسون مكسويل Benson Maxwel [٥]

كليفورد لويد

وكيل وزارة الداخلية

عظم النفوذ الانجليزي في وزارة الداخلية منذ تعيين المستر كليفورد لويد وكيلا لها ،

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤ ، وقد كان كليفورد لويد مفتشا للإصلاحات بوزارة الداخلية منذ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لمدة ستة أشهر (البوسفور اجبسيان عدد ١٨ ستبمبر سنة ١٨٨٣)

(٢) المرجع السابق ص ٩ ثم عين الكولونل روس Ross وكان مفتشا للري مفتشاً عاما للري بدلا من الكولونل مونكريف الذي انفرد بوكالة الوزارة

(٣) الوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٤) المرجع السابق عدد ٣ اكتوبر سنة ١٨٨٧ و ١٤ مايو سنة ١٨٨٨

(٥) المرجع السابق عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٥

وأخذ يسيطر على شؤونها كافة ، وطغى نفوذه على كل سلطة فيها ، وصار يحضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ويتناقش بالنيابة عن الحكومة فى المشروعات التى كانت تعرضها على المجلس ، واشتهر بالشدة والعناد ، والغطرسة والكبرياء ، مما أدى إلى استقالة محمد ثابت باشا وزير الداخلية

استقالة محمد ثابت باشا

وزير الداخلية

لم يحتمل محمد ثابت باشا وزير الداخلية غطرسة المستر كليفورد لويد وتدخله فى شؤون الوزارة ، وعدم اعتداده بسلطة الوزير ، فاستقال فى مارس سنة ١٨٨٤ ، وألمع فى كتاب استقالته إلى تبرمه من الحالة التى وصلت إليها البلاد ، قال مخاطباً نوبار باشا :

« إنى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم ، على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وربيت ، ولكنى بالنظر للأسباب التى أوضحتها شفاها لدولتكم ، رأيت أن آمالى قد حبطت ، وأن ليس فى الإمكان تحقيقها ، لا فى الحال ولا فى الاستقبال ، وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الأحوال أن ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد ، وإنى أشكر دولتكم على عضدكم ، ومساعدتكم لى فى المدة الوجيزة التى صرفتها معكم تحت رئاستكم . وأرجوكم والحالة هذه إعفائى من كل مأمورية بالإطلاق »

كانت هذه الاستقالة ثانية الاستقالات المشرفة التى رفعت احتجاجا على سياسة الاحتلال ، وأولاها هى استقالة شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، فلا غرو أن قوبلت بالإعجاب الكبير ، وبخاصة لأن ثابت باشا لم يبنها على المرض ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الحقيقية التى كشفت السياسة البريطانية ، وأظهرت تدخلها غير المشروع فى شؤون مصر

وقد قبل نوبار باشا استقالة ثابت باشا ، وتولى هو وزارة الداخلية[1] ، واستمر كليفورد لويد فى خطته ، وطغت سلطته على سلطة نوبار باشا ، وصار يصدر الأوامر

(١) مرسوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

دون اطلاعه عليها ، وسكت نوبار وقتاً ما على هذا الطغيان ، لأنه كان من وبال أمره ، وصار كليفورد لويد يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى وزارة الداخلية ، وامتد طغيانه إلى ما عداها ، ومن أمثلة ذلك أنه فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ أصدر أمره بالإفراج عن أربعمائة سجين فى السجون المختلفة بالمديريات ، كانوا تحت المحاكمة ، وكثير منهم من كبار الأشقياء ، فأحدث هذا الإفراج ضجة استياء كبرى ، وسرى النبأ فى مختلف البلاد ، فاختل الأمن وعمت الفوضى ، وزادت سطوة اللصوص والأشقياء ، وكثرت حوادث السطو والسرقات والقتل ، وتقدمت الشكاوى العديدة فى هذا الصدد إلى وزارة الداخلية

وكان كليفورد لويد متناقضاً فى تصرفاته العجيبة ، فبينما كان يصدر الأوامر بالإفراج عن المسجونين بالجملة ، كان يتولى تعذيب غيرهم من المسجونين داخل السجون ، بالضرب بالكرباج ، واصطدم فى هذه الناحية بزميل له من كبار الموظفين الإنجليز ، وهو السير بنسون مكسويل النائب العام بالمحاكم الأهلية ، فقد ذهب إلى سجن الاسكندرية ليتحقق بنفسه ما سمعه عن حوادث التعذيب ، فمنعه مدير السجن من الدخول ، متذرعا بأمر « وكيل الداخلية » المستر كليفورد لويد [١] ، فكان هذا الخلاف بين الموظفين البريطانيين الكبيرين غريباً فى نوعه ، وشكا السير بنسون مكسويل زميله الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا ، مما أدى إلى تحرج مركزه أمام السلطات العليا البريطانية ، وقد بلغ به الاستهتار أن حضر يوما تمثيل إحدى الروايات بمسرح زيزنيا بالاسكندرية ، فجلس فى مقصورة الخديو الخاصة ، مما قوبل بالدهشة والاستياء

ولما طفح الكيل من تصرفاته ، شكاه نوبار إلى السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) ولوح باستقالته إذا لم يوضع حد للفوضى التى عمت بسبب استمراره فى عبثه ، فعرض السير بارنج الأمر على حكومته ، وبعد مداولات ومخابرات تقرر أن يبقى نوبار فى منصبه ، وان تحدد سلطة كليفورد لويد ، فلا يكون له سوى اختصاص وكيل الوزارة ، نخفت وطأة الأزمة ، وأصدر النائب العام أمره بالقبض على جميع الذين أطلق المستر كليفورد لويد سراحهم ، وإعادتهم إلى السجن ، ولما وجد هذا أن سلطته قد تضاءلت

---

(١) البسفور اجبسيان عدد ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤

قدم استقالته ، وغادر البلاد فى مايو ، غير مأسوف عليه ، وعين محمود حمدى باشا مكانه فى سبتمبر سنة ١٨٨٤[١]

قومسيونات الاشقياء

اضطرب حبل الأمن فى عهد وزارة نوبار ، وكثرت الجنايات ، ففكر فى معالجة هذه الحالة بالنظم الاستثنائية ، فاستصدر من الخديو مرسوما فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤[٢] بتشكيل لجان إدارية سميت(قومسيونات الأشقياء) ، مؤلفة برآسة المدير وعضوية عمدة عن كل مركز لتحقيق حالة الأشخاص المنسوب اليهم إنهم لصوص أو أشقياء أو مشتبه فى حالتهم ، وخولت هذه اللجان حق القبض على كل شخص يبلغ عنه أنه من هذه الفئة والتحقيق معه ، فإن لم يثبت ارتكابه لجريمة تستدعى احالته إلى المحكمة الأهلية لمعاقبته عليها ، فللقومسيون (اللجنة) تكليفه تقديم ضامن لحسن سيره وسلوكه ، وإن عجز عن تقديم الضامن ، فللجنة أن تحكم عليه بالإقامة فى بلده تحت سلطة ومراقبة شيخ البلد

وصدر مرسوم آخر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بتأليف لجنة باسم : « قومسيون الجنايات » فى مديريات الوجه البحرى (ثم بعد ذلك للوجه القبلى) ، مؤلفة من رئيس يعينه مجلس الوزراء ، ومن المدير ورئيس النيابة ،وقاضيين يعينهما المجلس ، ويجوز أن يستبدل بأحدهما موظف إدارى ، وخول هذا « القومسيون » تحقيق الجنايات التى تقع من عصابات مسلحة يكون من شأنها سلب المال أو الإخلال بالأمن العام ، وأن يجرى هذا التحقيق بغاية السرعة وبدون التفات إلى الأوضاع المقررة فى قانون تحقيق الجنايات ، وبعد انتهائه من التحقيق يصدر القومسيون حكمه فى الحال على المتهمين ، ولا يقبل طعن فى أحكامه أمام جهات القضاء ، وتنفذ هذه الأحكام فى الأربع والعشرين ساعة التالية لصدورها ، عدا أحكام الإعدام . فلا تنفذ إلا بعد عرضها على الخديو وصدور أمر بتنفيذها[٣]

---

(١) مرسوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٤

(٣)الوقائع المصرية عدد ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد عمم هذا النظام على الوجه القبلى.

كان تأليف هذه اللجان الإدارية وتخويلها تلك السلطة القضائية الواسعة نقضاً للقواعد والضمانات التى قررها قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وإهداراً لسلطة النيابة العمومية والمحاكم الأهلية ، مما أدى إلى جعل البلاد فى شبه أحكام عرفية ، وفقد الناس الضمانات التى تكفل العدل والطمأنينة ، وأخذ كثير من الأبرياء بغير جريرة ، وأودعوا السجون رهن التحقيق الذى تولته اللجان ، وكانوا يبقون بها مدداً طويلة ، دون أن يبت فى مصيرهم ، وقد تبينت مع الزمن عيوب هذا النظام ، وما استتبعه من المفاسد والمظالم فضلا عن أنه لم يفد فى الإقلال من الجرائم ، واستمر قائما نحو خمس سنوات ، الى أن عمت الشكوى منه . فألغيت لجان الأشقياء سنة ١٨٨٩ فى عهد وزارة رياض باشا

وزارة نوبار والصحافة

اشتدت وطأة وزارة نوبار على الصحافة ، فلم تكن تغتفر أن يرتفع لها صوت بمناهضة الاحتلال

ومن ذلك أن مجلس الوزراء قرر فى أول مايو سنة ١٨٨٤ (٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ) منع جريدة (العروة الوثقى)[١] التى كان يصدرها السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده بباريس من دخول مصر « حفظا للنظام العمومى »[٢] والسبب الحقيقى لهذا المنع هو مقالاتها المستفيضة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء أيضا معاقبة كل من توجد عنده بغرامة من جنيه الى خمسة جنيهات

وقد علقت جريدة (العروة الوثقى) على هذا القرار بقولها : « انعقد مجلس النظار المصرى فى القاهرة ، واهتم بالبحث فى شأن (العروة الوثقى) ، ثم أصدر قراره الى نظارة الداخلية المصرية قاضيا عليها بأن تشتد فى منع هذه الجريدة عن دخول الأقطار المصرية، وتراقب جولاتها فى تلك الديار ، فصدر أمر الداخلية الى ادارة عموم البوسطة يلزمها

ثم أنشئ قومسيون عال بوزارة الداخلية للنظر فى استئناف أحكام القومسيونات الابتدائية برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية رئيس النيابة بمحكمة الاستئناف وأحد قضاة محكمة الاستئناف

(١) راجع ما كتبناه عن العروة الوثقى والسيد جمال الدين الأفغانى فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ١٤٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

بالدقة فى ذلك ، وبلغنا أن الجريدة الرسمية بعد نشرها صورة الأوامر أعلنت أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغا من خمسة جنيهات مصرية الى خمسة وعشرين جنيها، وهى غرامة جسيمة ، ربما دعا اليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الانكليز فى مصر، أما نحن فلا نظن أحداً من النظار المصريين له رأى اختيارى فى هذا القرار ، بل لا نتوهم فى المستوى على كرسى الخديوية ميلا إلى مثل هذا الحكم ، ولا يختلج فى صدورنا أن مصرياً من أى مشرب كان ، سواء المسلم وغير المسلم منهم بل ولا شرقياً ممن يسكن تلك البلاد يرى فيه جانبا من العدل ، هذه جريدة قامت بالدفاع عن المصريين والاستنجاد لهم ، ولها سعى بل كل السعى لخيبة آمال أعدائهم ، ولا ترى من مشربها مدح زيد ولا القدح فى عمرو ، فإن المقصد أعلى وأرفع من هذا ، وإنما عملها سكب مياه النصح على لهب الضغائن ، لتتلاقى قلوب الشرقيين عموماً على الصفاء والوداد ، تلتمس من أبناء الأمم الشرقية أن يلقوا سلاح التنازع بينهم ، ويأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، لدفع الضوارى التى فغرت أفواهها لالتهامهم ، ومن رأيها أن الاشتغال بداخل البيت إنما يكون بعد الأمن من طروق الناهب ، هذا منهاج (العروة الوثقى) ، علمه كل مطلع على مانشر فيها من يوم نشأتها إلى الآن ، فكيف يخطر ببال عاقل أن شرقياً مسلماً أو غير مسلم يميل لحجبها عن دياره ؟ ولكننا نعلم أن حركات الآمرين فى القطر المصرى هذه الأيام قهرية ، لايخالطها شىء من الاختيار ، والمدير لرحى القهر عليهم هم عمال الانجليز ، ولا نريد أن نقول للانكليز إنهم ظلموا فى هذا الحكم ، فإن الجريدة لم يوجد فيها إلى الآن مايزيد على ماتنشره الجرائد الوطنية والأجنبية من كشف مساتيرهم ، وبيان الرزايا التى أصيبت بها الديار المصرية من حلولهم »

إلى أن قالت :

« فلا غرابة فى صدور مثل هذا الجور منها ، غير أننا نعلن لها أن همم الرجال لاتقعدها أمثال هذه المظالم ، وليس يعجزنا إدخال هذه الجريدة فى كل بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة ، ذلك بعزائم أولى العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى » (١)

وألغيت جريدة (الوطن) بقرار من وزارة الداخلية فى ١١ مارس سنة ١٨٨٤ (٢)

---

(١) العرة الوثقى عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٤

ثم ألغى هذا الأمر بعد يومين من صدوره وعادت إلى الظهور

وعطلت جريدة (الأهرام) وكانت تصدر بالإسكندرية ، شهراً فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ « لأنها نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » (١)

وألغيت جريدة (مرآة الشرق) بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (الوقائع المصرية عدد ٣١ مارس سنة ١٨٨٦) ، وجريدة (الزمان) بقرار منه فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٦ (الوقائع عدد ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)

وأنذرت جريدة (الصادق) بقرار من وزارة الداخلية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ لأنها نشرت مقالة تضمنت « كثيراً مما يشوش الأفكار ويخدش الأذهان » (٢)

مسألة البوسفور اجبسيان

وكان من أعجب ماقررته وزارة نوبار بشأن الصحافة إلغاء جريدة (البوسفور اجبسيان) ، وهى جريدة فرنسية يومية كانت تصدر بالقاهرة ، وكانت تطعن فى الاحتلال وسياسته ، وفى نوبار ذاته ، فقرر مجلس الوزراء فى ابريل سنة ١٨٨٥ إلغاءها وإقفال مطبعتها ، وكان السبب المباشر لهذا القرار أنها نشرت منشوراً للمهدى يتحدى فيه الحكومة المصرية ، ويثير الخواطر ضدها ، وقد نفذ القرار بشكل أحدث ضجة كبيرة بين الجالية والدوائر السياسية الفرنسية ، أعقبتها أزمة كادت تؤدى إلى قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ، وذلك أن الحكومة أبلغت قنصل فرنسا فى العاصمة أمر القرار ، وطلبت إليه أن يرسل مندوباً من قبله لحضور تنفيذه مساء يوم ٨ ابريل ، فرفع القنصل الأمر إلى القائم بأعمال القنصل العام ، وهذا احتج عليه ، ولكن احتجاجه لم يكن له جدوى ، إذ ذهبت قوة من البوليس معظمها من الأوروبيين بقيادة المستر فنك بك حكمدار العاصمة إلى الدار التى بها إدارة الجريدة ومطبعتها ، واقتحمها البوليس وأخرج العمال ، وطلب من صاحبها الخروج فأبى ، واحتج على ذلك ، وعندئذ حضر وكيل القنصلية الفرنسية إلى محل المطبعة ، وأراد الدخول ، فمنعه البوليس وأهانه ، ورده

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٥٧٨

إلى الوراء ، فكتب تقريرا إلىحكومته بما حدث ، وتم تنفيذالقرار ، بأنأقفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر ، وتعطل صدور الجريدة

فلما أبلغ القائم بأعمال القنصل العام تفصيلماحدث إلى وزارة الخارجية بباريس ، هاجت الحكومة الفرنسية ، وأرسل إليه وزير الخارجية تعليماته بالذهاب الى الخديو ونوبار باشا لتبليغهما طلبات حكومته ، وهى فتح المطبعة ، وإعادة صدور البوسفور اجبسيان ، وفصل الموظفين الذين دخلوا إدارة الجريدة والمطبعة ، بحجة أن الامتيازات الأجنبية لم تكن تخول الحكومة اقتحام دار أجنبي عنوة الا برضا قنصله ، وأن قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ لايسري على الصحف الأجنبية ، فقامت أزمة شديدة بين الحكومتين ، وسعى نوبار فى كسب الوقت لكى يتفادى الرد العاجل ، ولكن الحكومة الفرنسية تهددت بقطع علاقاتها مع مصر اذا لم تجب مطالبها ، وقد وقفت الحكومة الإنجليزية فى بداية الأزمة الى جانب الحكومة المصرية ، تؤيدها فى موقفها ، ثم تخلت عنها آخرالأمر ، وتركتها وشأنها ، ثم نصحتها بالتسليم ، فانتهتالأزمة بإذعانها ، وتقديم الترضية الواجبة لمعتمد فرنسا ، وهى فتح المطبعة بدون شرط ولا قيد ، وأن يقوم نوبار باشا بالاعتذار فى زيارة رسمية لمعتمد فرنسا بمصر ، وفعلا ذهب نوبار باشا بملابسه الرسمية الى دار القنصلية الفرنسية يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٥ ، واعتذر رسميا عما وقع ، ورفعت الأختام عن المطبعة ، وسلمت الى مندوب القنصلية ، واستأنفت جريدة (البوسفور اجبسيان) ظهورها يوم ٢١ مايو [1]

استقالة عبد القادر باشا حلمى

وفى مارس سنة ١٨٨٧ استقال عبد القادر باشا حلمى ، وكان وزيرا للحربية والداخلية ، نخلفه فيهما مصطفى فهمى باشا

فى الشؤون المالية

بموجب المرسوم الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ رخص للحكومة بإصدار سندات اسلفة بمبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فائدتها ٤٫٥ فى المائة ، وخصص معظم هذاالمبلغ لتصفية

---

(١) جريدة البوسفور اجبسيان عدد ٢١ مايو سنة ١٨٨٥

مطالب الخديو اسماعيل ، وأعضاء العائلة الخديوية ، ولاستبدال المعاشات ، وهذا المبلغ من أصل قرض خمسة ملايين جنيه رخص به سلطان تركيا وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠٫٠٠٠ جنيه، يؤخذ من المصروفات الادارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة السلفة ، أما الاستهلاك فيتعين بطريقة الشراء أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضا أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والقرض المضمون معاً

إقالة وزارة نوبار

٧ يونيه سنة ١٨٨٨

بقيت وزارة نوبار باشا تتولى الحكم حتى أقالها الخديو توفيق باشا فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على اثر مناقشة بين توفيق ونوبار فى مجلس الوزراء فى بعض المسائل العادية المعروضة على المجلس ، وأرسل اليه الخديو كتاب الإقالة فى أسلوب يدل على اشتداد الجفاء بينهما ، قال : « إنه بناء على ما وقع فى جلسة المجلس بالأمس ، وماهو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك . وعهدت برآسة الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا »

وهكذا تخلى الانجليز عن نوبار ، بعدأن ولوه الحكم ، ونالوا منه كل ما كانو يبتغون، من إخلاء السودان ، والتمكين للنفوذ البريطانى فى شؤون الحكومة ، وكذلك شأنهم مع صنائعهم ، يتخلون عنهم بعد أن يستنفدوا منهم ما كانو يبتغون تنفيذه على يدهم

تأليف وزارة رياض باشا

١١ يونيه سنة ١٨٨٨

عهد الخديو إلى رياض باشا تأليف الوزارة على قاعدة الخطاب الذى بعث به اليه عند تأليف وزارته الأولى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ [١]

وخلاصته أن يكون الحكم بواسطة مجلس الوزراء ، وأن يبقى للخديو حق ترؤس المجلس إذا أراد ذلك ، وأرسل اليه الخطاب الآتى فى صدد تأليف وزارته الجديدة ، ننشره هنا لأنه من الوثائق الهامة الخاصة بنظام الحكم ، قال :

« إن ماتصفتم به من الغيرة الوطنية ، والإخلاص لنا ، قد دعانا إلى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة ، وليكن فى علمكم أننا لانتأخر مطلقا عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة ، فى الأعمال المهمة السامية التى دعوناكم لأدائها وأن ماجاء فى أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هو المنهج الذى نروم اتباعه والسير على مقتضاه ، وليس هنالك من عظيم حاجة إلى تذكيركم بأهم ماتضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية » وهى أن حكمنا وإجراءه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته ، وأن نعهد إليكم رئاسة هذا المجلس ، مع إبقاء الحق لنا فى الرئاسة على جلساته بذاتنا كلما رأينا لذلك لزوما ، وأن ترفع كلمة الاستقامة والإصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد فى جميع إيرادات القطر ، والسعى فى إيجاد الرفاهية ، وإحياء التقدم فى جميع أنحاء البلاد حسا ومعنى

« فهذه هى مقاصدنا التى نبتغيها ، وإن شاء الله يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم وفى ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم وهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التى برهنتم لى عليها مراراً ، وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لكم »

تحريراً بسراى رأس التين فى ٩ يونيه سنة ١٨٨٨

محمد توفيق [٢]

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية) ص ٣٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية والدكريتات سنة ١٨٨٨ ص ١٣٣

وقد تألفت وزارة رياض باشا فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على النحو الآتى : رياض باشا للرآسة والداخلية والمالية ، مصطفى فهمى باشا للحربية والبحرية ، على ذوالفقار باشا للخارجية ، محمد زكى باشا للأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، على مبارك باشا للمعارف العمومية (١)

بين نوبار ورياض

قوبل سقوط وزارة نوبار وتأليف وزارة رياض باشا بالاغتباط فى البيئات الوطنية لأن نوبار باشا كان بغيضا إلى الشعب ، إذ هو الوزير الوحيد الذى قبل تشكيل الوزارة عقب استقالة شريف باشا التاريخية ، وارتضى أن يتولى الحكم على قاعدة إخلاء السودان ، وضياع نصف الأمبراطورية المصرية ، ثم النزول على حكم « النصائح البريطانية » الواردة فى تلغراف جرانفيل ، وفى عهده وقعت الكوارث فى السودان ، كما تقدم بيانه فى موضعه ، وتغلغل النفوذ البريطانى فى الجيش والبوليس والإدارة ، وسائر دواوين الحكومة ، ولم يكن قط يشاطر الشعب شعوره وعواطفه ، ولا كان يعنى به ، أو يكترث لميوله وآرائه ومطالبه ، بل كان كل همه أن يرضى المعتمد البريطانى ، ليضمن بقاءه فى الحكم ، ولئن اختلف وإياه فى بعض المسائل الجزئية ، فقد ظن أنه يستطيع بدهائه أن يكسب الى صفه المراجع العليا فى لندن ، وسعى الى ذلك فعلا ، وتوهم أن لندن كالاستانة حيث تجد الدسائس الشخصية سبيلا الى النجاح ، ولكن لندن خذلت نوبار فى شكايته من السير إفلن بارنج ، فكان فى ذلك سقوطه ، اذ تخلى عنه الانجليز

فلا غرو أن اغتبط الرأى العام لإقصائه عن الوزارة ، وبخاصة لما عرف عنه من الأثرة والأنانية ، وعدم الاكتراث إلا لمصالحه ومصالح شيعته وذويه ، وكان رياض باشا قد استرد ببعده عن الحكم بعض العطف عليه من جانب الرأى العام ، وبخاصة لما اشتهر عنه من الاستقامة ، والنزاهة الشخصية ، ولم ينس له الناس أنه أيد شريف باشا فى موقفه المشرف سنة ١٨٨٤ ، اذ رفض أن يتولى الوزارة بعد استقالته التاريخيه ، فلما دعى سنة ١٨٨٨ الى تأليف الوزارة ، عقب اقالة وزارة نوبار ، توقع الناس أن يتغير منهج الحكم ، فتخف وطأة السيطرة البريطانية على الحكومة ، على أن الحوادث جاءت على غير ماتوقع الناس ، كما سيجىء بيانه

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

ولقد وصفت جريدة (المان زيتونج) الألمانية تبديل الوزارة وصفا يصور الحالة السياسية فى ذلك العصر تصويراً صحيحا ، قالت ماخلاصته :

« لما استقال المرحوم شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ من رياسة الوزارة ، عرض سمو الخديو وكذلك السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) على رياض باشا قبول الرياسة على أن دولته مع إلحاحهما عليه بذلك لم تأذن له وطنيته الصادقة بقبول هذا المنصب لاشتراكه رأياً مع المرحوم شريف باشا بشأن السودان ، والحاصل أن نوبار باشا كان السياسى المصرى الوحيد ، المستعد للتخلى عن السودان ، وقبول السياسة الانجليزية فى شأنه ، ومن ذلك اليوم اتخذ نوبار باشا الوسائل التى تمكنه لشدة دهائه من الاحتفاظ بمركزه وسط المشاكل المصريه ، فهو وإن كان على غير إخلاص للخديو وأريكته ، ولا مبدأ له إلا الاثرة والأنانية ، فإنه قد عرف كيف يجعل نفسه بذكائه ولينه أداة مقبولة فى يد المعتمد البريطانى ، وهو متصلب فى الرأى ، مستبد ومتكبر مع من هم دونه مقاما ، فى حين أنه لين رقيق مع الانجليز إلى أصغر ضابط منهم ، وهو أيضاً ليس مؤيداً من الأهالى ، ولا محبوباً منهم ، ولا هو من رجال مصر البارزين ، ومع أنه تولى المناصب فى مصر السنين الطوال ، فإنه لا يعتبر مصريا لا قلباً ولا نفسا ، وقد كان من وقت قريب مشمولا بحماية دولة أجنبية ، وفضلا عن ذلك فإنه لم يتجنس بالجنسية المصرية »

وقالت عن الحالة السياسية بعد إسناد الوزارة إلى رياض باشا :

« يبعد عن الظن أن اسناد الوزارة إلى رياض باشا يحدث تغييراً هاما فى سياسة مصر الحاضرة ، لأنه ما دام الاحتلال الانجليزى قائما ، فليس مندوحة من أن تكون السلطة الأولى فيها لانجلترا ، أيا كان رئيس الوزارة ، وإن رياض باشا يعلم حق العلم ما تقتضيه الحالة ، بحيث لا يرى إلا أن يسير إلى جانب السير إفلن بارنج ، والمستر ادجار فنسنت (المستشار المالى) ، والمستر مونكريف (وكيل وزارة الأشغال) »

وقد استمر تغلغل النفوذ البريطانى فى الحكومة على عهد وزارة رياض باشا ، كما استمر إسناد كبرى المناصب إلى الإنجليز ، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ عين السير (اللورد) الفريد ملنر مديراً عاما لحسابات الحكومة [١] ، ثم عين وكيلا لوزارة المالية سنة ١٨٩٠

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٠ أسندت وظيفة المراقب العام للأموال المقررة إلى المستر (السير) إلدون جورست ، الذى صار فيما بعد قنصلا عاما لانجلترا فى مصر خلفا للورد كرومر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩

تعيين أول مستشار قضائى انجليزى

وفى عهد رياض باشا صدر المرسوم الخديوى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ بتعيين المستر جون سكوت John Scott مستشاراً قضائيا لوزارة الحقانية [1] إجابة لطلب السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) ، فكان أول مستشار انجليزى عين لهذه الوزارة ، وكانت مهمته السيطرة على وزارة الحقانية ، كما سيطر الانجليز على الوزارات الأخرى ، وقد احتج أحمد مختار باشا القوميسير العثمانى على إكراه الخديو على هذا التعيين ، وزيد عدد المستشارين الانجليز فى محكمة الاستئناف الأهلية ، كما زيد عدد الضباط الانجليز فى الجيش المصرى

وكان تعيين المستر سكوت فى هذا المنصب الخطير على غير رغبة رياض باشا ، وقد تردد وقتا ما فى تنفيذ إرادة اللورد كرومر فى هذا الصدد ، ولكنه أذعن آخر الأمر وصدر المرسوم بتعيينه

ظهور جريدة (المؤيد)

ديسمبر سنة ١٨٨٩

من الحوادث الهامة فى عهد وزارة رياض باشا ظهور جريدة (المؤيد) لصاحبها المرحوم السيد على يوسف ، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ رخصت له وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم المؤيد » وساعده رياض باشا على إصدارها ، وظهر العدد الأول منها فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٨ ربيع الثانى سنة ١٣٨٧ هـ) ، وكان مديرها السيد أحمد ماضى ، وصاحب امتيازها السيد على يوسف ، والاثنان يشتركان فى تحريرها ، ثم استقل بها السيد على يوسف من نوفمبر سنة ١٨٩١ ، وكانت سياستها وطنية إسلامية ، مع ولاء لرياض باشا ، وكان لها فضل كبير فى بعث الروح الوطنية ، وإحياء الصلات بين الأمم الشرقية ، وتنبيه الرأى العام فى مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التى وصلت إليها البلاد فى عهد الاحتلال ، فلا غرو أن كان ظهورها من العوامل المهيئة لتطور الحركة الوطنية

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ١٥

بقية أعمال وزارة رياض باشا

ومن الأعمال الجليلة التى تمت فى عهد وزارة رياض باشا إلغاء العونة [١] وبدليتها، وصدر بذلك أمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، مع بقاء خفر وملاحظة جسور النيل على الأهالى كما كان ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة فى حالة الخطر أثناء الفيضان ، وفى مقابل إلغاء العونة فرض الأمر المذكور ضريبة جديدة على الأطيان قيمتها أربعة قروش ونصف على كل فدان ، على أن لا يزيد ما يتحصل منها عن ١٥٠،٠٠٠ جنيه سنوياً [٢] وبذلك زال الحيف الذى كان يقع على الفقراء من تسخيرهم فى العونة

ولا يخفى أنه فى عهد وزارة رياض باشا الأولى (قبل الاحتلال) ، ألغيت السخرة وتقرر إبطال الضرب بالكرباج ، وفى عهد وزارته الثانية ألغيت العونة كما تقدم بيانه

وفى عهدها أيضاً ألغيت اللجان المعروفة بقومسيونات الأشقياء ، وذلك بموجب الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٩

ووضع قانون عدم جواز الحجز على رواتب موظفى الحكومة ، وأنشىء المجلس البلدى بالاسكندرية (دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠)

تحويل الدين

وتم تحويل الدين العام ، وتخفيض فوائده ، وبيان ذلك أنه فى أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت ، وصار فى إمكان مصر أن تحصل على أموال بفائدة أقل من الفائدة التى كانت تؤديها عن ديونها ، فاتجهت نية الحكومة إلى تحويل بعض الديون وتخفيض فوائدها ، وهذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول ، طبقاً لقانون التصفية فأرسلت وزارة المالية الى ممثلى الدول منشوراً بهذا المعنى ، وانتهت المفاوضة فى هذا الصدد بصدور مراسيم فى ٦ يونيه و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، متضمنة القواعد الآتية :

١ — تحويل قرض الأربعة ونصف فى المائة المعقود سنة ١٨٨٨ الى دين ممتاز

٢ — تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥ فى المائة الى ٣ ونصف فى المائة ،

---

(١) هى السخرة : أى تسخير الأهالى فى اعمال الرى

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

٣ — تحويل دين الدائرة السنية من ٥ فى المائة الى ٤ فى المائة

٤ — الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥ فى المائة إلى ٤ وربع فى المائة

٥ — إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين فى خزانة صندوق الدين مع تخويله حق استثمارها فى سندات الديون المصرية

٦ — إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شىء من أصلها ، إلا بطريق الاستهلاك ، بالشروط التى وضعت لكل دين ويكون الاستهلاك إما بالشراء بسعر السوق ، أو بطريق القرعة ، بواقع القيمة الإسمية

وقد استفادت المالية المصرية من هذا التحويل إنقاص فوائد ديونها ٢٦٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة

استقالة وزارة رياض باشا

١٢ مايو سنة ١٨٩١

لم يمض ثلاثة أشهر على تعيين المستر سكوت مستشاراً لوزارة الحقانية ،حتى استقال رياض باشا فى ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ، فقبل الخديو استقالته ، وعهد إلى مصطفى فهمى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ويرجع السبب الحقيقى فى استقالة رياض باشا إلى أنه شعر بالندم على تعيين المستر سكوت مستشاراً قضائيا ، فساءت علاقته مع الاحتلال ، هذا إلى أن الانجليز قد أغضبهم تردده فى تعيين المستر سكوت ، حقا انه أذعن لارادتهم وتم التعيين فى عهده ، لكن الانجليز لم يغتفروا له هذا الموقف ، ورأوا أن يختاروا شخصاً آخر ، لا يجنح لمثل هذا التردد ، بل يؤمر فيطيع ، وقد وجدوا ضالتهم المنشودة ، فى مصطفى فهمى باشا ، وإذ رأى رياض باشا أن علاقته ساءت مع الانجليز ، آثر الاستقالة ، ولم يشر فى كتاب استقالته إلى استنكار تدخلهم فى شؤون الحكومة ، كما فعل شريف باشا ، بل عزاها إلى أسباب صحيه ، ففقدت قيمتها السياسة

تأليف وزارة مصطفى فهمى باشا

١٤ مايو سنة ١٨٩١

وقع اختيار اللورد كرومر على مصطفى فهمى باشا لرياسة الوزارة ،فعهد إليه الخديو

فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ تأليفها ، على أساس النظام المقرر فى خطاب الخديو المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، المتقدم ذكره ، فتألفت وزارته فى ذات اليوم الذى كاف فيه بتأليفها على النحو الآتى : مصطفى فهمى باشا الرياسة والداخلية ، عبد الرحمن رشدى باشا المالية محمد زكى باشا المعارف والأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، يوسف شهدى باشا للحربية والبحرية ، تيكران باشا للخارجية [1]

ومصطفى فهمى باشا هو الرجل الذى لم يجد الانجليز أطوع ولا أخلص لهم منه بين رجالات مصر ، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطانى

قال عنه المسيو جول كوشرى [2] : «كان مصطفى فهمى عديم الذكاء ، مفقود النشاط وكان أشام الوزراء الذين عرفتهم مصر »

وقال عنه اللورد ألفريد ملنر : « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمى باشا ، الوزير الذى كانت تنشده انجلترا »

وقال عنه [3] : « منذ أسندت رياسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا (مايو سنة ١٨٩١) قد تطورت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فإنه أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم ، بدون تحفظ »

وقال فى موضع آخر : « ان العلاقات بين الانجليز والمصريين لم تكن من الصفاء فى عهد ما ، مثل ما كانت منذ توليته الوزارة »

وقد بقى يتولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى أوائل عهد الخديوعباس ، إلى أن أقيل منها سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد اليها سنة ١٨٩٥ ، وبقى فيها ثلاثة عشر عاما ، حتى استقال فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، إبان اشتداد الحركة الوطنية كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها ، و ص ٣٩٧ (من الطبعة الأولى)

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ٩٤

(٢) فى كتابه (المركز الدولى لمصر والسودان) ص ٢٤٣

(٣) فى كتابه انجلترا فى مصر England in Egypt ص ١٣٢ طبعة سنة ١٩٢٠

وفاة الخديو توفيق باشا

٧ يناير ١٨٩٢

أصيب الخديو توفيق باشا فجأة بالحمى الوافدة (الانفلونزا) يوم الجمعة أول يناير سنة ١٨٩٢ بسرايه بحلوان ، فعالجه طبيبه الخاص ، الدكتور سالم باشا سالم ، ثم الدكتور عيسى باشا حمدى ، وكان الظن أن مرضه عارض ثم يزول ، وبدأ يشعر بزوال الألم عنه يوم الاثنين ، ولكنه انتكس فى اليوم التالى ، وبدت عليه خطورة المرض ، إذ أصيب بالتهاب رئوى ، مصحوب بالتهاب وريدى عفن ، واستدعى لعلاجه الدكتور كومانوس والدكتور هيس ، ولكن على غير جدوى ، وتوفى مساء الخميس ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، فى الساعةالسابعة ، والدقيقة ١٧ ليلا ، فكانت سنه حين وفاته أربعين سنة هجرية ، إلا ثلاثة وثلاثين يوما ، ومدة حكمه ثلاث عشرة سنة إلا شهراً

ونقل جثمانه يوم الجمعة ٨ يناير إلى محطة حلوان ، ومنها بقطار خاص إلى محطة باب اللوق ، ومنها إلى سراى عابدين ، وشيعت جنازته فى ذلك اليوم إلى مدافن العائلة الخديوية بالعفيفى ، حيث دفن بها ، وقد تولى الخديوية من بعده الخديو عباس الثانى

الفصل الثانى عشر

النتائج العامة

للاحتلال الأجنبى

كانت حالة مصر فى السنوات الأولى للاحتلال حالة أمة خرجت منهزمة من ثورة قومية قامت فى الأصل لتقرير حقوقها السياسية والدستورية ، وانتهت بالإخفاق ، وضياع هذه الحقوق ، ثم ضياع الاستقلال معها ، إذ كان إخماد الثورة على يد دولة أجنبية ، فاحتلت البلاد بحجة القضاء على الثورة ، ثم استبقت احتلالها ، تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والسياسية ، ووضعت يدها على زمام الحكومة ، وصار إليها الأمر والنهى فى شؤونها كافة ، واستسلمت الحكومة لسلطان الاحتلال ، كما استسلم له زعماء الثورة والخديو والوزراء ، والحكام والكبراء ، وجمهرة الشعب ، فخيم على البلاد جو من الخضوع والإذعان للحكم الأجنبى ، وعم اليأس والقنوط ، وحرمت البلاد إلى وقت طويل زعماء المقاومة الوطنية ، يبعثون فيها روح الأمل ، ويهيبون بالأمة أن تنهض فى وجه الغاصب ، فلا عجب إذ ظلت الأمة سنين عديدة تتردى فى هوة الانحلال الوطنى ، وهى نتيجة حتمية لاخفاق الثورة الأهلية ووقوع الاحتلال الأجنبى

وفى غضون هذه المحنة القومية ، سارت انجلترا بخطوات واسعة ، فى تحقيق أغراضها الاستعمارية ، وأساسها استدامة احتلالها ، وبسط حمايتها المقنعة على مصر ، والتدخل فى شؤونها ، وتقطيع أوصال الامبراطورية المصرية التى امتدت على طول مجرى النيل وواديه العظيم

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة فى شتى النواحى ، فى الروح الوطنية ، وفى نظام الحكم ، وفى حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، مما نفصله فيما يلى :

أثر الاحتلال فى الروح الوطنية

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد ، فركنت الأمة إلى الاستكانة والخضوع ، ولم يبد من دلائل الحياة واليقظة فى هذه المدة سوى استقالة شريف باشا

سنة ١٨٨٤ (ص ١١٠) احتجاجا على إخلاء السودان ، وعلى التدخل الأجنبى فى شؤون الحكومة ، ثم انطوت هذه الصفحة على عجل ، ولم يحذ أحد من كبار الحكام حذو شريف ، فيماعدا محمد ثابت باشا ، الذى استقال سنة ١٨٨٥ (ص ١٥٨) ، وتعاقبت على البلاد وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ونواهيه ، فاعتادت الأمة هذا الطراز من الحكام

وأخذ كبراء البلاد وموظفوها ، وأعيانها ومثقفوها ، وخاصتها وعامتها ، تحت تأثير هزيمة الثورة ، وانتصار الاحتلال الأجنبى يتنكرون للحركة الوطنية ، ويوالون الاحتلال ويبتغون الزلفى لديه ، وعمل الاحتلال من ناحيته على توطيد هذه الحالة النفسية ، فلا يرقى فى وظائف الحكومة من يعرف عنه الميول الوطنية بل كان الترقى محصورا فيمن يتنكرون لهذه الميول ، وهبط مستوى الوطنية فى النفوس هبوطا كبيراً ، ظهر أثره على مدى السنين ، وتحللت الأخلاق والفضائل ، ففسدت النفوس ، والتوت الضمائر ، وفشا الجبن والنفاق ، والذل والرياء ، وعمت النفعية والأنانية ، وتضاءل الخير ، وقل البر والعطف والاحسان ، وغاض الوفاء والاخلاص ، وانعدمت الكرامة والمروءة ، ولا غرابة فى هذه النتائج ، فالنفوس إذا فقدت الوطنية فقدت معها الأخلاق الكريمة ، لأن الوطنية ، إلى جانب الدين ، منبع الأخلاق والفضائل .

تضاءلت الروح الوطنية فى النفوس ، وصار عدم الاكتراث للوطنية شعار هذا الجيل ، والجيل الذى تلاه ، وأصبح سبيل النجاح سواء فى مناصب الحكم ، أو فى الحياة الاجتماعية عامة ، هو الولاء للاحتلال الأجنبى ، والزراية بالمبادىء الوطنية ، وقلة الاخلاص للبلاد ، ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها ؛ حتى عدوها كأنها حالة عادية وكأن الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون ؛ وهكذا يمسخ الحكم الأجنبى نفسية الأمة ويفقدها روح القومية والكرامة ؛ وينشىء نفوساً مريضة ؛ يروضها على التفريط فى حقوق الوطن ؛ وتضحية مصالحه ؛ فى سبيل التهافت على موائد الغاصب .

ومما ساعد على انتشار هذا الفساد المعنوى ، إلغاء الجيش القومى ، فإن الروح الحربية فى ذاتها ، ومفاخر الجيوش فى ميادين الحروب ، وتضحيات الجند والضباط ، فى سبيل عظمة الوطن واستقلاله ، كل ذلك هو خير غذاء للروح الوطنية ، وقد حرمت منه مصر سنين متوالية ، مما كان له أثره البالغ فى نفسية الشعب .

وإذ فقد الناس التطلع إلى المثل العليا ، فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف ، وتعلقوا

بها ، واطمأنوا إليها ، وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة ، والاستمساك بالحق والواجب ، فلم يكونوا يأبهون لهذه المبادىء السامية ، أو يقدرونها حق قدرها

اعتبر ذلك فى استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ ، إذ لم يكن لها صدى فى الشعب ، مع أنها من أهم الحوادث ، وأعظمها شأناً ، قد تكون هذه الاستقالة صادفت موضع الاستحسان فى كثير من النفوس ، ولكن لم يكن لهذا الشعور أثر ظاهر ، يدل على تمجيد الجمهور لهذا الموقف المشرف ، وكذلك لم تلق مواقف عبد القادر باشا حلمى فى السودان تمجيداً أو تقديراً ، مع أن هذه المواقف وأقل منها لو حصلت فى بلاد تقدر معنى البطولة كانت جديرة بأن تثير أعظم مظاهر التقدير الرسمية والشعبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وكذلك استشهد كثير من كبار القواد والضباط ، وآلاف من الجنود فى وقائع السودان ، بعد أن أبلوا البلاء الحسن فى أداء الواجب ، ومع ذلك لم يكن لبطولتهم أى أثر فى النفوس ، وقتل البطل محمد توفيق بك فى (سنكات) ، بعد أن دافع عنها دفاع الأبطال ، فلم يأبه أحد لمقتله ، ودعا بعض الخيرين إلى جمع الاكتتاب لعائلته ، مكافأة له على بطولته ، فلم يلب أحد نداءه

وتعددت فى هذه الفترة المظاهر المهينة ، المنافية للكرامة القومية ، فساعدت على إضعاف روح الوطنية فى النفوس ، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض كبار الأعيان قدموا فى سنة ١٨٨٢ هدايا للقواد البريطانيين ، الذين انتصروا فى الحرب العرابية ، وكذلك استعرض الخديو الجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين ، على اثر إخماد الثورة وأقام مأدبة فخمة تكريماً للقواد البريطانيين فى ذلك الحين ، وأنعم على ضباط جيش الاحتلال بالرتب والنياشين (١)

وفى سنة ١٨٩١ أقام الجنرال دورمر قائد جيش الاحتلال ليلة راقصة حضرها الوزراء وكبار الموظفين المصريين ، وعدوا دعوتهم إليها تكريماً لهم وتعظيما !

وفى ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ أقيمت فى ساحة عابدين ، أمام السراى الخديوية ، حفلة رسمية لجيش الاحتلال ، لمناسبة تسليم الأعلام لأحد ألاياته ، وأشرف الخديو والوزراء على هذه الحفلة من السراى ، واعتاد الجيش البريطانى الاحتفال كل عام فى ساحة عابدين بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، برياسة السير افلن بارنج (اللورد كرومر) المعتمد البريطانى ،

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية)

وهكذا اعتاد الشعب رؤية جيش الاحتلال ، محوطاً بمظاهر الاحترام والتأييد ، كأنه من صميم البلاد ، وهو لها غاصب ، وعنها غريب ، ونشأت عن كل هاتيك المظاهر حالة نفسية هى أبعد ما تكون عن الوطنية

أثر الاحتلال فى المعارضة

تعاقبت على البلاد الأحداث الجسام ، فى تلك الفترة من الزمن ، فلم تحرك من الأمة ساكناً ، ولا استثارت من النفوس كامناً ، وذلك أول أثر للاحتلال الأجنبى فانه يميت روح الوطنية والشجاعة فى النفوس

وألغى الدستور ، وسلخ السودان ، وألغى الجيش والبحرية ، وأعلنت الحكومة البريطانية فى برقية يناير سنة ١٨٨٣ ، ثم برقية يناير سنة ١٨٨٤ ، إصرارها على وضع مصر فى شبه حمايتها ، وتحتيمها خضوع وزراء مصر لأوامر المعتمد البريطانى ، وتولى الأنجليز كبرى المناصب فى الحكومة ، ووضعوا أيديهم عليها ، ومع ذلك لم تتحرك روح المعارضة فى النفوس ، مع أن حادثة واحدة من الحوادث التى منيت بها مصر ، كانت تكفى لثورة من السخط والاحتجاج ، تعم أرجاء البلاد ، ولكن كبراء مصر ، وخاصتها وعامتها ، كانوا فى حالة استسلام تام لكل ما يصيب البلاد من المحن ، وكلهم منصرفون إلى مصالحهم الشخصية ، وما يصلون إليه من فتات مائدة الاحتلال ، وزعماء الثورة فى المنافى أو السجون ، يسعون الى استرضاء الغاصب ، ويلتمسون عفوه ورضاه ، وقد عفى عنهم تباعا بعد أن عاهدوا الحكومة على الطاعة والولاء

لم يكن ثمة مظهر من مظاهر المقاومة أو الحياة ، فلا دعوة للجهاد ، ولا جماعات سياسية ، ولا اجتماعات ، ولا خطب ، ولا معارضة فى داخل الهيئتين الرسميتين اللتين أنشأهما الاحتلال ، وهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وكانت الصحافة إما موالية للاحتلال ، تمجده وتؤيده ، وإما معارضة فى خوف وتردد خشية المصادره والتعطيل ، وكانت جريدة (الوطن) و (الأهرام) تنحوان هذا النحو من المعارضة ، ثم حمل لواءها (المؤيد) منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ ، فى رفق وهوادة ، تبعاً للظروف القاهرة التى كانت تكتنف البلاد

والصحيفة الوحيدة التى كانت تهاجم الاحتلال فى شجاعة وقوة ، هى جريدة (العروة

الوثقى) ، التى كان يصدرها بباريس الإمامان السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده سنة ١٨٨٤ ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، مقاومة جمعت بين قوة الروح ، وبلاغة العبارة . والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار ؛ والأخذ بأسباب الحياة والتضامن والقوة ، وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الأسلامى ، وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها ، إلى أن توقفت عن الصدور ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً ، وانفصل الحكيمان ، ثم انقطع الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن الكفاح السياسى ، وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩

وتجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة (الأستاذ) سنة ١٨٩٢ ، للسيد عبد الله نديم ، خطيب الثورة العرابية ؛ إذ بدت فيها روح وطنية وثابة ، لم ترق المعتمد البريطانى وصنائعه ، وأحفظتهم نزعته الوطنية ، كما نفس عليه أصحاب الصحف الموالية للاحتلال ، لما نالته مجلته من الانتشار والذيوع ؛ فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر واضطراره الى تعطيل صحيفته سنة ١٨٩٣

أثر الاحتلال فى نظام الحكم

ظهر أثر الاحتلال فى نظام الحكم ، فقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٢ دولة مستقلة استقلالا يحده بعض القيود ، ولها نظام دستورى ؛ فصارت فى عهد الاحتلال دولة مغلوبة على أمرها ، ضربت عليها حماية تملى إرادتها مقنعة ، على الحكومة الأهلية ، وتضطرها الى اتباع « النصائح » التى يفرضها عليها عمال الاحتلال ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وألغى الاحتلال النظام الدستورى ، الذى نالته البلاد من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى ، والحد من سلطة الفرد ، وكان يقرر سلطة الامة ، ويجعل الوزارة مسئولة أمام مجلس نيابى كامل السلطة ، وأنشأ بدله نظاما صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان كل سلطة ونفوذ ، وبذلك فقدت البلاد فى وقت

واحد استقلالها ودستورها ، وفقد الناس الطمأنينة على حياتهم وحريتهم ، إذ ملئت السجون فى أعقاب الاحتلال بالابرياء . بحجة أنهم كانوا من أنصار الثورة العرابية ، فساد البلاد جو من الإرهاب أضعف النفوس وأفسدها ، ورزحت الأمة تحت نظام حكم استبدادى خاضع للسيطرة الأجنبية ، فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معا ، وهو أسوأ نظام للحكم تصاب به الأمم ، اذ يتولد عنه العقم فى الكفايات ، والشلل فى حياة الامة السياسية ، والاجتماعية ؛ فلا يظهر فيها النوابغ ، واذا ظهروا لا يجدون المجال لنبوغهم ، بل تدفن مزاياهم ومواهبهم تحت تأثير الجو الخانق الذى يوجده هذا النظام ، وحشرت المناصب الرئيسية بالإنجليز وصنائعهم من مختلف الاجناس ، وأقصى العنصر الوطنى عن ادارة الحكم وتوجيهه ؛ فانحط المستوى الفنى والخلقى للموظفين وفشا فيهم النفاق والرياء ودرجوا على التذبذب بين مظاهر السلطة الشرعية ، وأوامر السلطة المحتلة ، وحرموا الى وقت طويل المران على الاعمال الرئيسية والاضطلاع بالمسئوليات التى تولد الكفاءة الممتازة ، وتبتكر المشروعات ، ولم تخرج مدرسة الاحتلال سوى طراز من الموظفين ، اعتادوا الخضوع والملق للرؤساء البريطانيين ، واختفى الطراز الذى أخرجته المدرسة القديمة من أمثال شريف ، وعلى مبارك ، والفلكى ، ورفاعه رافع ، وبهجت ، ومظهر ، وسلامة ، وغيرهم ، ممن ترجمنا لهم فى كتابينا (عصر محمد على) و (عصر اسماعيل) ، وكذلك يفعل الاحتلال الاجنبى (أيا كان جنسه أو نوعه) ، فانه يميت الهمم فى النفوس ، ويفقدها الكفاية والكرامة ، والثقة بالنفس ، والايمان بالوطن ، والتطلع الى المثل العليا

أثره فى التعليم

رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال ، فقد كان إلى سنة ١٨٨٢ مجانيا فى أقسامه الثلاثة : الابتدائى ، والثانوى ، والعالى ، وكانت العلوم تدرس باللغة العربية ، إلا فى مدرسة الحقوق ، التى كان التعليم فيها بالفرنسية ، أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجا ، ووقفت حركة إنشاء المدارس ، وأغلق بعضها ، ثم تقرر جعل تعليم العلوم باللغة الإنجليزية ، ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائى ، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجا

قال اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى : « لما احتل

الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنى أغنياء السكان ، ولا تعلمهم إلا تعليما أوروبيا ، فأخذوا فى تغيير تلك الحال ، وبذلت الهمه منذ سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة ولإبطال التعليم المجانى تدريجا »

وبديهى أن ما قاله اللورد كرومر من أن التعليم كان منحصراً فى أولاد الأغنياء لا يطابق الحق والواقع ، فإن التعليم والمجانية كانا يشملان سائر الطبقات

وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شئون التعليم ، إذ قال على لسان لجنة الميزانية :

« إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقراً كليا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى انحطت ، كمدرسة الطب ، وياليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهداً بدفع المصاريف ، بل إنها سدت هذا الباب أيضا فى كثير من الأحوال والجهات »(١)

---

(١) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين ص ٥٠

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فى السنين الأولى للاحتلال للتدليل على مبلغ إهمال شؤون التعليم ، وهى كما يأتى :

السنة	ميزانية وزارة المعارف
١٨٨٣	٩٩٫٥٤٩ ج
١٨٨٤	٩٩٫٩٧٧
١٨٨٥	٨٤٫٦٨٩
١٨٨٦	٦٨٫٤٩٢
١٨٨٧	٦٨٫٤٥٢
١٨٨٨	٧٠٫٩٦٩
١٨٨٩	٦٩٫٨٤٦
١٨٩٠	٨٠٫٣٣٧
١٨٩١	٨٨٫٤٧٨
١٨٩٢	٩٠٫٨٤٩
١٨٩٣	٩٢٫٥٤٤
١٨٩٤	١٠٤٫٢٨٩
١٨٩٥	١٠٥٫٠٠٠

هذا ، وقد مسخت الحكومة برامج التعليم ، وحرصت على استبعاد التاريخ القومى الصحيح من مناهج الدراسة ، لكى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده ، محروما غذاء النفوس فى الوطنية ، لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ، ولا يدرك ما فى الاحتلال من اهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى ، وإماتته فى النفوس ، وانحط التعليم فى المدارس الثانوية ، وتضاءلت مناهجه ، وفى ذلك يقول الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً سنة ١٩٠٧ ، وكان عضواً بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية : « كنت عضواً بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية ، فاقتنعت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا »

أما فى التعليم العالى فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع ، وهى : الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والمعلمين ، وانحطت برامج التعليم فيها ، واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبى

وعصف الاحتلال بالتعليم الحربى كما تقدم بيانه فى الفصل الأول ، وكذلك فعل

بالتعليم الصناعى ، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق المنشأة فى عهد اسماعيل ، وكانت من أرقى المدارس الصناعية ، وكان المتخرجون منها يؤدون عمل المهندس الميكانيكى والمهندس الرياضى معاً ، ولكن الاحتلال الغى تلك المدرسة ، ثم أعيدت بشكل ضيق النطاق ، محدود البرنامج

وتلاشت البعثات المدرسية فى جامعات أوروبا إلى وقت طويل ، ولم تتعد فى السنين الأولى للاحتلال عشرة طلاب

فى الحـــالة الاقتصادية

إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة ، وجعلها بلداً زراعيا فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ، ونشاطهم ، فى التسليف ، وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالة على انجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، مادامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ، فهذه السياسة تجعل مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها ، وبخاصة انجلترا ، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ؛ لتوفر لها استقلالها الاقتصادى ، وهنا لك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج

ولقد كان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة ، إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا ، وأنها بلد زراعى فحسب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ، لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدا صناعيا وزراعيا معا ، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج

محالها ، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكا للحكومة وأغلقت الترسانة التى أسسها محمد على واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتها ، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من انجلترا ، وبارت الصناعات الحربية فى البلاد

وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد ، وألغيت دارسك النقود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضاً مغازل القطن ومصانع النسيج ، التى كانت باقية من عهد محمد على

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية اخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا »

وقال فى هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ؛ يجد بونا شاسعا ، وفرقا مدهشا . فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين . وحاكة ، وعقادين ، وصباغين ، وخيامين ، وصانعى أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعى قرب وغرابيل ، وسروج ، وأقفال ، ومفاتيح ، ومن شاكلهم ؛ كلها قلت عدداً أو درست ؛ وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية » .

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم ، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ، ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية ، قدرها ثمانية فى المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلا لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير

الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة ، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد ، ومن أهمها القطن ، فان كل الأمم التى تزرعه تنشىء بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فانها لا تزال فقيرة فى معاملها ، خلوا على الأخص من هذا الصنف »

ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد حاجات الشعب ، مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر ، وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين ، وفى مقدمتهم اللورد ملنر فى كتابه (انجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول ان الاحتلال قد نظم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات ، والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشئات الرى التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على واستمرت فى عهد خلفائه ، واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لكى تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ، لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية

أما مالية الشعب ، أو حالته المالية ، فقد ساءت فى عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة ، بتعيين مستشار مالى بريطانى صار الأمر إليه والنهى فى الشؤون المالية للحكومة والبلاد

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية ، اذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية الى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثنائية ، وصارت مصر مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال ، فانهالت عليها رؤوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل ، والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضنوا بثمارها على سواهم ، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدى الأجانب ، ولاشك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعددينا على مصر ، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٦٧٥ر٢١ ... جنيه ، وقيمة سنداتها ٤٠٠ر٠٦٢ر٤١ ج ومجموع ذلك ٤٠٠ر٧٣٧ر٦٢ جنيه ، تغل ريعا سنويا ، مقداره ٤٠٠ر٣٤٨ر٣ ج ؛ وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٧٤٠ر١٤٠ر٩٥ ج يكون المجموع ١٤٠ر٩٧٨ر١٥٧ جنيها ، وهو مجموع دين مصر ، ومعظمه للأوروبيين [1] »

وقال فى موضع آخر : « إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ، لأنه

(١) مصر اليوم للكونت كريساتي ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢

ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية »

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة ، على مدى السنين ؛ وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبى عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل ، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر ، كمشاركة انجلترا لمصر فى استرجاع السودان ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، فان الرأى العام الأوروبى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ؛ فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الانجليزى الفرنسى ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب

ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيراً من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ، ١١١ر٢٣٢ر٢٥٧ جنيها ، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رؤوس الأموال التى للأجانب أفرادا وآحادا ، أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلت عن الخمسين مليون جنيه ، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهما ديون الحكومة ، لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الاحصاء إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات ، أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا ، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية ، وصار مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا ، إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم ، ولعلك تذكر ماصارت إليه البلاد ، عند ما نكبت بأزمة سنة١٩٠٧ ، كيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة ، فان الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات ، تستثمرها من جهة ، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة

ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق ، ولعمرى أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثا ، أو لتزيد من ثروته ، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦٫٤٦٤٫٠٠٦ جنيهات ، ومهما يكن هذا الأحصاء تقريبيا أو محلا للمناقشة و الزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الاجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا ، وثروة أشباه الاجانب تزيد عن الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها ، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل لان بلادنا بكل أسف تكاد تكون محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا ،

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار الماليون الأجانب أفرادا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريبا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون

الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الإثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام ، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالى أجراء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون »

وهكذا اجتمع الى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى ، وهو أشد وطأة وأخطر آثارا من الأول ، وبينما كانت البلاد فى حاجة الى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية ، بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية ، مثلما تغلغل فى مصر ، ويرجع السبب الأول فى ذلك الى الاحتلال وسياسته الاقتصادية

فى الحالة الاجتماعية

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعى إطلاقا ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغاً ، ولا نزاع فى أنه هو المسئول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف ، لأنها كانت خاضعة لسلطانه المطلق ، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقات الشعب

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين ، قد اتجهت فى مجموعها وجهة الولاء للاحتلال ، والحياة النفعية ، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم ، لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس ، يتنافر مع كل ماهو عظيم ونبيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف فى الترف والبذخ ، والرغبة فى الظهور الكاذب ، واقتباس مفاسد المدنية الغربية دون محاسنها ، فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبى فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم ، فهذه انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية ، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال ، فالاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ، فهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم ، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وفقدوا مع الزمن أخلاق الصدق والوفاء ، وحب الخير والبر والإحسان ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا ، ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً ، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور والإسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط ، فى العواصم والبنادر ، والقرى القريبة والبعيدة ، فكبلوا الأهلين بالديون ، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة

وانتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا فى القرى بين الفلاحين ، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن برعاية الحكومة وحمايتها ، وفى كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكا ذريعا وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام

فبينما الحكومات الاوروبية والامريكيه التى لا تحرم الخمور ، تحاربها وتمنع انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشىء اللجان والنظم لمكافحتها ، والحد من أضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط ، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش ، واستلاب أموال الأهلين ، وإفساد أخلاقهم

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، الى جانب آفة الخمر ، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعا لذلك

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالا ، وفى ذلك يقول الامير (السلطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة (ذى اجيبشيان استاندرد) عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ، يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلا بالدين ، لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منـه ، وهو لـكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائمـا إلى الاستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ؛ ولـكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقى الفلاح غريقا فى بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها »

وصفوة القول ان السنوات الأولى للاحتلال تؤلف فى تاريخ مصر القومى فترة انحلال وطنى عام : انحلال فى الوطنية ، انحلال فى الأخلاق ، انحلال فى حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بقى هذا الانحلال مخيما على البلاد نيفا وعشر سنوات ، إلى أن جاءت فترة البعث الوطنى ، وهو ما أفردنا له كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية)

الفصل الثالث عشر

وثائق تاريخية

القانون النظامى — أول مايو سنة ١٨٨٣

الملغى لمجلس النواب ، والمنشئ لمجلس شورى القوانين
والجمعية العمومية ومجالس المديريات (أنظر ص ٣٩)

نحن خديو مصر ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

المادة ١ ـ يشكل :

أولا : مجالس مديريات ، فى كل مديرية مجلس
ثانيا : مجلس شورى القوانين
ثالثا : جمعية عمومية
رابعا : مجلس شورى الحكومة

الباب الثانى

فى مجالس المديريات

المادة ٢ ـ لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لا تكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها

المادة ٣ ـ يجب استمزاج رأى مجلس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهى :

أولا : إجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد
ثانيا : اتجاه طرق المواصلات براً أو بحراً والأعمال المتعلقة بالرى
ثالثا : إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والاسواق فى المديرية

رابعا : الأمور التى تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمزاج رأيه فيها

خامسا : المسائل التى تستشيره فيها جهات الإدارة

المادة ٤ ـ يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتى :

أولا : فى عمليات الطرق والملاحة والرى ، وفى كل أمر ذى منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

ثانيا : فى مشترى أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المبانى والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفى تغيير استعمال تلك المبانى أو الأماكن

المادة ٥ ـ لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من مبادئ نفسه فى المسائل التى تتعلق بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك

المادة ٦ ـ لا يجوز التئام مجلس المديرية إلا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته.

ويجب انعقاد مجالس المديريات مرة فى كل سنة بالأقل ، وفى اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ، ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين

وينوب عنا المدير فى افتتاح المجلس

والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود فى مداولاته وعلى باشمهندس المديرية الحضور فى جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

المادة ٧ ـ لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضراً فيه أكثر من نصف أعضائه

المادة ٨ ـ الأعمال أو المداولات التى تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلة ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها ، وإبطال كل عمل أو مداولة من هـــذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوه عنها فى المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا

المادة ٩ ـ مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانونى تكون باطلة بطبيعتها

ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه فى الحال ، ويجوز لأعضاء مجالس المديريات أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية

المادة ١٠ — مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديريات ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

المادة ١١ — لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع فى انتخابات جديدة فى خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس

المادة ١٢ — ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره فى الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات

الباب الثالث

فى تشكيل مجالس المديريات

المادة ١٣ — يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية :

٨ لمديرية الغربية — ٦ لمديرية المنوفية ٦ لمديرية الدقهلية — ٦ لمديرية الشرقية — ٥ لمديرية البحيرة — ٤ لمديرية الجيزة — ٤ لمديرية القليوبية — ٤ لمديرية بنى سويف — ٣ لمديرية الفيوم — ٤ لمديرية المنيا — ٧ لمديرية أسيوط — ٥ لمديرية جرجا — ٤ لمديرية قنا — ٤ لمديرية إسنا (اسوان)

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك فى قانون الانتخاب [1] الصادر فى هذا اليوم

المادة ١٤ — لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالأقل ويكون اسمه مندرجا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالأقل .

---

(١) هو القانون المنشور ص ٢٠٠

المـادة ١٥ — لا يجوز انتخاب موظفى الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات

المـادة ١٦ — لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً فى أكثر من مجلس من مجالس المديريات

المـادة ١٧ — تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ، ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة

الباب الرابع

فى مجلس شورى القوانين

المـادة ١٨ — لا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلانه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها

المـادة ١٩ — يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

المـادة ٢٠ — يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة ، فالعرائض التى تبعث إلى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها

والعرائض التى تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لإجراء ما يلزم عنها وإشعار المجلس بما يتم فى شأنها

المـادة ٢١ — كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

المـادة ٢٢ — ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته فى كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذى

يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين الاسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٢٣ — لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رغبة مافى ويركو الاستانة والدين العمومى وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية

المادة ٢٤ — تعتمد الميزانية فى جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة

المادة ٢٥ — يرسل فى كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التى قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه أو ملحوظاته فيه ، ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الاقل

المادة ٢٦ — يلتئم مجلس شورى القوانين فى أول فبراير وفى أول ابريل وفى أول يونيه وفى أول أغسطس وفى أول أكتوبر وفى أول ديسمبر من كل سنة ويكون التئامه للمرة الأولى بمقتضى أمر يصدر منا ، وإذا دعت الحال اجتماعه فى غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا ، وفى هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين فى الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص فى المادة الثانية والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون فى وظائفهم فى المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

المادة ٢٧ — للنظار الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك فى مداولاته ويكون لهم فيها رأى شوروى ، ولهم أيضاً فى بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين فى نظاراتهم أو أن يستنيبوهم عنهم فيها

المادة ٢٨ — على النظار أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الإيضاحات التى يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

المادة ٢٩ — لا يجوز لأحد الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ماعدا النظار والذين يستصحبونهم أو يستنيبونهم عنهم

الباب الخامس

فى تشكيل مجلس شورى القوانين

المادة ٣٠ - يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان

ويكون أعضاء هذا المجلس على نوعين : أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنا عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

المادة ٣١ - تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا ، أما تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار ، وتربط رواتب للرئيس وللوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى ثلثى أعضائه بالأقل

وإذا دعى واحدا أو أكثر من الأعضاء الدائمين إلى منصب النظارة فيعين البدل من النظار المنفصلين وقتها

المادة ٣٢ - تكون مدة توظف الأعضاء المندوبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين يكون على الوجه الآتى :

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والعريش ، وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم ، ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة فى منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضاً عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلا عنه

وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الأعضاء المندوبين

المادة ٣٣ - يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الأشغال

الباب السادس

فى الجمعية العمومية

المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه

المادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

أولا : عن كل سلفة عمومية

ثانيا : عن إنشاء أو إبطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديدية مارآ أيهما فى جملة مديريات

ثالثا : عن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل على ما أبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة ٣٦ - للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعثها إليها الحكومة للبحث فيها

ولها أيضاً أن تبدى آراءها ورغباتها من بادىء نفسها فى سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية ، وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل عليها ، إنما لا يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٣٧ - كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود المقررة فى أمرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به

المادة ٣٨ - لا يجوز لأحد الحضور فى جلسات الجمعية العمومية مالم يكن من أعضائها

المادة ٣٩ ـ تعقد الجمعية العمومية مرة بالأقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضها وتعيين ميعاد انعقادها التالى ولنا أيضا حلها

وفى حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة أشهر

الباب السابع

فى تشكيل الجمعيـــة العمومية

المادة ٤٠ ـ تشكل الجمعية العمومية :

أولا : من النظار

ثانيا : من رئيس ووكيلى وأعضاء مجلس شورى القوانين

ثالثا : من الأعيان المندوبين

المادة ٤١ ـ يكون عدد الأعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

٤ من المحروسة ـ ٣ من اسكندرية ـ ١ من دمياط ـ ١ من رشيد ـ ١ من السويس وبور سعيد ـ ١ من العريش والاسماعيلية ـ ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا ـ ٣ من مديرية المنوفية ـ ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة ـ ٣ من مديرية الشرقية ـ ٣ من مديرية البحيرة ـ ٢ من مديرية القليوبية ـ ٢ من مديرية الجيزة ـ ٢ من مديرية بنى سويف ـ ٢ من مديرية الفيوم ـ ٣ من مديرية أسيوط منهم واحد لبندر أسيوط ـ ٢ من مديرية جرجا ـ ٢ من مديرية إسنا ـ من مديرية قنا

المادة ٤٢ ـ مدة توظف الأعيان المندوبين هى ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الأعيان المندوبين مالم يكن بالغا من العمر ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفا للقراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات بالأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقرراً على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالأقل فى دفتر الانتخاب

المـادة ٤٣ — رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية

المـادة ٤٤ — محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين

المـادة ٤٥ — على الأعيان المندوبين أن يحلفوا فى أول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم يمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

الباب الثامن

فى مجلس شورى الحكومة

المـادة ٤٦ — تتبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه فى أمر يصدر منا فيما بعد

الباب التاسع

أحـــكام وقتيـــة

المادة ٤٧ — تنفذ أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

الباب العاشر

أحـــكام عموميـــة

المادة ٤٨ — لا يجوز لمجالس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول فى أمر إلا إذا كان حاضراً فى كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الأعضاء الغائبون بإجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فيما عدا الأحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثى الأعضاء ، وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ، ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن يستنيب عنه غيره فى إبداء رأيه

المادة ٤٩ — إذا خلا محل أحد الأعضاء فى أحد مجالس المديريات أو فى مجلس شورى

القوانين أو فى الجمعية العمومية يشرع فى انتخاب بدل له فى خلال شهر واحد لا أكثر ولا تستمر مدة توظف العضو الجديد إلا لحين تجديد الانتخابات العمومية

المادة ٥٠ ـ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرر كل منهما لائحته الداخلية وأما لائحة مجالس المديريات الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد

المادة ٥١ ـ لا يسرى قانون أو أمر منا (ديكريتو) مالم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر

المادة ٥٢ ـ كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله فصلا قطعيا بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرئاسة ، ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة

المادة ٥٣ ـ كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به

المادة ٥٤ ـ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدن وفى بنادر وبلاد الوجهين القبلى والبحرى

* * *

قانون الانتخاب المرافق للقانون النظامى

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

نحن خديو مصر ، بناء على القانون النظامى المصرى الصادر فى هذا اليوم ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب وفى انتخاب المندوبين للانتخاب

المادة ١ ـ لكل مصرى من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة

حق الانتخاب بشرط أن لايكون فى حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة فى المادة السادسة

أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

المادة ٢ — على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه فى دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسى ، والموطن السياسى لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير الجهة التى يرغب نقله إليها

المادة ٣ — المنتخبون (بكسر الخاء) المعينون فى وظائف ميرية لهم أن يعطوا آرءهم فى دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة ٤ — لايجوز لأحد من المنتخبين (بكسر الخاء)، أن يعطى رأيه فى الانتخاب أكثر من مرة

المادة ٥ — فى الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يحرر دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء

أما فى كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف فى القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ، ومن شيخ الثمن أو شيخ القسم ومن مشايخ الحوارى ، وتؤلف فى كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الأملاك يختارهم المحافظ أيضا

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين أو الساكنين فى وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر

المادة ٦ — لاتدرج أسماء الآتى بيانهم فى دفاتر الانتخابات :

أولا : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالإقامة فى جهة معينة ، والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانيا : المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائفهم أولاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أولتعديهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

ثالثا : المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجور عليهم

المادة ٧ — يعلق دفترا الانتخاب فى كل بندر وفى كل بلد وفى مركز المديرية .

أما فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب فى مكتب كل ثمن أو قسم وفى ديوان الضبطية ، ويعلق فى مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فى ديوان المحافظة ، ويكون تعليق الدفتر المذكور فى كل سنة من أول يناير إلى غايته

المادة ٨ — إذا تراءى لأى مصرى أنه أهمل درج اسمه فى دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه ، كما أنه لكل منتخب (بكسر الخاء) مدرج اسمه فى دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدراً أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات فى كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه فى المديريات إلى مدير الجهة ، وفى مدينتى القاهرة والاسكندرية إلى مأمور الضبطية ، وفى باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة إلى المحافظ

ويجعل فى كل مديرية دفتر لقيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لأربابها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة فى درج اسمه فى دفتر الانتخاب يصير إعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها فى المادة الآتية بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك

المادة ٩ — تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف فى المديريات ، من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية ، وفى مدينتى القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية فى كل منهما ، وفى المدن المبينة فى المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الأملاك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر الخاء) المندرجة أسماؤهم فى دفتر الانتخاب

وتحكم كل لجنة فى الطلبات التى تعرض عليها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة

والقرارات التى تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لأربابها كتابة فى محلات إقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الإدارة فى الثلاثة الأيام التالية لصدورها

وإذا لم تحكم إحدى اللجان فى أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور

ويجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكمة الاستئناف المقيمين فى دائرة اختصاصها فى الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلانهم بها

أما فى حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبائها الحكم فى الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس

ويسرى مفعول قرارات اللجان لحين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية

المادة ١٠ ـ يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب مختوما عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء إجراءات النشر فى اليوم نفسه إلى مدير الجهة عن المديريات أو إلى مأمور الضبطية عن مدينتى القاهرة والاسكندرية أو إلى المحافظ عن باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة للتوقيع عليها عنهم ، وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز إجراء تبديل فيها إلا فى وقت تعديلها السنوى المنوه عنه فى المواد السالفة ، وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التى يعلنهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

المادة ١١ ـ عند تعديل الدفاتر فى كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها ، أولا أسماء من توفوا ، ثانيا أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة

المادة ١٢ ـ لا يجوز لأحد الاشتراك فى الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجا فى دفتر الانتخب

المادة ١٣ ـ ينتخب (بفتح الخاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ومن كل قسم من أقسام الإسكندرية ومن كل مدينة من المدن المبينة فى المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مندوب للانتخاب ووظائفه هى المقررة فى المواد الآتية :

المادة ١٤ ـ يكون انتخاب المندوبين فى اليوم والساعة والمحل المعينة فى أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التى أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوى معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون أحدهم رئيساً لهم

وتتعين شروط الانتخابات وكيفية إجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع فى الانتخابات ، إنما ينبغى فى ذلك اتباع مانص فى الباب الآتى

ويجوز دائماً لناظر الداخلية أن يعين فى اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأى معدود ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ١٥ ـ على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتحروا صحة إجراء انتخاب المندوبين فى دوائرهم وإذا تراءى لهم لزوم إعادة الانتخاب فعليهم أن يأمروا بذلك حالا مع ذكر الأسباب التى انبنى عليها إلغاء الانتخاب الأول

المادة ١٦ ـ عند صدور الأمر أو المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا إلى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل إقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات وبمقتضى هذه التذكرة التى تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول إلى المحل الذى سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديريات

الباب الثانى

فى انتخاب أعضاء مجالس المديريات

المادة ١٧ ـ يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكسر)

المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض إلى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية أيام بالأقل

ويكون اجتماعهم لإجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر منا ، وللانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

المادة ١٨ ـ لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين الاشتغال بأمور خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ، ولا يجوز لخلافهم الحضور فى جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة ١٩ ـ تناط إدارة الانتخاب فى كل مديرية بلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء : ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية فى دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ٢٠ ـ يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة فى اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين

وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن أعضائها ، وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها فى آخر الجلسة

المادة ٢١ ـ على رئيس اللجنة أن يذكر المندوبين المجتمعين بما نص فى المادتين الرابعة عشرة والخامسه عشرة من القانون النظامى عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم بإعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة ٢٢ ـ المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب ، فإن لم يراع ما نص فى المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فإن لم يصغ إليه فله أن يفض الجلسة ويؤجلها إلى ساعة أخرى وله أيضاً إن لم يبق فى إمكانه إنفاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذى يحق له دواما ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الأمن العمومى متى لزم الحال

المادة ٢٣ ـ على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه كل مرة يشرع فى عملية الانتخاب

المادة ٢٤ ـ ينبغى أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمله من المنتخبين (بالكسر) وإن غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامه ، وإن غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء أو المنتخبين (بالكسر)

المادة ٢٥ ـ تكون أحكام اللجنة قطعية فى كافة المشاكل التى تحدث حال الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص فى المادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ، ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

المادة ٢٦ ـ قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار إلى ذلك بالمحضر

المادة ٢٧ ـ يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فإن خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سببا لإبطال الانتخاب

المادة ٢٨ ـ يكون أخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة ٢٩ ـ يبتدئ أعضاء اللجنة بإعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من المندوبين باسمه حسب المندرج فى دفتر المديرية العمومى ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم فى أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا فى الدفعة الأولى ولا فى الثانية فلا يمنع من اعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء

المادة ٣٠ ـ على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم للجنة تذاكر الاعتماد التى بيده ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يحصر آراءه فى شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وإن أضاع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه إذا عرفته اللجنة

المادة ٣١ ـ المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاها بحيث يقيد

الكاتب آراءهم فى الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذى يختاره المندوب ، وللمذكور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذى يختاره

المادة ٣٢ — الآراء المعلقة على شرط باطلة وتتداول اللجنة قطعيا فى الحال فى صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا

المادة ٣٣ ـ لا يمكث الانتخاب إلا يوما واحداً إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله إلى اليوم التالى ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التى تقررها اللجنة

المادة ٣٤ ـ متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس إنهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ فى تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك محضر يمضيه أعضاء اللجنة والمدير

المادة ٣٥ ـ يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ، وإذا تساوت الآراء بين شخصين فرئيس اللجنة يقترع بينهما

المادة ٣٦ ـ يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضى جميع أعضاء اللجنة قبل انفضاض الجلسة على محضر الانتخاب ، ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات إلى ناظر الداخلية فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مدير الجهة

المادة ٣٧ ـ يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من الاعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه

الباب الثالث

فى انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين

المادة ٣٨ ـ ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين

وينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس المذكور عنها ، وعن الست مدن الأخر المبينة فى المادة الخامسة

ويكون إجراء الانتخاب فى ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة ، وفى ديوان ضبطية الإسكندرية عنها وعن باقى المدن

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة ٣٩ — ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرية واحداً من أعضائه ليكون عضواً مندوباً فى مجلس شورى القوانين

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الرابع

فى انتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية

المادة ٤٠ — ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أقسام الأسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة عدد الأعيان المقرر فى القانون النظامى لكل منها ليكونوا مندوبين عنها فى الجمعية العمومية

ويكون إجراء الانتخاب عن مدينتى القاهرة والاسكندرية فى ديوان ضبطية كل منهما ، وعن مدينتى دمياط ورشيد فى ديوان محافظة كل منهما ، وعن السويس وبور سعيد فى ديوان محافظة السويس ، وعن العريش والاسماعيلية فى ديوان محافظة الاسماعيلية

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة ٤١ — ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر فى القانون النظامى لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة فى هذا القانون لانتخاب أعضاء مجالس المديريات

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الخامس

أحـــكام وقتيـــة

المادة ٤٢ ـ أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل فى الانتخاب الأول كما يأتى :

أولا : يعلق دفتر الانتخاب فى كل بلد وفى كل مراكز المديريات مدة الخمسة عشر يوما التالية للخمسة عشر يوما المحددة فى المادة الخامسة لتحرير دفاتر الانتخاب

ثانيا : يجوز تقديم الطلبات فى الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوما المحددة لتعليق دفاتر الانتخاب

ثالثاً : يحكم فى هذه الطلبات فى الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها

رابعا : اللجنة المنوه عنها فى الماده التاسعة تؤلف فى الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظ أو مدير الجهة بصفة رئيس ، ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب فى دائرة اختصاصها

خامسا : الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه فى المادة التاسعة للاستئناف فى حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبائها الحكم فى الطلب يبدأ من اليوم التالى للثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها

الماده ٤٣ ـ المده المقررة فى المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين من القانون النظامى لدرج الأسماء فى دفاتر الانتخاب لا تراعى فى الانتخابين العموميين الأولين المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا فى انتخاباتهم التكميلية ، ولا تراعى أيضا فى الانتخاب العمومى الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا فى انتخاباتهم التكميلية

الباب السادس

أحـــكام عموميـــة

المادة ٤٤ ــ كل طعن فى صحة الانتخاب يقدم فى الثمانية أيام لرئيس المجلس المختص

به ، والرئيس بعــــد أن يعلم به أعضاء المجلس يرسله فى الثمانية أيام التالية إلى رئيس إحدى المحاكم الآتى ذكرها :

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية

المادة ٤٥ ـ كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به

المادة ٤٦ ـ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصرى

تصريح لنـــدن

١٧ مارس ســـنة ١٨٨٥ [١]

لتسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص ٦٧)

قد اتفقت حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا وتركيا على التصريح الآتى :

مادة ١ — ترخص حكومة جلالة السلطان لصاحب السمو الخديو بعقد قرض بالشروط الواردة فى مشروع الاتفاق [٢] والدكريتو [٣] المرافقين لهذا بحيث لا يزيد مقداره عن تسعة ملايين جنيه إنجليزى ويصدر الفرمان اللازم بهذا الترخيص

مادة ٢ — بما أن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا قد اتفقت على ضمان هذا القرض المخصص لتسوية شؤون مصر المالية ، وبما أنها ترى من الضرورى إدخال بعض تعديلات على قانون التصفية ، وترى من الإنصاف أن تسرى على رعاياها فى مصر الضرائب المفروضة على الوطنيين

فإنها تتعهد مع حكومة جلالة السلطان بالتوقيع على الاتفاق المرافق مشروعه لهذا التصريح ، وتقبل الدكريتو المرافق مشروعه لهذا أيضا ، وأن يكون قانونا نافذا أمام المحاكم المختلطة بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وتتعهد بإبلاغه إلى الحكومات الأخرى التى اشتركت فى إنشاء المحاكم المختلطة ودعوتهن إلى قبوله ، وتقبل أن يسرى على رعاياها فى مصر كما يسرى على الوطنيين الدكريتو الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الاملاك المبنية مع التعديل الآتى : إن الاعضاء الاجانب بمجالس المراجعة المنصوص عنها فى المادة ٤ و٥ من الدكريتو المذكور يعينون بمعرفة المجلس حالة ما إذا لم تسفر الانتخابات عن نتيجة أو فى حالة ما إذا لم يحضر الاعضاء المنتخبون

---

(١) عن الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ص ٤٢

(٢) هو اتفاق لندن الموقع عليه فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ونشرناه فيما يلى ص ٢١٣

(٣) هو دكريتو القرض المضمون

وإذا لم يحضر مندوبو القنصل بمجلس المراجعة ينعقد انعقاداً صحيحا فى غيبتهم

وتقبل أيضا بأن يسرى على رعاياها كما يسرى على الوطنيين ضريبة أوراق الدمغة وضريبة الباطنطة ، وتتعهد بأن تتصل مباشرة وحالا بالحكومة المصرية لوضع قوانين هاتين الضريبتين

مادة ٣ — بما أن الدول متفقة رأياً على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة تشمل النظام النهائى الذى يكفل على الدوام ولجميع الدول حرية المرور فى قناه السويس فقد اتفقت الحكومات السبع المشار إليها على أن تجتمع بباريس لجنة مؤلفة من مندوبين عن هذه الحكومات ، وأن يكون اجتماعها يوم ٣٠ مارس لتحضير وتحرير هذه المعاهدة ، ويكون أساسها تلغراف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ويحضر باللجنة مندوب عن سمو الخديو بصوت استشارى ، ويعرض المشروع الذى تضعه اللجنة عل الحكومات المذكورة لأخذ تصديق الدول الأخرى عليه

ويصرح الموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا المخولة لهم سلطة التوقيع بأن حكوماتهم تتعهد كل منها قبل الاخرى بالتعهدات المدونة أعلاه

وللاعتماد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون Waddington (عن فرنسا) . مونستر Munster (عن ألمانيا) . كارولى Karolyi (عن النمسا والمجر) . جرانفيل Granville (عن بريطانيا العظمى) . نيجرا Nigra (عن إيطاليا) . ستال Staal (عن الروسيا)

ولم يوقع مندوب تركيا (موزوروس باشا) لتأخر ورود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

ويلى ذلك إقرار من مندوب الحكومة المصرية (بلوم باشا وكيل وزارة المالية) بتعهدها بإصدار الأمر العالى بالقرض المضمون المرافق مشروعه لهذا التصريح

اتفاق لندن (١)

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

لتسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص٦٢)

إن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا، رغبة منها فى أن تسهل للحكومة المصرية عقد قرض لتسدد منه أولا تعويضات الاسكندرية لمالها من الصفة المستعجلة وما يتبقى بعد ذلك يخصص لتسوية حالة مصر المالية وسداد بعض النفقات غير الاعتيادية، قد اتفقت على ما يأتى :

مادة ١ ـ تعقد الحكومة المصرية بمصادقة جلالة السلطان وضمان الدول الموقعة على هذا الاتفاق قرضاً لا يزيد عن تسعة ملايين جنيه انجليزى ولا تزيد فائدته عن ٣ ونصف فى المائة، ويحدد الدكريتو الذى سيصدره سمو الخديو فائدة القرض وشروطه ومواعيده

مادة ٢ ـ تدفع الأقساط (الكوبونات) ذهبا فى مصر ولندن وباريس فى أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة، وتدفع فى باريس بحساب ٢٥ فرنكا للجنيه الإنجليزى

مادة ٣ ـ لا يجوز فرض ضريبة لصالح الحكومة المصرية على أسهم هذا القرض

مادة ٤ ـ يخصص لتسديدات هذا القرض مبلغ سنوى قدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه يؤخذ بالأولوية من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز

مادة ٥ ـ مايزيد من هذا المبلغ السنوى عن المقرر للفوائد يخصص لاستهلاك القرض، ويكون الاستهلاك بمشترى الحكومة الأسهم بالسعر الجارى فإذا كان السعر يزيد على أصل قيمة السهم يكون الاستهلاك باعتبار هذه القيمة وبطريق القرعة بشرط أن يحفظ للحكومة المصرية الحق فى تسديد الدين بنفس القيمة

مادة ٦ ـ تسديدات القرض المذكور تجرى بمعرفة صندوق الدين العام المصرى بحسب الشروط المتبعة فى تسديدات الممتاز والدين الموحد

---

(١) عن الكتاب الأصفر للحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٤ ص ٥١

مادة ٧ — تتعهد كل من حكومات ألمانيا و (النمسا والمجر) وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا بأن تضمن بالتضامن أو تطلب من برلماناتها الترخيص لها بأن تضمن بالتضامن سداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام وهو ٣١٥٫٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره

مادة ٨ — على أعضاء صندوق الدين أن يقدموا للحكومة المصرية قبل استحقاق كل قسط بخمسة عشر يوما تقريراً ينشر فى الجريدة الرسمية عن ميزانية الأموال المخصصة لسداد القرض المذكور

مادة ٩ - يودع رأس مال القرض المذكور فى صندوق الدين

مادة ١٠ — مصاريف الإيداع وجميع النفقات تخصم من أصل القرض ، وعلى أعضاء صندوق الدين أن يدفعوا منه إلى أصحاب الشأن المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الإسكندرية وذلك لحساب الحكومة المصرية طبقاً لقرارات اللجنة الدولية للتعويضات وتدفع التعويضات كاملة دون فوائد تأخير

مادة ١١ — ما بقى من القرض بعد سداد هذه التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعاً لحاجاتها

مادة ١٢ — كل ما فاض بعد ذلك يخصص لشراء الحكومة أسهم هذا الدين طبقاً للمادة (٥) وتلغى هذه الأسهم المشتراة

مادة ١٣ — يقدم صندوق الدين فى ختام كل ستة أشهر إلى الحكومة المصرية تقريراً مبيناً به حساب صرف النقود التى أخذت من القرض مؤيداً بالبيانات التى تصدر عن الحكومة ، وينشر هذا التقرير فى الجريدة الرسمية

مادة ١٤ — يجرى التصديق على هذا الاتفاق من الحكومات التى وقع مندوبوها عليه ، ويتم تبادل هذا التصديق بلندن فى أقرب وقت ، وللاعتماد قد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون (عن فرنسا) ، مونستر (عن ألمانيا) ، كارولى (عن النمسا والمجر) ، جرانفيل (عن بريطانيا العظمى) ، نيجرا (عن إيطاليا) ، ستال (عن الروسيا)

ولم يوقع مندوب تركيا لتأخر ورود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع موزوروس باشا فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلاء [1] (أنظر ص ٦٣)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجـــلاء

١ — تصريح السير هنرى إليوت Henry Elliott سفير انجلترا فى الاستانة للسلطان عبدالجيد سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣)

« ليس فى انجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر »

٢ — تصريح السير إدوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨١)

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها »

٣ تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا إلى السير إدوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى ضمنه السلطان لها ، وان انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى إذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين »

٤ - تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال

---

(١) نقلا عن كتاب « مفاوضات الانجليز فى المسألة المصرية » للمرحوم أمين بك الرافعى مع إضافة بعض وعود أخرى

مصر أوضمها وإنما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا فى الاستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان أن انجلترا بعيدة أن يكون لها مطامع فى مصر فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام فى انجلترا مجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا ، وان من الاسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى »

٧ — تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير انجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ — ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال انجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وان التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة »

٨ — تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢)

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر »

٩ — تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

١٠ — تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق والكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢)

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربياً »

١١ — ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالأستانة من سفراء

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢)

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى »

١٢ — منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« إن عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر »

١٣ — تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير انجلتر بالأستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢)

« إن انجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

١٤ — تصريح السير شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المسيو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية »

١٥ — تصريح المستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود اليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

١٦ — تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لانجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها »

١٧ — خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« أنا أمير الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة »

١٨ — تصريح المستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

١٩ — منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه »

٢٠ — منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

٢١ — تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، ولأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها »

٢٢ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢

« إن انجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها »

٢٣ — تصريح المستر دودسون Dodson فى خطابه بسكربروج Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

« ليس لانجلترا نية البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وإنما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين »

٢٤ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢

« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

٢٥ — خطبة المستر تشمبر لين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

« إنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا ارلندا جديدة فى الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، واننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال »

٢٦ — تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣

« سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر »

٢٧ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ، ولا ريب ان هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا فى مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة »

٢٨ ـ تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوما واحداً أكثر مما تقضيه الضرورة »

٢٩ ـ تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها »

٣٠ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا »

٣١ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا »

٣٢ ـ تصريح السير وليم هركور William Harcourt فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ :

« إن انجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل بلذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقدكان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، الا إننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها »

٣٣ ـ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر »

٣٤ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر ، ولاجرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

٣٥ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ « مثل التصريح السابق »

٣٦ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية »

٣٧ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوما واحداً ، أكثر مما تقضى به الضرورة »

٣٨ — تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات »

٣٩ — تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس فى نية انجلترا ان تبقى على الدوام فى مصر ، وان الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال »

٤٠ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم ، إن السياسة لإنجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

٤١ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء »

٤٢ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٣ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات »

٤٤ — تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبدياً ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولى »

٤٥ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن نتيجة مفاوضات الاستانة [1] لا تغير شيئا من واجبات بريطانيا العظمى »

٤٦ ـ تصريح السير جيمس فرجسن Jemes Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود »

٤٧ ـ تصريح السير جيمس فرجسن المذكور فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا فى سواكن إلا فى مركز الدفاع ، ولا نرمى قط إلى غرض الفتح »

(١ هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء (أنظر الفصل السادس ص ٦٩)

٤٨ ـ تصريح المستر ستانهوب Stanhops وكيل وزارة الحربية فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨

« التصريح السابق »

٤٩ ـ تصريح و . ه . سميث W·H· Smith وزير الخزانة فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادى النيل كله »

٥٠ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعلياً أبديا ، لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات انجلترا الدولية »

٥١ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »

٥٢ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف »

٥٣ ـ تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣

« إن زيادة الحامية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى

قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى »

٥٤ — تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق »

٥٥ ـ تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣

« إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد »

٥٦ ـ تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Campell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوزوينر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتياً ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين في نظر أوروبا »

٥٧ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضرته التى ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

٥٨ ـ تصريح المستر جلادستون في خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى):

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين »

٥٩ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكا لمصر »

٦٠ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حياله أي عمل ظالم »

معاهدة الأستانة — ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (أنظر ص ٧٧)

المادة ١ — تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تمييز بين الدول

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم

ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحرى

المادة ٢ — تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والتى تتكون من مقدمة وأربع مواد

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها

المادة ٣ — تتعهد الدول المتعاقدة أيضاً بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ — بما أن القناه تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانىء ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتار فى القناة أو فى أحد موانئها

إلا فى حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفن فى أقرب وقت ممكن ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء

المادة ٥ ـ لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها . فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانئها ، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٫٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ ـ تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة

المادة ٧ ـ لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة

ومع ذلك فان الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة

المادة ٨ ـ يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رآسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علما بالخطر الذى لاحظوه ، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة فى كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتى

القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة

المادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتتبادل الرأى معها عند اللزوم فى هذا الموضوع

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و٥ و٧ و٨ من الإجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة

المادة ١٠ — وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و٥ و٧ و٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك

ومن المتفق عليها أيضا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الأحمر

المادة ١١ — إن الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة

وفى هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة

المادة ١٢ — تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية

المادة ١٣ — فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة فى نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التى لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات

المادة ١٤ — تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس

المادة ١٥ — شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها فى القطر المصرى

المادة ١٦ — تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التى لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها

المادة ١٧ — يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات فى الأستانه فى مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن

*
* *

الأمر العالى الصادر

إلى محافظ سواحل البحر الأحمر

فى ١٥ يونيه سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٤)

« حيث إن أساس وأهمية مأموريتكم هو مراقبة وملاحظة أحوال سواحل حكومتنا من السويس لحد رأس (حافون)[1] الذى هو آخر الحدود وتفقد أحوال هذه الجهات على وجه العموم والنظر فى إجراء وتوطيد ما فيه المصلحة وإزالة ما يكون من شأنه حصول أدنى مضرة أو مفسدة سواء كان فيما يتعلق بحقوق حكومتنا أو فيما يعود على الأهالى ، فوإن كانت محافظة القصير بالتبعية إلى مديرية قنا من قديم الزمان ، وهذه التبعية إنما هى بالنسبة إلى قربها وعدم وجود إدارة أخرى يمكنها ملاحظة أحوالها ، وبالأخص هذه التبعية محصورة فى مسائل الصرف والإيراد فقط ، وهذا لا يمنع من أن هذه المحافظة مع بقائها على هذه الحالة تابعة إلى مديرية قنا ، تكون تحت ملاحظة حضرتكم حتى بمروركم عليها يمكنكم أن تعطوا الأوامر والتعليمات اللازمة إلى محافظها فيما ترون لزومه كما صدر له أمرنا بذلك المرسول لكم صورته على هذا ، وبالمثل أن تعرضوا ما يتراءى لكم من الملحوظات فى كافة أحوالها فى كل دفعة تمرون عليها وتفتقدون أحوالها وبالمثل جهة زيلع وبربره وتوابعهما الملحقين بإدارة عموم هرر ، فبما أن حضرة نادى

---

(١) أنظر موقعه على الخريطة مقابل ص ١٣٤ من كتاب (عصر اسماعيل) ج ١

باشا مدير العموم لمناسبة اتساع دائرة مأموريته ، وبالأخص كون مركز عموم الإدارة متباعداً عن السواحل بمسافة بعيدة جداً ، وهناك صعوبات متعددة فى كونه يجرى ملاحظة أحوال السواحل التابعة له بوجه سديد يؤدى إلى المزية المقصودة ، فلهذه المناسبات أيضا قد تحول عليكم ملاحظة هذه الجهات مع بقائها فى كافة إدارتها تابعة إلى عموم مديرية هرر ، وأن لايكون لكم دخل فى إدارتها الداخلية ، إنما الملاحظة والمراقبة العمومية ، وأن تصدروا الأوامر والتعليمات اللازمة فيما ترون لزومه إلى المحافظين والمأمورين المحلية ، وأن تعطوا الإخطارات المقتضية بذلك أيضاً الى حضرة نادى باشا مدير العموم كما صدر له بذلك أمرنا المرسول لكم صورته طى هذا ، والحاصل أن سواحل البحر الأحمر على العموم محولة على عهدتكم ، فتكونون متبصرين ومتنبهين لكافة أمورها ومصالحها ، مع مزيد الدقة والاعتناء فى حفظ وصيانة ما لحكومتنا من الحقوق العمومية والخصوصية على هذه الجهات ، والعرض عما يتراءى ويلزم لكم لنا وللنظارة الداخلية أولا فأولا كما هو مطلوبنا » (١)

الأمر العالى الصادر

إلى مدير عموم (هرر)

فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٥)

« إنه نظراً لتيقننا بما أنتم متصفون به من الأهلية لأداء المأمورية المهمة المفوضة لأمانتكم والحالة هذه ، لانرى لزوما للإسهاب فى شرح وتفصيل ما يجرى اتخاذه وإجراؤه من الوسائط والأعمال المؤدية لنجاح مأموريتكم التى نحن ناظرون إليها بعين الأهمية وهى تقدم وانتظام جهة واسعة مثل مديريتكم ، وبذل ما يجب من المساعى إلى الوصول إلى توطيد أسباب عماريتها وتمدن ورفاهية أهاليها بتوسيع نطاق دائرتى التجارة والزراعة اللتين هما أعظم منابع الثروة العمومية إنما نرى من اللازم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهى الآتى ذكرها :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠

أولا : مالية المديرية . وكما لا يخفى أن لفظة المالية تشمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوايد بطريقة لا يتأتى منها الإضرار بحالة الأهالى ولا الإجحاف بحقوق الخزينة ، وكذا تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافلة لحسن إدارة المصالح العمومية بصورة منتظمة ، وعلى هذا فأول واجب عليكم تنظيم ميزانية مستوفاة عن كافة إيرادات ومصاريف المديرية ببيان أنواعها ومفرداتها بغاية الضبط والدقة ، وحصر ما يكون موجوداً من الديون بأنواعها وأسماء أربابها وكيفية الوصول إلى سدادها ؛ هذا ومن اللزوم أن الحكومة تكون عالمة بكافة أحوال المديرية إجمالا وتفصيلا ، وبالمثل أنواع الضرائب والعوايد وسائر الأموال المضروبة والجارى تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها ، فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك فى كل سنة ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها فى كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات المديرية بالبيان الكافى ، وذلك كما هو الجارى بكافة مصالح الحكومة ، وبما أن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو لنظارة المالية فجميع ما يقتضيه الحال من المخابرات والاستئذانات فى هذا الشأن يكون خاصاً بالنظارة المشار إليها

ثانيا : الإدارة الملكية . يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من المخابرات وما يتراءى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المحافظين والوكلاء وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية مما من شأنه استحصال أوامرنا عنه ، فجميع ما ذكر من هذه الأنواع ينبغى أن تكون المخابرة عنه مع نظارة الداخلية ، وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية فإجراؤه يكون على قواعده المتبعة والحالة هذه ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخابرات أو ما ترون لزوم إجرائه من الإصلاحات ، يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية ، وقد رخصنا لكم بتنفيذ ما يصدر من الأحكام شرعية كانت أو سياسية فى المواد القضائية الحقوقية والجنائية ما عدا أحكام القصاص الواجب استحصال أوامرنا عنه

ثالثا : القسم العسكرى . من المهم عند وصولكم إلى مركز المديرية أن توجهوا أنظاركم والتفاتاتكم إلى تنظيم وإصلاح الحالة العسكرية حسب ما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام العام بكافة أنحائها ، خصوصاً تقوية الحدود والمحافظة عليها

مع مايترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع أدنى مهاجمة على هذه الحدود لأنكم عارفون جيداً بأفكارنا وأفكار أعضاء حكومتنا فى هذه المسألة ، وهى أننا لا نقصد أى تجاوز كان على جيراننا ، ولا نريد أى فتوح جديد ، وإنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة إذا وقع أدنى تعد على حدودنا ، فهذه الأفكار هى التى تكون أس أعمالكم فى ترتيب وتنظيم عسكرية المديرية ، مع مراعاة إجراء القانون العسكرى وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستئذانات هو خاص بنظارة الجهادية ، هذا ومع بقاء حيازتكم الرخصة المعطاة لأسلافكم بتنفيذ أحكام القانون العسكرى فى الجنايات وسائر الأحوال حسب ما تصدر به مضابط المجالس العسكرية فان حكم العزل أو تنزيل رتبة أو ترقى الضباط جميع ذلك لا بد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة الجهادية

رابعاً : من المعلوم أن مسألة منع تداول بيع الرقيق هى فى غاية الأهمية ، لأن بيع الرقيق أمر مخالف للانسانية ومخل بإحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، ومن الواجب المتعين علينا إيفاء شرائط المعاهدة المعقودة بين الحكومة الخديوية والحكومة الانجليزية فى إبطال تجارة الرقيق ولو أن ما نعلمه ونثق به من أفكاركم فى هذه المسألة وما أنتم عازمون عليه من المساعى الحميدة بمحو آثار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التأكيد ، إنما رأينا من الواجب علينا أيضا إثبات ما نحن عليه من شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفقوا أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لكى لا يسمع من الآن فصاعداً بحصول أمر مغاير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت إدارتكم

هذا وحيث ان جهات مديريتكم بعيده عن مركز الحكومة الخديوية ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود أو بخلافها فعليكم أن تبادروا بالإخبار عنها وقت وقوعها إلى طرفنا وإلى نظارة الداخلية ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا [1] »

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ نوفمبر ١٨٨٠

فهرست الكتاب

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء

الفصل السابع

مسألة قناة السويس ومعاهدة الأستانة سنة ١٨٨٨

الفصل الثامن

مسألة السودان

واستقالة شريف باشـــا

الفصل التاسع

إخلاء السودان

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

فهرست هجائى للكتاب [1]

فهرست الأعلام والموضوعات

---

(١) وضع فهرست الطبعة الأولى الاستاذ الأديب الشيخ محمود ابو ريه الموظف بمجلس مديرية الدقهلية . ووضع فهرست الطبعة الثانية الأستاذ الأديب عصام محمد سليمان الموظف بوزارة الخارجية ، فلهما خالص الشكر وموفور الثناء

(ب)

فهرست الأماكن والبلاد

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٤	٢٤	الخريطة ص ٨٥	الخريطة ص ٨٦
٨٧	٢٣	مقابل صحيفة	تعديل صحيفة ٥٢
١٠٥	٢٣	ص ٨٥	ص ٨٢
١٩٢	٩	مبادىء	بادىء
٢١٥	٦	عبد المجيد	عبد العزيز
٢٢٨	١١	ص ٨٤	ص ٨٥

للمؤلف :

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون ومنشآته الزراعى فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من اعادة الديوان فى عهد نابليون الى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العرابية

والاحتـــلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتـــلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث

من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها . ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها . ومفاوضات ملنر . واستشارة الأمة فى مشروع ملنر والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من إبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧



